العدد: 2 ـ كانون الأول/ ديسمبر 2025

ياسارية YASSARIA

دورية تُصدرها مجموعة الدراسات والأبحاث في مجلة «الثقافة الجديدة»

إنتفاضة تشرين الخالدة

يَسَارِيّة

دورية تُصدرها مجموعة الدراسات والأبحاث
في مجلة الثقافة الجديدة

رئيس التحرير
د. صالح ياسر

www.icp.iq
e.mail: yasaaria2025@gmail.com
tel. 00964 772 846 7927

اعضاء مجموعة الدراسات والابحاث

د. إبراهيم إسماعيل	باحث متخصص بقضايا اليسار
د. ثامر الصفار	باحث متخصص بقضايا الفكر الماركسي الايكولوجي
د. جاسم الحلفي	باحث متخصص بقضايا الحركات الاجتماعية
الأستاذ رائد فهمي	سياسي وباحث متخصص بقضايا اليسار
الأستاذ رشيد غويلب	مترجم وكاتب متخصص بقضايا اليسار
الأستاذ رضا الظاهر	كاتب متخصص في جماليات الادب وقضايا الثقافة
د. صالح ياسر	باحث اقتصادي ، رئيس تحرير "الثقافة الجديدة"
د. عامر حسن فياض	باحث في الفكر السياسي
د. علي عباس مراد	باحث في الفكر السياسي
د. فاخر جاسم	باحث واستاذ أكاديمي
د. فوزي الهيتي	أستاذ جامعي متخصص في الفلسفة
د. ماجد الياسري	باحث متخصص في مجال الطب **النفسي**
د. مظهر محمد صالح	باحث وكاتب اقتصادي
الأستاذ هادي عزيز	باحث متخصص بقضايا القانون والفكر القانوني
د. هاشم نعمة	باحث متخصص بالدراسات السكانية والجغرافية
الأستاذ ياسر السالم	إعلامي
د. سوران قحطان	منسق مجموعة الدراسات والابحاث

في هذا العدد

كلمة العدد

انحسار العمل التطوعي 3

ندوة

ندوة (يسار متجدد لعالم متغير..
مشتركات اليسار في العراق وآفاقه الممكنة) 5
ورقة عمل الندوة 14

المساهمات و المداخلات

الدكتور عبد الستار الجميلي 22
الدكتور اثير ناظم الجاسور 27
الأستاذ فيصل لعيبي 30
الأستاذ علي عباس خفيف 35
الأستاذ فارس ججو 45
الأستاذ فلاح علوان 58
الدكتور فارس كمال نظمي 63
الاستاذ كامل عبد الرحيم 65

ترجمات

• لوي ألتوسير.. ترجمة وإعداد: نجاة تميم
• كيف نقرأ "رأس المال"؟ 67
• الماركسية والصراع الطبقي 75

انحسار العمل التطوعي
أزمة عالمية وتجليات عراقية

يشهد عالم اليوم انحساراً متزايداً لروح العمل التطوعي، حتى بات كثيرون يتعاملون معه كأنه قيمة من الماضي لا تنسجم مع "روح العصر". تحت هيمنة النيوليبرالية تحوّل كل فعل إلى سلعة، وغابت فكرة العطاء المجاني لصالح منطق السوق. ومع تنامي الفردانية وضغوط الحياة اليومية، انكمشت دائرة المبادرات الطوعية حتى داخل الأحزاب والنقابات والجامعات.

في العراق كان التراجع أشد وقعاً. فعقود الاستبداد والحروب والحصار خلّفت أزمة ثقة عميقة بالمؤسسات، فيما عمّقت منظومة المحاصصة والفساد هذا الانحسار، حتى غدا كثيرون يشككون في جدوى أي مبادرة طوعية. تراجعت المشاركة الحزبية، ضعفت الفعالية النقابية، وغدا النشاط الأكاديمي التطوعي استثناءً نادراً بدل أن يكون قاعدة. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى هذا الفعل لم تنحسر، فالمجتمع الممزق لا يستعيد عافيته إلا عبر مبادرات حرة تعيد بناء الثقة والتضامن، والسياسة لن تتجدد إلا إذا انفتحت على مساهمات شبابية غير محكومة بالربح أو المكاسب المباشرة.

هذا الانحسار ليس محلياً فحسب. عالمياً، أسهمت الثقافة الاستهلاكية في ترسيخ قيم السلبية والأنانية والانطوائية، حتى صارت قيم الإيثار والتضحية تبدو ساذجة أو غير منسجمة مع "روح العصر". رافق ذلك صعود التفاهة والرثاثة والشعور بعدم الجدوى، فتحولت صورة المجتمع من فضاء تضامن مشترك إلى سوق مفتوح للمنافع الفردية.

ومن المقلق أن بعض الأوساط الأكاديمية تجسد هذا التحول بوضوح. فبدلاً من النظر إلى الفكر كمسؤولية اجتماعية، صار يُعامل كسلعة خاضعة لمنطق السوق. برز ما يمكن تسميتهم بـ "مثقفي السوق"، ممن يحددون قيمة إنتاجهم بما يُدفع لهم لا بما يتركه من أثر في المجتمع. ساعد على ذلك صعود مراكز أبحاث مموّلة بسخاء تستقطب الباحثين برواتب عالية، ما عزز الميل إلى ربط الفكر بالتمويل. وفي المقابل، هُمّشت المنابر النقدية واليسارية فقط لأنها محدودة الموارد وتعتمد على إمكانات متواضعة، رغم أنها الأقرب إلى

قضايا الناس.

ورغم هذه الصورة القاتمة، يبقى أثر العمل التطوعي جوهرياً. اجتماعياً، يعزز التضامن ويعيد بناء جسور الثقة. اقتصادياً، يسد ثغرات الدولة والسوق، ويعبئ الموارد البشرية لمواجهة الأزمات والكوارث، ويمثل استثماراً في رأس المال الاجتماعي الذي يشكل أساس استقرار المجتمعات. مدنياً، يوسع قاعدة المشاركة ويدرّب الأفراد على التنظيم والعمل الجماعي، ما يقوي مؤسسات المجتمع المدني ويعزز معنى المواطنة. أما ثقافياً وقيمياً، فهو ينشر قيم العطاء في مواجهة الاستهلاك واللامبالاة، ويفتح أمام الشباب أفقاً لتجربة العمل العام في بعده الإنساني.

التجربة العراقية المعاصرة تثبت ذلك. فقد أعادت مبادرات الشباب في انتفاضة تشرين 2019 الاعتبار لروح التطوع، حين لعبت دوراً محورياً في تنظيم ساحات الاحتجاج وتسيير شؤونها، لتكون شاهداً على أن العمل التطوعي قادر على إنعاش الفضاء العام حتى في أقسى الظروف.

إن الوعي الجمعي هو الشرط الأول لإحياء هذه الروح. فبدونه يبقى العمل التطوعي مبادرات فردية متفرقة، ومعه يتحول إلى طاقة قادرة على صنع نهضة مدنية وسياسية وثقافية. وإعادة الاعتبار للعمل التطوعي ليست مسألة أخلاقية فحسب، بل شرط لبناء مجتمع مدني قوي، وتجديد دماء الحركات السياسية والنقابية، وربط الجامعة والبحث العلمي بمحيطهما الاجتماعي.

هذا المعنى يصبح العمل الطوعي فلسفة حياة، تتأسس على الأخلاق والتضامن والثقافة الإنسانية، وتشكل رافعة لبناء مجتمع أكثر قوة وعدالة وتماسكاً. وهو في جوهره استثمار في الإنسان، لا يقل أهمية عن أي استثمار مادي أو اقتصادي، لأنه يعيد تعريف العلاقة بين الفرد والجماعة، ويمنح للحياة المشتركة معناها الأسمى.

ختاماً، تقع على عاتق المثقفين اليساريين مسؤولية كبرى في مواجهة هذا الانحسار، عبر إعادة تعريف المجتمع لا كسوق للأفراد الباحثين عن مكاسب، بل كفضاء للتضامن المشترك. إن إحياء العمل التطوعي ليس خياراً ثانوياً، بل ضرورة لأي مشروع تحرري. إنه الأفق الذي يربط الأخلاق بالسياسة، والوعي الفردي بالمسؤولية الجماعية، وهو الشرط لأي نهضة مدنية أو سياسية أو ثقافية في العراق والعالم.

ندوة
يسار متجدد لعالم متغير..
مشتركات اليسار في العراق وآفاقه الممكنة

شهدت قاعة أكاديمية بغداد للعلوم الإنسانية مساء يوم الجمعة 8 آب 2025 انعقاد الندوة الأولى لليسار العراقي تحت عنوان «يسار متجدد لعالم متغير – مشتركات اليسار في العراق وآفاقه الممكنة».

جاءت هذه الندوة بمبادرة من مجموعة الدراسات والأبحاث في مجلة ''الثقافة الجديدة''، التي تهدف إلى إحياء النقاش الفكري والسياسي حول موقع اليسار العراقي في المشهد الراهن، وتحديد المهام الفكرية والتنظيمية المطلوبة لمواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية المتصاعدة. اتسمت الجلسة بحضور طيف واسع من الشخصيات اليسارية من مختلف الاتجاهات الفكرية والانتماءات السياسية، إضافة إلى أكاديميين وباحثين وشخصيات مستقلة. وقد عكست طبيعة الحضور تنوع التجربة اليسارية في العراق وثراء خلفياتها الفكرية والتنظيمية، كما أكدت الحاجة إلى حوار مفتوح يعيد صلة الفكر بالواقع.

افتتحت الندوة التي تولى إدارتها د.عامر حسن فياض والأستاذ ياسر السالم و د.سوران قحطان بورقة تمهيدية قدمتها "المجموعة البحثية"، لتضع الأسئلة الجوهرية على الطاولة: كيف يمكن لليسار أن يستعيد دوره الاجتماعي والسياسي؟ ما هي قاعدته الاجتماعية اليوم؟ وما البدائل التي يمكن أن يطرحها في مواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي يعيشها العراق؟

شارك في الندوة ثلاثة أساتذة بأوراق مكتوبة:

الورقة الأولى: قدّمها الدكتور أثير الجاسور، حيث ركّز فيها على أزمة النقابات والاتحادات العمالية، قائلاً: (لم تكن هناك وقفة حقيقية، ولا حتى إشارة للفساد في هذه الاتحادات التي ضيّعت حقوق الطبقة العاملة. وبالمحصّلة، حتى وإن شُرّع قانونٌ جديد، فسيكون حاله كحال غيره من القوانين التي لم يُعمل بها، طالما أن الفساد مستشرٍ في جسد هذه الاتحادات والنقابات. لذا، لا بد من وقفة وتحرك سريع وعاجل بوجه هذا الفساد وتبديد هذه المبالغ الطائلة التي تُعد حقاً طبيعياً للطبقة العاملة).

الورقة الثانية: جاءت من الدكتور عبد الستار الجميلي، الشخصية اليسارية ذات التوجّه القومي–الناصري، وقال فيها:(سأحاول من منظور قومي ناصري أن أحدد إطاراً عاماً يتضمّن إجابات مترابطة لفهمنا لقضية اليسار. فعلى المستوى الوطني، يقتضي الموقف اليساري الوقوف ضد الاحتلال الأمريكي، وضد التموضع والتدخل الإقليمي، ورفض المساومة على السيادة والاستقلال، مع التأكيد على الهوية الوطنية والعربية والإسلامية الجامعة. كما يجب رفض المحاصصة الطائفية والعرقية والدينية والسياسية، وتأكيد مبدأ المواطنة، والدعوة إلى بناء دولة مدنية، ورفض الدولة الدينية. أما في الجانب الاجتماعي، فإن الموقف اليساري يقتضي الانحياز الكامل لقوى الشعب العاملة، وفي مقدمتهم العمال والفلاحون).

الورقة الثالثة: كانت للفنان فيصل لعيبي، وقد قرأها بالنيابة عنه الأستاذ ياسر السالم، وتضمنت طرحاً ناقداً لمسألة التغيير السلمي، حيث جاء فيها (ترى الورقة أن التغيير سيكون سلمياً، ويتم في الظرف الحالي من خلال الضغط الشعبي، والمظاهرات، والإضرابات، وعبر العملية الانتخابية. لكن، التجربة التاريخية العراقية لا تزكّي هذه النظرة المتفائلة. فالتاريخ النضالي لشعبنا يُعد مرآة عاكسة لكل الطروحات التي جُرّبتها الحركة الوطنية العراقية بفصائلها كافة. مهمة اليسار العراقي – إذا اتفقنا على هذه التسمية – معقّدة جداً. ويجب عليه أن يدرس جميع الاحتمالات بجدّية، بما في ذلك تحالف الجيش والشعب، أو الجبهة الوطنية التي ترتبط بعض أحزابها بالقوات المسلحة، وربما تمتلك امتدادات داخلها. فربما تعود المرحلة إلى صراع دموي، تتمترس فيه جميع القوى الواقفة خارج اليسار، بما فيها

بعض الأطراف الرخوة داخل اليسار نفسه، في مواجهة قوى التقدم والديمقراطية والسلام).

المداخلات والمناقشات

بعد تقديم الأوراق الرئيسة، فُتح الباب أمام المداخلات المكتوبة والشفوية. وقد تميّزت هذه المساهمات بالتنوّع، سواء من حيث الخلفيات الفكرية والسياسية لمقدميها، أو من حيث الزوايا التي تناولوا من خلالها أزمة اليسار وآفاقه.

ركّز بعض المتداخلين على البُعد العالمي لأزمة اليسار وتداعيات انهيار التجربة السوفيتية وصعود اليمين الشعبوي في العالم

فقد ركّز بعض المتداخلين على البُعد العالمي لأزمة اليسار وتداعيات انهيار التجربة السوفيتية وصعود اليمين الشعبوي في العالم، فيما شدّد آخرون على ضرورة العودة إلى الواقع العراقي ومراجعة التجربة المحلية بأخطائها وإخفاقاتها قبل أي مقاربة نظرية واسعة. كما برزت أصوات دعت إلى التركيز على إعادة بناء العلاقة مع المجتمع، عبر الانخراط في هموم الناس اليومية: من العمل والبطالة والسكن، إلى قضايا المرأة والشباب والنقابات.

وتنوّعت المقاربات بين من يرى أن أزمة اليسار كامنة في غياب الإطار النظري الجامع، ومن يعتقد أن المعضلة الأساسية تكمن في تراجع البُنى التنظيمية وانقطاع الصلة مع القواعد الاجتماعية. في المقابل، طرح بعض المشاركين رؤى عملية لتجديد أدوات العمل السياسي والاقتصادي، بما فيها مقترحات لبناء مظلة شعبية عابرة للأحزاب، أو نماذج اقتصادية بديلة تعيد الاعتبار لمفهوم العدالة الاجتماعية. هكذا، مثّلت المداخلات فضاءً غنياً لتبادل الرؤى، واختبار مقاربات متباينة، لكنها تلتقي عند هدف مشترك: البحث عن طريق واقعي وفعّال لاستنهاض اليسار العراقي وإعادة تأسيسه كقوة اجتماعية وسياسية مؤثرة.

اليسار بين المفهوم الأكاديمي والمشروع السياسي

تناولت مداخلة الدكتور فارس كمال نظمي البعد الأكاديمي لمفهوم "اليسار"، وقال: (في العلوم الاجتماعية، لليسار تعريف نظري يختلف عن التعريف السياسي أو الحزبي، وإن كانت هناك نقاط التقاء بينهما. فـ"اليسار" في علم الاجتماع السياسي وعلم النفس السياسي يُعرّف كبنية عقلية ومنهج تطوري في الحياة البشرية، بغضّ النظر عن تحوّله إلى حركة سياسية أم لا. لقد انقسم البشر إلى يساريين ويمينيين تطورياً (Evolutionarily) عبر عملية الانتخاب الطبيعي التي استمرت مئات آلاف السنين، كما انقسموا اجتماعياً ونفسياً وتاريخياً على ذات الأساس. لذلك، من المهم تنقية هذا المشروع السياسي ووضعه على أسس واضحة وسليمة منذ البداية. لا بد أن يكون مشروعاً سياسياً يتبنّاه سياسيون،

لأنهم في حاجة إلى النظرية، فيما لا يُشترط على الأكاديميين والمفكرين أن يكونوا حزبيين. أعضاء "مجموعة الدراسات والأبحاث" يمكن أن يكونوا سياسيين يساريين يعملون بتنسيق مع مجلس استشاري أكاديمي (Board)، مهمّته إنضاج الأفكار التجديدية الواردة في الورقة وتحويلها إلى آليات تنفيذية وإجرائية).

نحو نقد ذاتي: مناقشة نكوص اليسار وتراجعه في العراق

تحدث بعد ذلك السيد كامل عبد الرحيم، مشيراً إلى ضرورة التركيز على أزمة اليسار في العراق أكثر من الاهتمام بأزمته على المستوى العالمي، وقال: (مناقشة أزمة اليسار عالمياً مهمة، لكن الأهم هو البحث في أزمته هنا في العراق. ففي لحظات الخسارات والمصائب والهزائم، لا بد من العودة إلى الداخل، إلى الذات. يمكننا أن نعيد كتابة تاريخ أكثر واقعية للثورة الروسية أو الصينية، ويمكننا الرجوع بروح نقدية متحررة إلى ماركس نفسه، وإعادة الاعتبار لباكونين وبلانكي وغيرهما، وأن نعيد قراءة غرامشي وسواه. هذا كلّه مهم، لكن الأهم في هذه اللحظة هو العودة إلى العراق ومناقشة أسباب نكوص وتراجع اليسار العراقي، وتعريف: من هو هذا اليسار؟ وهذا يستوجب العودة إلى الذات أكثر فأكثر، وتحديداً إلى الحزب الشيوعي نفسه. والسؤال البسيط والمركزي هو:

هل الحزب الشيوعي يمثل اليسار؟

هل يمثله بأكمله، أم بجزء منه؟

هل الحزب هو الحل؟ أو أحد الحلول؟ أم أنه — ربما — أحد العوائق أمام عودة اليسار وازدهاره كقوة مؤثرة في المجتمع؟

على هذا السؤال يجب أن يُبنى نقاش جاد، لأن ما تبقى من العراق لا يحتمل مزيداً من الهدر الفكري أو التنظيمي).

كشف المحتوى الطبقي للتشريعات: مهمة اليسار الغائبة

ثم تحدث السيد فلاح علوان، مبيّنا أن النضال الدستوري لا يمكن أن يُغني عن النضال الاجتماعي، وقال: (النضال في إطار المؤسسات الدستورية والقانونية أمر مشروع، لكنه ليس بديلاً عن النضال الاجتماعي. فالقانون يمثل البناء الفوقي للطبقة السائدة، وهي تشرّع القوانين بما يخدم مصالحها الطبقية ويضمن سيطرتها السياسية. وغالباً ما تُخالف هذه الطبقة تشريعاتها في أول فرصة سانحة، فالتشريعات لم تصدر حبّاً بالعدالة، بل تحت ضغط المجتمع. من هنا، فإن وظيفة **اليسار** هي كشف المحتوى الطبقي للتشريعات القانونية، دون التردد في استخدامها كوسائل ضغط على السلطة، حتى عندما تكون تلك التشريعات صادرة

عن الطبقة ذاتها.

إن ما ينقص اليسار اليوم هو النظرية. فالأنشطة قائمة ومتواصلة لأنها جزء من دينامية المجتمع، لكن ازدراء النظرية هو توجّه برجوازي. النظرية ليست مسألة ثقافية أو معلوماتية، ولا مجموعة من التعليمات أو الإرشادات الجاهزة، بل هي أداة لصياغة الأفكار التي تعبّر عن المصالح المادية للطبقة العاملة، وللفصل بينها وبين شعارات ومصالح الطبقات الأخرى).

نحو إطار جامع: بين الفكري والسياسي وتقاطعات اليسار مع التيارين الوطني والديمقراطي

فيما تطرق الدكتور حسان عاكف حمودي، قائلاً: (برأيي، الأسئلة المطروحة بشأن هذا الإطار واردة. هل هو إطار فكري تنظيري، أم سياسي حزبي؟ ليكن فكرياً وتنظيرياً وأيديولوجياً، فهذا مطلوب بالتأكيد. لكن، في ظل تعقيدات البلد، وتجربة عقود طويلة من نشاط قوى اليسار على اختلافها، أعتقد أن الاكتفاء بإطار أيديولوجي أو تنظيري فقط لا يكفي. نحن بحاجة إلى إطار يدمج كل هذه الأنشطة: الفكري والتنظيري والسياسي. وربما نتفق على ضرورة إبعاد الصبغة الحزبية عن هذا الإطار، وذلك من خلال مشاركة المفكرين والباحثين، الذين هم في الحقيقة أكثر عدداً وتأثيراً من المتحزبين، سواء في الحزب الشيوعي العراقي أو في الأحزاب اليسارية الأخرى). وتابع قائلاً: (من جانب آخر، حين نتحدث عن يسار جديد واستنهاض لليسار، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار التيارات المجتمعية الأخرى. فهناك التيار الوطني العام، وهو أوسع، وهناك التيار الديمقراطي، وهو وطني أيضاً ولكن بخصوصية مختلفة، وأخيراً، هناك التيار اليساري، وهو وطني وديمقراطي ويساري في آن معاً).

المظلّة الشعبية وحدود التماثل الأيديولوجي

أسئلة عن تحالفات اليسار وإمكاناته

تلت المداخلات السابقة مساهمة الدكتورة فاتن الجراح، التي تناولت في حديثها قضيتين محوريتين: المظلّة الشعبية والتماثل الأيديولوجي وقالت: (سأتحدث حول قضيتين: الأولى هي قضية المظلة الشعبية، والثانية هي قضية التماثل الأيديولوجي. في الأساس، أيديولوجيات اليسار ليست واحدة، واليسار غير قادر وحده على إنجاز عملية كبرى بحجم انتشال المجتمع العراقي من التجهيل ومشكلاته الاقتصادية والسياسية والثقافية. إذن، من هو الطرف الآخر الذي يمكن أن يتحالف معه اليسار؟

ثم أتساءل: هل يمكن أن أتفق أيديولوجياً مع أحزاب تستند إلى تشريعات تعود إلى ما قبل 15 قرناً، في حقبة نعرف جميعًا أنها كانت حقبة عبودية؟ كيف يمكن أن نتماثل معهم أيديولوجيا؟ وكيف نتعامل معهم؟ وما هي وسائلنا لتحقيق الحلم بعراق ديمقراطي عادل ومتساوٍ؟ كيف يمكن بناء اقتصاد حقيقي في ظل هذا الانجراف نحو الرأسمالية؟ كنا نؤمن أن الأزمات المالية الكبرى للرأسمالية ستقود إلى نهايتها. قد لا أعيش تلك النهاية، لكنني أتمناها).

استنهاض اليسار بين متغيرات العالم وأجيال المستقبل

أما الدكتور علي الرفيعي، فتناول في مداخلته الوضع العالمي للحركات اليسارية، وقال: (الحركات اليسارية في العالم أصابها الوهن والضعف، وكان لانهيار الاتحاد السوفيتي دور كبير في ذلك. والدليل هو صعود التيارات اليمينية وسيطرتها على السلطة في عدد من الدول الأوروبية، وربما تزداد هذه السيطرة في الانتخابات المقبلة.هناك تراجع واضح في مكانة اليسار، والسؤال هنا: ما هو دورنا في هذه المرحلة؟ اليسار لا يقتصر على حزب معين، بل هو حركة تقدمية لها برنامج. واليوم، من أهم المفاهيم التي يجب أن يتبناها اليسار هي التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية. لقد دُعيت سابقاً إلى ندوة في لبنان نظمها الحزب الشيوعي اللبناني، طُرحت فيها نفس الأفكار التي ندعو إليها الآن لاستنهاض اليسار. كأكاديمي، ألاحظ منذ سنوات أن جيل الطلبة بعيد تماماً عن مفاهيم اليسار واليمين، وهذا مقلق لأنه جيل المستقبل.

ينبغي أن تتحمل الحركات اليسارية والأحزاب اليسارية مسؤولية استنهاض هذا الجيل. اليسار يشمل أحزاباً عرفناها منذ العهد الملكي مثل: الحزب الشيوعي، حزب الاستقلال، الحزب الوطني الديمقراطي... وغيرها، وكلها تصنف ضمن طيف اليسار، ما بين يسار الوسط ويمين الوسط.

خارطة طريق لليسار العراقي: الفعل الواقعي بديل التنظير

ثم قدّم السيد عقيل التميمي مداخلة قال فيها: (ما يهمني هو اليسار العراقي تحديداً، وأتمنى أن نقدّم أفعالاً واقعية ومبادرات منطقية، بعيداً عن التنظير النقي. اليوم، لسنا بحاجة إلى صوت نقي بقدر حاجتنا إلى الفعل الواقعي. نحن نعيش في ظل نظام ديمقراطي أعرج، لكن كقوى مدنية ديمقراطية، وكلها منبثقة من اليسار، علينا الاتفاق على تغيير الواقع. هذا التغيير يتطلب معطيات مهمة، منها العمل على تطوير النقابات، إلى جانب دعم اليسار الاجتماعي. إذا لم تتفق كل القوى الموجودة في الساحة، فلن نكون قادرين على

بناء يسار فعال ومؤثر في العمل السياسي. اليوم، الفرصة متاحة – رغم كل محاولات السلطة وأحزابها لإعاقة اليسار – لإعادة تشكيله وتعزيز حضوره في العراق وعدد من الدول العربية. المطلوب هو التركيز على إعادة النشاط لليسار، وتعزيز الثقة بالحركات الوطنية، وعلى هذا اللقاء أن يُفضي إلى وضع خارطة طريق للعمل المستقبلي على هذا الأساس).

من النظرية إلى الممارسة: دور اليسار في تأسيس منظمات جماهيرية وطنية

كما قرأ السيد علي عباس خفيف ورقة كتب فيها: (عند تحديد مكونات اليسار انطلاقاً من تجارب النضال العملية، نجد أن الشيوعيين، والاشتراكيين الحقيقيين، والوطنيين التحرريين الديمقراطيين – أحزاباً وشخصيات – يُشكلون اليسار الذي يمكن التعويل على خياراته في التغيير، على المستويين النظري والعملي. لا يمكن أن نضيف إلى هذه الخانة بعض منظمات المجتمع المدني التي تحيط بها الشبهات، خصوصاً فيما يتعلق بارتباطاتها الدولية. أما على المستوى العملي، فإن قوى اليسار تستطيع أن تؤسّس أو تدعم منظمات جماهيرية تعمل بأشكال متنوعة: جمعيات مهنية، أو نقابات، بأهداف اجتماعية ووطنية واضحة).

الاقتصاد التشاركي العلمي: نحو شراكة بين المواطن والدولة

وبدأ السيد فارس ججو مداخلته بالقول: (علينا أن نحدد بوضوح نوع المنظومة الاقتصادية التي نطمح إليها بديلاً عن المنظومة الفاشلة الحالية. أعمل حالياً على مقترح أسميه: الاقتصاد التشاركي العلمي. هناك تجارب ناجحة في دول الجوار، مثل تركيا. يقوم هذا المفهوم على أن يكون للفرد العراقي حصة في الاقتصاد الوطني، بأي شكل من الأشكال. على سبيل المثال: إذا أردنا بناء مستشفيات في القرى، والدولة تقول إنها لا تملك التخصيصات، يمكننا أن نخصم مبلغاً بسيطاً من رواتب المواطنين، لكن بضمانات حقيقية أن تعود لهم هذه الأموال مع أرباح. بهذه الطريقة، نخلق شراكة وثقة بين المواطن والدولة، ونفتح باباً جديداً للإنتاج والعدالة الاجتماعية).

الصراع الفكري لم يعد نخبوياً: نحو ماركسية اجتماعية قريبة من الناس

أما ورقة السيد معاذ محمد رمضان، فركّزت على أهمية توجيه الخطاب الفكري نحو الجماهير، وقال: (عندما نتحدث عن العراق، وانطلاقاً مما ذُكر في الندوة، لم يعد الصراع الفكري شأناً نخبوياً. يجب أن نبدأ بعملية فكرية موجهة إلى الجمهور، حتى لو كانت شاقة وحساسة، لأنها ستضع النقاط على الحروف، وتزيل كثيراً من اللبس لدى عموم الناس.

أولاً: من الضروري العمل على فكّ الارتباط الزائف بين الماركسية ومحاربة الاعتقاد الديني، خصوصاً عند البسطاء. الماركسية لا تُعادي الدين، ولا تشترط الإلحاد للانتماء إلى الحزب الشيوعي، هي فلسفة اجتماعية تهدف إلى تحقيق العدل الاجتماعي.

ثانياً: الاشتراكية لم تُهزم كفكرة، بل أُجهضت كنموذج سلطوي فُرض من فوق، فسقوط الاتحاد السوفيتي لا يعني أن الماركسية قد انتهت، بل يعني فقط أن النسخة السوفيتية قد سقطت نتيجة ظروف موضوعية. وهذا يدفعنا إلى سؤال مهم: هل كانت روسيا، آنذاك، بلداً مهيئا للاشتراكية؟ أم أن ماركس كان يتوقع أن تنجح الاشتراكية في بلدان صناعية متطورة مثل ألمانيا؟).

الخلاصات

1. أكدت الندوة على تنوّع المقاربات الفكرية والسياسية حول واقع اليسار العراقي، إذ تداخلت الرؤى الأكاديمية والتنظيرية مع الطروحات النقدية الذاتية والمقترحات العملية التنظيمية والاقتصادية.

2. تمحورت أبرز مظاهر الأزمة اليسارية في ثلاثة مستويات: غياب أو ضعف الإطار النظري الجامع، التشتت التنظيمي وانقطاع الصلة مع القواعد الاجتماعية، وضعف الحضور والتأثير في أوساط الشباب.

3. في السياق العالمي، جرى التأكيد على أن انهيار التجربة السوفيتية وصعود التيارات اليمينية أسهما في إضعاف اليسار، وهو ما يفرض استخلاص الدروس محلياً.

4. في السياق العراقي، برزت الحاجة إلى إعادة بناء العلاقة مع المجتمع، والانخراط في همومه المباشرة كالبطالة والسكن وحقوق المرأة والشباب والعمل النقابي.

الاستنتاجات

1. أزمة اليسار العراقي ليست نظرية أو تنظيمية فحسب، بل هي أيضاً أزمة صلة بالمجتمع، ما يتطلب إعادة تعريف هويته وفتح قنوات تواصل مع التيارات الوطنية والديمقراطية.

2. استنهاض اليسار يستوجب الجمع بين نقد التجربة السابقة والانفتاح على أشكال جديدة من العمل والتنظيم، بما يضمن فعاليته وتأثيره في المشهد السياسي والاجتماعي.

3. ما زالت الفرصة قائمة لتجديد دور اليسار، استناداً إلى رصيده التاريخي ونزاهة رموزه، بشرط تطوير خطاب واقعي قادر على مخاطبة هموم الناس اليومية بلغة مفهومة

وبعيدة عن النخبوية.

التوصيات

1. العمل على صياغة إطار جامع يدمج الأبعاد الفكرية والتنظيمية والسياسية، بعيداً عن الاصطفافات الحزبية الضيقة.

2. إنشاء مظلة شعبية واسعة تضم النقابات والحركات الاجتماعية والفعاليات المدنية، بما يضمن تلاقي الجهود على أرضية مشتركة.

3. إعادة إحياء العمل النقابي ومكافحة الفساد في الاتحادات والمنظمات العمالية، بما يعيد لها دورها كأداة نضال اجتماعي.

4. تنشيط استخدام المنهج الماركسي، مع إغنائه بمقاربات العلوم الاجتماعية الحديثة، في دراسة الواقع العراقي، وبخاصة الاجتماعي–الاقتصادي، ورصد سمات تطور الرأسمالية في العراق وتناقضاتها.

5. بلورة برامج موجهة إلى الشباب، ولا سيما جيل الألفية والطلبة، بوصفهم القاعدة الاجتماعية الأكبر للتغيير.

6. دراسة البدائل الاقتصادية المطروحة، ومنها مقترح "الاقتصاد التشاركي"، بوصفها نماذج قابلة للنقاش لتقديم حلول واقعية تعيد الثقة بين المواطن والدولة.

7. توسيع دائرة النقاش من خلال نشر الأوراق والمداخلات التي قدمت في الندوة، وفتح المجال أمام متابعة حوارية مستمرة عبر ندوات لاحقة ومنابر فكرية وإعلامية.

نحو نشر شامل لمخرجات الندوة

في الختام، أعلنت مجموعة الدراسات والأبحاث عن نيتها نشر جميع الأوراق والمداخلات التي قُدّمت في هذه الندوة، سواء المكتوبة أو المدوّنة من المداخلات الشفوية، ضمن ملف خاص يهدف إلى توسيع النقاش، وتعزيز الجدل الفكري البنّاء حول مستقبل اليسار في العراق، وسبل إعادة تأسيسه على أسس جديدة.

ورقة عمل الندوة
يسار متجدد لعالم متغير
مشتركات اليسار في العراق وآفاقه الممكنة

تخوض قوى اليسار اليوم معركة فكرية ـ سياسية مركبة، تفرض الإجابة عن أسئلة قديمة استعادت راهنيّتها. وفي هذا السياق، تعلن مجلة "الثقافة الجديدة" تأسيس "مجموعة الدراسات والأبحاث"، كإطار جماعي يضم باحثين يساريين يعملون على تجديد المشروع الماركسي، وتطوير أدواته النقدية. ينحاز للعقل المنتج والمعرفة المتصلة بالناس، ويربط التحليل بالفعل.

تأتي هذه المبادرة من وعي بأن الصراع الفكري لم يعد شأنًا نخبويًا، بل بات في صلب المعركة الاجتماعية والسياسية ضد العسكرة، وهيمنة رأس المال، وتفكك العقد الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، تنطلق المجموعة بوصفها محاولة لبناء عقل يساري جديد، لا يكتفي بالمراجعة، بل ينخرط في مساءلة الواقع بأدوات تحليلية وتجريبية. فالسؤال لم يعد: كيف نحافظ على ما تبقى؟ بل: كيف نعيد التأسيس على أسس أكثر تماسكًا واتصالًا بالناس وبالزمن.

وفي هذا السياق، تُطرح مجموعة من الأسئلة لا كمجرد إشكاليات نظرية، بل كمحفزات للتفكير والمراجعة، انطلاقاً من تجربة اليسار العراقي:

هل انتصرت الرأسمالية فعلاً في نهاية القرن العشرين؟

ما جدوى انتقال ديمقراطي بلا عدالة اجتماعية؟

ماذا يعني مفهوم اليسار وماهي مكوناته في الظروف الوطنية والعالمية الحالية؟

هل العدالة هدف مؤجل، أم شرط لبناء مواطنة فاعلة؟

من هي القاعدة الاجتماعية لليسار اليوم؟ ومن هم حلفاؤه الواقعيون؟

كيف نعيد تعريف النضال الطبقي في زمن تتآكل فيه الروابط التضامنية ويتشوه فيه عمل النقابات؟

هذه الأسئلة لا تشير إلى أزمة فحسب، بل تمثل بوصلة استنهاض، تسعى المجموعة من خلالها إلى تجديد العلاقة بين الفكر والعمل، بين الوعي والتحول الاجتماعي.

وفي قلب الأزمة العراقية، يظهر الاقتصاد كأوضح تعبير عن التبعية والفساد: اقتصاد ريعي لا يُنتج بل يُهدر، لا يُراكم بل يُوزّع الغنائم. وهنا تُطرح أسئلة جوهرية:

ما موقف اليسار من الملكية الخاصة؟

هل يمكن الحديث عن اقتصاد سوق اجتماعي في ظل احتكار الثروة ومصادرة المجال العام؟

كيف نصوغ بدائل تعبّر عن حاجات الناس، وتتجذر في الواقع، وتراكم مشروعاً تغييرياً قابلاً للحياة؟

أما أطروحة "نهاية التاريخ"، فقد انكشفت سريعاً: لم تكن نهاية للصراع، بل بداية لمرحلة نيوليبرالية متوحشة فجرت الفجوات الطبقية، وعقّدت الأزمات البيئية، وقوّضت الدولة الاجتماعية، ودفعت نحو عسكرة متصاعدة وتفكك في المجال العام.

الرأسمالية لم تنتصر، بل تعرت. والاشتراكية لم تهزم كفكرة، بل أُجهضت كنموذج سلطوي مفروض من فوق، افتقر إلى الديمقراطية الشعبية، ولم يمنح فرصة للتجريب من أسفل. لهذا، لم يعد سؤال اليسار ترفًا نظريًا بل ضرورة تاريخية. وهذه الورقة ليست بيان موقف، بل دعوة لإعادة التأسيس: لليسار كعقل نقدي، وقوة تغيير، وأفق للباحثين عن بديلٍ في زمن بلا مخرج.

نحو مشروع فكري ونضالي مشترك

تأتي هذه المجموعة كمحاولة أولى لاستعادة وحدة الفكر والفعل، بين الوعي والواقع، بين النقد والتنظيم، بين الطموح لإحلال العدالة الاجتماعية وشروط بنائها التاريخية. أما هذه الورقة فهي باكورة نقاش فكري مفتوح، ودعوة للجدل والعمل والتطوير الجماعي. نريد لهذا الجهد أن يكون أداة لتحرر الإنسان وإعادة بناء المجتمع على أسس العدالة والكرامة والمشاركة الفاعلة.

في سياق من الانحسار الشعبي والتراجع التنظيمي، يطرح هذا النص مراجعة نقدية لمسار اليسار العراقي، ويقف على أبرز مظاهر أزمته الراهنة: من ضرورة التوقف عند الجذر الطبقي، إلى تهميشه في المشهد السياسي، وانكفائه الفكري وتراجعه التنظيمي. لكنه لا يكتفي بالتشخيص، بل يرسم ملامح طريق آخر: يسار جديد، يتجذر في هموم الناس، وينطلق من النضال اليومي، ويطرح بديلًا، واقعيًا للرأسمالية، والتبعية، والاستبداد.

تطور مفهوم اليسار

لقد تطور مفهوم اليسار، عربياً وعالمياً، من موقع أيديولوجي صارم إلى فضاء سياسي . اجتماعي مفتوح، يتشكّل مضمونه في تماسٍ مباشر مع الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملموسة، ومع توازنات القوى على الأرض. فاليسار الذي تشكل مع الثورة الفرنسية ليس هو ذاته الذي نهض مع ولادة الطبقة العاملة وانتشار البيان الشيوعي،

ولا هو يسار حركات التحرر الوطني في بلدان الجنوب، أو "اليسار الجديد" في أوروبا الستينيات، أو الحركات العالمية المعاصرة المناهضة للحروب والنيوليبرالية والمدافعة عن البيئة والعدالة.

هذا التعدد لا يعبّر عن أزمة، بل عن ديناميكية المفهوم، وارتباطه الجدلي بالتطورات الاجتماعية والتاريخية. فاليسار ليس قالبًا جاهزًا، بل يتجلى كقوة تغيير حية، تعيد تعريف ذاتها باستمرار، عبر وعي نقدي يربط الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوصفها بنى متداخلة، لا يمكن فصلها أو فهمها بمعزل عن بعضها.

ومن هذا الفهم، يتضح أن اليسار، بطبيعته، طيف واسع، يضم أحزابًا وتنظيمات ونقابات وحركات اجتماعية ومؤسسات مجتمع مدني. ما يوحده ليس التطابق الفكري، بل الالتزام بخوض النضال من أجل التغيير الديمقراطي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومناهضة الاستبداد، بوسائل سلمية تنبع من المجتمع لا تُفرض عليه.

> تطور مفهوم اليسار، عربياً وعالمياً، من موقع أيديولوجي صارم إلى فضاء سياسي - اجتماعي مفتوح

إن هذه التعددية، إذا ما أديرت ديمقراطياً، تُعد مصدر قوة لا ضعف. وهي تستوجب آليات تنظيمية مرنة، قادرة على استيعاب اختلاف الرؤى دون أن تفقد البوصلة المشتركة. فاليسار، كي يتحول إلى قوة تغيير مؤثرة، يحتاج إلى تجاوز الانقسام، والانخراط في صراعات الناس، والعمل على بناء مشروع وطني، يتجذر في الواقع، وينفتح على المستقبل، ويستمد شرعيته من القيم الإنسانية التي يناضل من أجلها.

ويفتح التوسع الديموغرافي لشباب الألفية آفاقًا جديدة أمام اليسار لتوسيع تأثيره المجتمعي، بالنظر إلى الخصوصيات التي تميز هذا الجيل، والدور المتزايد للإعلام الرقمي في تشكيل وعيه، وتسهيل انخراطه في تجمعات مدنية متعددة المسميات وأكثر استعداداً للمشاركة في الصراع الاجتماعي والسياسي، خصوصاً في القضايا المطلبية المرتبطة بالتعليم والعمل والمستقبل. هذا الجيل، الذي بقي خارج نطاق التأطير التقليدي لقوى السلطة، يشكّل قوة تغيير كامنة تخشاها منظومة الحكم، خاصة بعد الدور البارز الذي أدّاه في انتفاضة تشرين 2019، التي ما زالت أسبابها قائمة، وإمكانيات تجدّدها حاضرة.

اليسار العراقي:

إرث نضالي واستحقاقات كفاح وطني وشعبي

يمتلك اليسار العراقي إرثاً نضاليًا عريقًا، تشكّل عبر عقود من الكفاح الوطني والطبقي في مواجهة الاستبداد والاستغلال. وقد تكيف هذا التيار مع تحولات البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وانخرط في صراعات عمالية وشعبية، وظل حاضرًا في لحظات مفصلية من تاريخ العراق المعاصر، بوصفه قوة تغيير اجتماعي وسياسي.

ارتبط تاريخ اليسار العراقي بتطور الدولة العراقية الحديثة، حيث سجل حضوره في الانتفاضات الوطنية والعمالية والفلاحية، وكان طرفًا فاعلًا في الحركات الاجتماعية والمدنية. لم يكن هذا الحضور رمزيًا أو هامشيًا، بل تميز بأدوار قيادية وإسهامات جوهرية في نشر الوعي بحقوق الناس، وترسيخ قيم العدالة الاجتماعية. في المقابل، لم تتوقف السلطة عن قمع هذا التيار، إذ كانت أجهزتها تلاحق اليساريين وتُخضِعهم للرقابة والاعتقال، حتى صار من النادر أن يخلو سجل مناضل يساري من تجربة السجن أو التضييق. ومع ذلك، لم تكن السجون نهاية النشاط، بل تحولت إلى مدارس للمعرفة والتثقيف والتأهيل السياسي.

تميّز اليسار، فكريًا وتعبويًا، بنشر ثقافة المواطنة والمساواة والديمقراطية، والدفاع عن منظومة حقوق الإنسان بوصفها جزءًا لا يتجزأ من النضال الاجتماعي، لا شعارات أخلاقية أو استهلاكية. لم ينحصر موقفه في الحقوق المدنية والسياسية، بل امتد ليشمل الحقوق الاجتماعية والثقافية باعتبارها من أسس بناء المواطنة الفاعلة والعدالة الشاملة. وفي ما يتعلق بالقوميات، تبنى اليسار موقفًا مبدئيًا يرتكز على احترام التعدد ورفض الإقصاء، وموضوعة التعايش المشترك في قلب المشروع الوطني. كما أكد على احترام الهويات الثقافية للقوميات، وتمسّك بحق الشعوب في تقرير مصيرها، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن التحرر القومي لا ينفصل عن التحرر الاجتماعي، وأن الكرامة الوطنية لا تكتمل دون الكرامة الإنسانية والمشاركة الفعلية في تقرير المصير.

خلال الحقبة الدكتاتورية، تعرض اليسار العراقي إلى قمع واسع، طال مناضليه بالتصفية الجسدية والتغييب القسري والاعتقال. وجرى حظر العمل السياسي العلني، وتم تفريغ النقابات من مضمونها، وشوّهت الحركة المطلبية بالكامل. كما ساهمت عسكرة المجتمع، والحروب العبثية التي خاضها النظام، والحصار الاقتصادي، في تآكل القاعدة الاجتماعية لليسار، وانكماش مجاله الحيوي، وتراجع قدرته على التأثير الجماهيري والتنظيمي.

بعد عام 2003، رسم الاحتلال الأمريكي مشهدًا سياسيًا جديدًا قائمًا على المحاصصة الطائفية والمكوناتية، وفتح المجال أمام قوى الإسلام السياسي ومراكز نفوذ خارجة عن الدولة. أدى ذلك إلى تفكك مؤسسي، وتضخم أحزاب بلا برامج حقيقية، ضمن اقتصاد ريعي يحتكر السلطة والثروة، ويقصي النساء والأقليات، ويعطل آليات التغيير الديمقراطي.

اليوم، يتوزع اليسار العراقي على طيف واسع من الأحزاب، والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني، وشخصيات مستقلة فاعلة. وقد خاض هذا الطيف نضالات متعددة دفاعًا عن الحقوق والحريات، وسعى إلى تطوير صيغ للعمل المشترك، بهدف تعزيز وحدة الفعل في مواجهة قوى الهيمنة السلطوية، التي تسعى إلى تفريغ العمل الجماهيري من مضمونه، وإعادة إنتاج دولة مفصولة عن المجتمع.

الإشكال لا يكمن في عجز اليسار عن فهم المجتمع، بل في صعوبة تحويل هذا الفهم

إلى مشروع تغييري ملموس. والتحدي الحقيقي يتمثل في الانتقال من التفسير إلى التغيير، من التشتت إلى الفعل الموحد، ومن الدفاع إلى المبادرة. وهذا ما يفرض على اليسار أن يستعيد دوره كقوة تغيير حية، تنطلق من هموم الناس، وتبني أفق ديمقراطي واجتماعي بديل، متجذر في الواقع، وقادر على مواجهة منظومة الفساد والاستبداد والتبعية.

أولاً: أزمة اليسار: مظاهر وتجلّيات

أ. تحديات التمثيل الطبقي: يواجه اليسار اليوم مهمة معقّدة في إعادة وصل ذاته بالتحوّلات الجارية في البنية الطبقية. فالتراكم التدريجي للتناقض بين قاعدة اقتصادية . اجتماعية مأزومة، وبنية فوقية متخلّفة عن مواكبتها، يفرض تحديًا حاسمًا في إنضاج العامل الذاتي، والانتقال نحو تحوّل نوعي يواكب نضوج العامل الموضوعي، المتمثّل في أزمة الحكم، وعجز البرجوازية المحلية، بأشكالها الطفيلية، البيروقراطية، والكومبرادورية، عن الاستمرار في الهيمنة بالآليات التقليدية ذاتها. ومع تغيّر ملامح الطبقة العاملة، واتساع العمل الهش وغير المنظّم، وارتفاع معدلات البطالة، تبرز الحاجة إلى تطوير أدوات تنظيمية مرنة وواقعية، قادرة على استيعاب هذه الفئات وإعادة وصل المشروع اليساري بجذوره الاجتماعية الحقيقية.

ب. التهميش السياسي في ظل الطائفية: تُدار الحياة السياسية في المنطقة على أسس زبائنية وهوياتية، وقد أُقصيت قوى اليسار من مراكز القرار لصالح تحالفات طائفية . رأسمالية وظيفية، تعتمد اقتصاد الفساد، حيث استفادت من الاحتلال وإعادة تشكيل الدولة، مما همّش دور اليسار في تمثيل مصالح الجماهير الكادحة.

ت. بطء في التجديد الفكري وتطوير البُنى التنظيمية: لم تسعَ بعض قوى اليسار بالقدر الكافي إلى تحديث أدواتها الفكرية والتنظيمية، ما أدى إلى محدودية في التفاعل مع التحولات المجتمعية المتسارعة. وقد أسهم هذا البطء في إضعاف الحضور والتأثير، وفي تقليص القدرة على مواكبة تطلعات القاعدة الاجتماعية، خاصة في ظل تغيّر أنماط العمل والاحتجاج والانخراط السياسي.

ثانيا: نحو إعادة التأسيس: المهام الملحّة

1. العودة إلى الناس لا إلى الواجهة: المعركة تبدأ من الواقع اليومي لا من المنابر. يجب أن يعيد اليسار بناء جسور الثقة مع الفقراء وذوي الدخل المحدود، عبر الانخراط في قضاياهم: البطالة، السكن، التعليم، الأجور، الرعاية الصحية. السياسة تُبنى من القاعدة، لا من فوق الطاولة.

2. مشروع تحرري لا شعارات عامة: اليسار لا ينهض بالشعارات فقط، بل ببرنامج واضح وملموس: اقتصاد منتج لا ريعي، عدالة في توزيع الثروة، حماية اجتماعية شاملة، مساواة جندرية، سيادة وطنية، وديمقراطية مشاركة حقيقية. ينبغي أن يُبنى هذا المشروع من الواقع المحلي، لا من قوالب مسبقة.

3. يسار ديمقراطي ومتجدد: لا بدّ من يسار متحرر من المركزية الصارمة، منفتح على التجريب، أفقي في التنظيم، قادر على جذب الحركات الاجتماعية، وضمنها النساء والشباب، ومبني على الثقة بالطاقات المحلية لا على القوى التقليدية.

4. خطاب شعبي لا نُخَبي: الخطاب اليساري يجب أن يُخاطب الناس بلغتهم، بتجربتهم، بمفرداتهم، لا بلغة نُخبوية أو نثرية باردة. المطلوب خطاب يفجّر الأمل، ويُحرض على الفعل، ويُعيد للناس ثقتهم بقدرتهم على التغيير.

5. إدارة الصراع: إدارة موضوعية للصراع الفكري والسياسي والتنظيمي داخل أطياف اليسار ومكوناته، تُعالَج فيها القضايا العقدية بروح ديمقراطية وشفافة، بما يعمّق الرؤية ويثبّت الأساس النظري، ويستمد صدقيته من قدرته على كسب عقول وأفئدة شغيلة اليد والفكر، وملايين المهمّشين والعاطلين عن العمل، وجيل الألفية الذين يشكّلون اليوم الجيش الاحتياطي لليسار. وتجد هذه الرؤية ترجمتها في شعارات وبرامج ملموسة، تربط النظرية بالممارسة، وتسعى لتحويل الواقع القائم إلى أفق تحرري جديد، من خلال بلورة سياسة تنظيمية مرنة، تنطلق من خصوصيات الظرف الوطني وإكراهاته.

ثالثاً: في الحاجة إلى (مظلة شعبية عامة)

لا يستطيع اليسار، بمفرده، خوض معركة التغيير في ظل تعقيدات النظام القائم واختلال موازين القوى. فالصراع الاجتماعي لم يَعُد بين قوى منظمة بوضوح، بل يتوزّع بين ساحات نضال متفرقة ومُشتتة: من تغوّل الفساد، وقمع الحريات، وتفكيك الخدمات العامة، إلى تهميش العمل النقابي وتسليع الحياة. من هنا، تبرز الحاجة إلى (مظلة شعبية عامة)، واسعة الأفق ومرنة التشكيل، تجمع تحتها مختلف القوى المناهضة للظلم: الحركات الاجتماعية، النقابيين، الطلبة، العاطلين، مظلة لا تقوم على التماثل الأيديولوجي، بل على التلاقي حول برنامج نضالي في حدّ أدنى يُعيد بناء الثقة ويوسّع الفعل المشترك، على قاعدة التجربة الحيّة والعمل الميداني والتضامن، وبصيغ تنظيمية نابعة من الواقع، لا مفروضة عليه.

وفي هذا السياق، لا يصح اختزال اليسار في قراءة ماضوية للماركسية، كما لا يجوز نفي دور الأحزاب الشيوعية والماركسية. فهاتان المقاربتان، رغم تناقضهما الظاهري، تمثلان وجهين لموقفٍ فكري واحد يتسم بالتقوقع ويتنكر لحركة التاريخ. أما القراءة الموضوعية، فترى في الأحزاب الشيوعية والعمالية مكوّنًا رئيسيًا، لا وحيداً، في التيار اليساري الديمقراطي، ورافعة سياسية وتنظيمية، بما تملكه من خبرات وتجارب طويلة في قيادة النضالات الطبقية، وسعيها منذ التسعينيات لتجديد منظوماتها الفكرية والتنظيمية.

لقد تطوّر مفهوم اليسار، من عنوان إيديولوجي إلى موقع سياسي ـ اجتماعي، تتحدّد ملامحه بملموسية الواقع، وشروط الصراع، وتوازنات القوى، والخريطة الطبقية المتغيّرة. ومن هنا، فإن وحدة النضالات لا تعني الانصهار، بل التآزر والتكامل. فـ (المظلة الشعبية)

ليست بديلاً عن التنظيمات، بل إطارًا يُراكم الفعل ويوسّع الحضور المجتمعي.

إن بناء مشروع يساري ديمقراطي في زمن الانحسار يبدأ من تحشيد الطاقات الشعبية الحيّة، لا من استدعاء النخب، ومن الإنصات لتعدّد الواقع لا من فرض تصورات مسبقة عليه.

رابعا: اليسار والقانون، من أداة قمع إلى أداة تحرر

في قلب المعركة الاجتماعية تقف المعركة القانونية، حيث لا يكون القانون أداةً محايدة، بل غالبا ما يُستخدم لتكريس الهيمنة الطبقية.

في العراق، لا يزال قانون التنظيم النقابي مقيدًا بإرث النظام الدكتاتوري، ولا يزال قانون العمل غيرَ قادر على حماية العمالة الهشّة، بينما تغيب منظومة ضمان اجتماعي حقيقية. تُستعمل النصوص العقابية لقمع التظاهر، ويُفرّغ القضاء من استقلاله في قضايا الفساد الكبرى.

اليسار معنيّ بتفكيك هذا النظام القانوني غير العادل، والعمل على بناء منظومة قانونية بديلة، تربط العدالة بالمساواة، وتُعيد للقانون وظيفته الحقيقية: حماية الضعفاء لا تأبيد الامتيازات. القانون، في المشروع اليساري، ليس إطاراً تقنياً، بل ساحة صراع يجب أن تُنتزع فيها الحقوق لا أن تُمنح، ويُعاد فيها تعريف "الحق" من موقع الشعب لا من موقع السلطة.

خامسا: الشرق الأوسط الجديد: رأسمالية هجينة وموازين قوى جديدة

تشهد المنطقة انتقالًا حادًا نحو تشكيل "شرق أوسط جديد"، يجري تحت عين وهيمنة الولايات المتحدة، وبتعاون قوى إقليمية صاعدة. هذا الانتقال يُعيد صياغة البنية الاقتصادية والسياسية في المنطقة وفق قواعد الرأسمالية المعولمة والمتوحشة، ويُفتح على مصراعيه أمام رساميل أجنبية، ومشاريع خصخصة، وتحالفات أمنية جديدة تُعيد ترتيب موازين القوى.

i. صعود رأسمالية هجينة، محلية ـ خارجية: يجري بناء نموذج اقتصادي يُقصي الدولة عن دورها الاجتماعي، ويفتح كل القطاعات أمام رأس المال الأجنبي، لا سيما الأميركي والخليجي، بينما يُحوّل الاقتصاد المحلي إلى حقل تجريب للخصخصة، وتسليع الحياة، وإضعاف أي مقاومة اجتماعية.

ii. تفكك النظام العربي وصعود نهج تدميري يتآكل فيه النظام العربي القديم، وتُستبدل توازناته بتحالفات أمنية ـ اقتصادية تخدم مركز الهيمنة الأميركية ودمج الأنظمة في سوق النفوذ الأميركي ـ الإسرائيلي، بينما تُقمع القوى المعارضة، وتُشيطن الحركات المقاومة وقوى التحرر السياسية والشعبية وشن حرب إعلامية ونفسية ضدها، وتتهم حركات التحرر الوطني بالإرهاب.

سادسا: سؤال اليسار: كيف نقرأ؟ وكيف نواجه؟

• قراءة ماركسية لعصر الهيمنة: ما يحدث ليس "اجتياحًا ناعمًا"، بل شكلًا جديدًا من الرأسمالية الكولونيالية. اليسار مطالب بقراءة الواقع بمنهج جدلي يربط بين الاقتصاد والسياسة، بين الداخل والخارج، بين السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية. يجب أن نُعيد الاعتبار للتحليل الطبقي في زمن التواطؤ الاقتصادي والأيديولوجي.

• مشروع المواجهة– من المقاومة الثقافية إلى بناء البديل: مقاومة تسليع الحياة لا تكون بالخطابات، بل بحملات ميدانية، وتحالفات تضامن، وحركات شعبية ترفض الخصخصة والتهميش. يجب الدفاع عن المجال العام، من المدارس والمستشفيات إلى الفضاء الرقمي والثقافي. المطلوب يسار يعيد طرح فكرة التحرر الوطني والاجتماعي كمعركة واحدة، لا كملفّين منفصلين.

ما يزال الأمل ممكنًا

رغم ما خسره اليسار من مواقع وتأثير، إلا أن ما راكمه من ثقة في الشارع، ونزاهة، ونظافة اليد، ووضوح موقفه من الفساد، والتصاقه بالحركات الاحتجاجية، وتمسكه بروح الكفاح، وما يتولد اليوم من وعي جديد في الشوارع وفي الهامش وفي الوجدان الشعبي، يؤكد أن اليسار ما زال ضروريًا، وممكنًا، وأكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

فالرأسمالية المتوحشة لا تُواجه بالتمنيات، بل بمشروع تحرري حيّ، واقعي، وعادل، ينبع من الناس، ويتصدى للطغمة الحاكمة وتحالفاتها الطبقية، ويقف في وجه تغوّل الفساد، ويتحدث بلغة الناس، ويصوغ معهم طريقًا للخلاص الجماعي.

اليسار الذي نحتاجه اليوم هو يسار لا يخشى المواجهة، يثقّ بقدرته على النهوض، ويتقدم ولا ينسحب. يسار يؤمن أن التغيير يبدأ من الهامش، من الشارع، من التجربة اليومية، لا من فوق، ولا من دهاليز التسويات. ويسار يعرف أن ما يُبنى بالصبر والنضال هو وحده ما يدوم ويترسّخ.

اليسار ليس ترفًا فكريًا، بل فرصة تاريخية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وبناء ما تأخر بناؤه. إنه مشروع من أجل مجتمع حر، عادل، ومتضامن.

اليسار.. وإشكالية التوصيف في ضوء الواقع ومتغيراته

أ.د عبد الستار الجميلي
الأمين العام للحزب الطليعي الاشتراكي الناصري في العراق

بداية أريد أن أبتعد عن الجوانب الفلسفية والتنظيرية في هذه الورقة، وأستخدم لغة تجمع بين الفكرة والواقع الموضوعي وتجاربنا الشخصية ومنظوراتنا السياسية الخاصة، بهدف تقديم مقاربة سريعة ومبسطة عن مفهوم اليمين واليسار، لأنه لا يمكن فهم وتفهم موضوع توصيف اليسار إلاّ من خلال نقيضه المتمثل باليمين.. وفي هذا الإطار لابد من التأكيد على أن المفهوم المركب لليسار واليمين هو من أكثر المفاهيم والمصطلحات خلافا والتباسا وغموضا ودلالة.. ومع أن السردية التاريخية تكاد لا تختلف إلاّ في بعض التفاصيل عن بداية تكون هذا التعبير سواء في إطار البرلمان الإنكليزي أو الجمعية الوطنية خلال الثورة الفرنسية، للدلالة على التفرقة بين من يريدون تغيير الواقع وإن اختلفت مضامين التغيير، وبين من يريدون المحافظة على الواقع وإن اختلفت مصالحهم والتقت أهدافهم، إلاّ أنّ هذا المفهوم المركب سرعان ما تطور بعد ذلك ليأخذ أبعاداً ودلالات سياسية وأيديولوجية بمضامين سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية مع بروز الفكر الاشتراكي بكل مدارسه وتنوعاته، في مواجهة الفكر الليبرالي الرأسمالي، إذ كان الانحياز إلى جانب الطبقات المقهورة اقتصاديا والمهمشة سياسيا واجتماعيا وهي الغالبية، السمة الأساسية للفكر الاشتراكي الذي جسّد الموقف اليساري، فيما كان الاستغلال الاقتصادي لهذه الطبقات وترجمته سياسيا واجتماعيا بالسيطرة على الدولة والمجتمع معا عبر إطلاق المنافسة غير المتكافئة بين من يملكون ومن لا يملكون، هي السمة الأساسية للفكر الليبرالي بتجلياته الاقتصادية والسياسية وهو ما مثل الموقف اليميني.. وترسخ هذا الصراع الاجتماعي الأيديولوجي مع ثورة أكتوبر في روسيا عام 1917، وتبلو أكثر مع منظومة المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر الوطني العالمية بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة

في مواجهة المعسكر الرأسمالي الغربي، حيث أصبحت دلالة اليسار واليمين واضحة ومحددة توصيفا ومضمونا، فاليساري هو من يقف مع الاشتراكية وحركة التحرر الوطني في مواجهة المعسكر الرأسمالي الاستعماري، واليميني هو من ينتمي للمعسكر الرأسمالي ويقف مع الرأسمالية والاستعمار ويعادي المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر العالمية.. وقد انعكس هذا الاستقطاب الاجتماعي الأيديولوجي أو الصراع بين اليمين المحافظ واليسار التقدمي على الوطن العربي والعراق منه، حيث مثّلت الأنظمة الملكية وبعض الجمهوريات والأحزاب التقليدية خصوصا الليبرالية والاسلامية القوى اليمنية المحافظة أو الرجعية وفق توصيف تلك المرحلة، فيما مثّلت الأنظمة الثورية التي جاءت بعد الثورات العربية وحركة التحرر العربية، في مصر والعراق والجزائر وسورية واليمن بشماله وجنوبه وليبيا خصوصا، والأحزاب والحركات الثورية العربية بجناحيها الرئيسيين التيار القومي العربي خصوصا الناصري، والتيار الماركسي خصوصا الأحزاب الشيوعية العربية، مثّلت اليسار العربي التقدمي في إطار تلك المرحلة أيضاً.. ومع أن جبهة اليسار العربي شهدت صراعاً مؤسفاً على خلفية الموقف من تشكيل الكيان الصهيوني والأحداث التي أعقبت ثورة ١٤ تموز في العراق وخلال وحدة الجمهورية العربية المتحدة وبعد نكسة ٦٧، وخلال الجبهات الوطنية التي تشكّلت في سورية والعراق، إلا أنه يمكن توصيف النصف الثاني من القرن العشرين بأنه كان العصر الذهبي لليسار العربي الذي تجاوز الكثير من الخلافات وحقق انتصارات سياسية وفكرية لا يُستهان بها وجمعته مشتركات فكرية ونضالية على أرضية التكامل بين حركة التحرر العربية والمقاومة العربية الفلسطينية وحركة التحر العالمية، في مواجهة المعسكر اليميني في الداخل والخارج. وكان وجود الاتحاد السوفييتي بحد ذاته دعماً مادياً ومعنوياً في مواجهة التغول الرأسمالي الإمبريالي.. إلا أن غياب جمال عبد الناصر المبكر في عام ١٩٧٠ والردة في مصر والنهج الدكتاتوري والقمعي في العراق وتراجع الزخم الثوري في الجزائر وسورية واليمن وليبيا لسبب أو آخر، والصدمة الكبرى بتفكك الاتحاد السوفييتي وهيمنة القطبية الأحادية، غيّرت الصورة كاملة

كان وجود الاتحاد السوفييتي بحد ذاته دعماً مادياً ومعنوياً في مواجهة التغول الرأسمالي الإمبريالي

ولم تعد صورة اليمين واليسار كما عرفناها، فقد اختلطت الأوراق، وبدأت خريطة معرفية جديد تفرض نفسها على الواقع المتغير، وأخذ الحديث عن العولمة والديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان والتدخل الإنساني واقتصاد السوق المفتوح والمجتمع المدني وفق الرؤية الأمريكية الغربية الأحادية، يأخذ حيّزا غير مسبوق في قاموس اللغة السياسية بما فيها بعض المنصات اليسارية، وبدأنا نشهد تحولا متسارعا للبعض من اليسار إلى اليمين داخل

جبهة اليسار العربي، حتى بات السؤال عن معنى أن تكون يساريا يأخذ منحى لا يمت بصلة لأي مفهوم عرفناه سابقا، بل وصل الأمر إلى حد السخرية والاتهام واللامبالاة.. ففي السابق حين تصف نفسك بأنك ناصري أو شيوعي أو اشتراكي بشكل عام يتبادر الى الذهن مباشرة بأنك يساري بكل ما تعنيه الكلمة من تقدم وانحياز اجتماعي إلى الاشتراكية والفقراء وهم الغالبية الساحقة من قوى الشعب العامل المقهورة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، أمّا الآن وفي هذه اللحظة التاريخية الهشة فإن توصيف ومضمون اليسار أصبح يمثّل إشكالية فكرية وسياسية وحتى أخلاقية.. فإذا ما أخذنا معنى أن تكون يساريا في سياق الحركة الوطنية العراقية فإن الأمر يأخذ تراجيديا محزنة.. فقد عشنا جميعاً، ناصريون وشيوعيون وقوى وطنية أخرى تجربة المعارضة ضد النظام الدكتاتوري في العراق، وعانينا ما عانينا من سجون وتعذيب ومناف وكان توصيفنا كيساريين واضحا بغض النظر عن الاتهامات المتبادلة باليمينية واليسارية الطفولية حتى داخل التيار أو الحزب الواحد، لكن فترة التسعينيات من القرن الماضي هدمت بشكل منهجي منظم كلّ معاييرنا الوطنية والسياسية والأيديولوجية بما فيه موقف ومضمون اليسار نفسه، حيث تم تقسيم المعارضة العراقية أمريكيا، الى طوائف وأعراق وملل ونحل (سنة وشيعة وأكراد وأقليات أخرى)، دون أي اعتبار للمرجعيات السياسية والفكرية والأيديولوجية، وقد عشت شخصيا هذه التجربة في مؤتمر لندن واجتماع لجنة التنسيق والمتابعة (لجنة ٦٥) في صلاح الدين التي كنت عضوا فيها، قبل الاحتلال بشهرين تقريبا، اللذين كرّسا هذا المنحى الطائفي والعرقي والأقلوي، وتمت ترجمته بعد الاحتلال الأمريكي بالمحاصصة الطائفية والعرقية المقيتة، سواء من خلال مجلس الحكم أو من خلال العملية السياسية البائسة وديمقراطيتها الزائفة التي أفرزت كتل الاستبداد والفساد والتبعية في بغداد وأربيل، ما أوصل العراق إلى مصاف الدولة الفاشلة سلطة وإدارة وخدمات، وأفرز تمزقا وطنيا ومجتمعيا غير مسبوق، واستقطابا طائفيا وعرقيا ثنائيا أو أكثر حتى داخل القوى اليسارية نفسها بما فيها بعض أطراف الحركة القومية العربية والحركة الشيوعية، الأمر الذي أحدث تحولا جذريا في سيكولوجية وخيارات المواطن العراقي الذي تراجع لديه وعي الهوية الوطنية لصالح أوهام وخرافات وأساطير الانتماءات الفرعية من خارج السياق التاريخي والاجتماعي، حتى الانتخابات صار معيارها الأساس الاستقطاب الطائفي والعرقي والمناطقية والعشائرية دون أي اعتبار للبرامج السياسية والمصلحة الحقيقية، ما أفقد اليسار في العراق قاعدته الشعبية وأصحاب المصلحة في برامجه ومواقفه خصوصا العمال والفلاحين والكسبة والطلاب وغيرهم ممن ينتمون للغالبية المقهورة والمطحونة بين إقطاعيات الكتل الطائفية والعرقية، التي سلّطت على الشعب سلاح التجويع والتخويف والإرهاب وغياب الأمل، فماذا ننتظر من شعب

من الجوعى والخائفين وبلا يقين بقادم الأيام؟.

والآن وفي ظل اختلاط الأوراق والمفاهيم وإطلاق التوصيفات جزافا عربياً وعالمياً، التي وصلت إلى حد أن ترامب على سبيل المثال يصف الحزب الديمقراطي الأمريكي الامبريالي الداعم الأكبر للإرهاب العالمي بأنه حزب يساري، وتوصيف حزب العمل الاسرائيلي بأنه حزب يساري مع أنّه صهيوني وشريك في اغتصاب فلسطين وإبادة الشعب العربي الفلسطيني، وإلى حدّ مصافحة الإرهابي شمعون بيريز من بعض اليسار العراقي والعربي في إطار الاشتراكية الدولية ذات المنحنى الاستعماري الصهيوني الواضح التي شُكلت بالأصل لمواجهة الاتحاد السوفييتي ومعسكره الاشتراكي.. ففي ظل هذه الفوضى التوصيفية، وفي مواجهة الواقع المأساوي في العراق، كيف يُمكن تصنيف أنفسنا يساريين؟ وما هو المعيار؟ وهل يمكن تحديد مضامين محددة يمكن أن نلتقي عليها ونحتكم إليها لنؤكد يساريتنا؟ وهل يمكن في ضوء وقائع ما آلت إليه أوضاع العراق من تحديات ومخاطر أن يلتقي اليساريون أو يفكروا في إطار جبهة وطنية فاعلة وقوية وقادرة على إحداث تحول نوعي في مسار الأحداث في العراق باتجاه إنقاذه من براثن اليمين التقليدي الديني الطائفي والليبرالي التابع بل والخائن؟ هذه أسئلة إشكالية ليس من السهولة بمكان أن نجيب عليها نظرا لقتامة المشهد السياسي وما حدث ويحدث من تحولات وتداخل بين اليسار واليمين.. وسأحاول من منظور قومي ناصري أن أحدد إطارا عاما يتضمن إجابات متصلة مع بعضها لفهمنا لقضية اليسار، فعلى المستوى الوطني يقتضي الموقف اليساري الوقوف ضد الاحتلال الأمريكي والتدخل والتموضع الإقليمي وعدم المساومة على السيادة والاستقلال، والتأكيد على الهوية الوطنية والعربية والإسلامية الجامعة ورفض وإدانة المحاصصة الطائفية والعرقية الدينية والسياسية والتأكيد على مبدأ المواطنة، والدعوة والعمل من أجل بناء دولة المواطنة المدنية ورفض الدولة الدينية، والانحياز الاجتماعي الكامل لقوى الشعب العامل وفي مقدمتهم العمال والفلاحون، وتأصيل المفهوم الحقيقي للديمقراطية الذي شوهته الليبرالية فبدلا من حكم الشعب وتأكيد السيادة والسلطة بيده، تحولت ديمقراطية الاحتلال إلى استبداد ديمقراطي صريح وفساد مقنن وتبعية معلنة والشعب إلى مجرد عبيد وقطيع من وجهة نظر رجال الدنيا والدين، ما حول الانتخابات إلى مقاولات للوصول إلى امتيازات وترف وغنى وبطالة وعطالة مجلس النواب الذي تحول إلى مجلس للنوائب وعبء على ميزانية الدولة والمال العام الذي صيّروه مجهول المالك ومحلا دائما للنهب والسرقة الاختلاس، ومن مقتضيات الموقف اليساري الدفع باتجاه إحياء القطاع العام والتخطيط الاشتراكي وتحرير الشعب من القهر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والطائفي والعنصري ومن الخوف

والفزع والتجويع والتجهيل والخرافات والأساطير، فالطائفي أو العنصري أو الذي يفتي وينظر للاحتلال والتطبيع لا يمكن أن يكون يساريا، والذي يسرق المال العام و يستثمر على معاناة الشعب العراقي لا يمكن أن يكون يساريا، والذي يعلن ولاءه لدول أجنبية مضحيا بمصالح وطنه وشعبه تحت أي مبرر طائفي أو عرقي أو سياسي لا يمكن أن يكون يساريا، والذي يدعي الديمقراطية وقبول الآخر لكنه يكن الكراهية والحقد للآخر ويتحين فرص التعبير عن ذلك ولو حتى بالكلمات ليس يساريا.

ومن دلالات الموقف اليساري على المستوى العربي، وجوب إقامة علاقات عربية متينة والتأكيد على أي شكل دستوري يضمن قيام قطب عربي موحد سياسياً واقتصادياً وأمنيا واستراتيجيا في مواجهة عالم تسوده واقعية متجهمة تقوم على المصالح والقوة التي تحميها لا مكان فيه للدول الصغيرة والشعوب والأمم الممزقة، وكذلك الالتزام بالقضية الفلسطينية ورفض أي تطبيع مع الكيان الصهيوني، والمطالبة بتحريك ملفات الأراضي العربية المحتلة الأخرى المسكوت عنها: إقليم الأحواز والإسكندريون وسبتة ومليلية ووضعها على الطاولة.

وعلى المستوى الدولي يقتضي الموقف اليساري إقامة علاقات متوازنة إقليميا ودوليا، ورفض كل أشكال الاحتلال والهيمنة الأحادية والاستغلال الرأسمالي، والانحياز الى جانب روسيا في عمليتها العسكرية ضد الغرب والناتو في أوكرانيا، والعمل من أجل تعددية حضارية وإنسانية ومنظمة دولية جديدة تتجاوز قواعد النظام الدولي الذي فرضته القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، تقوم على التعاون والرخاء المشترك بين الأمم والشعوب، وحقوق إنسان متوازنة وعدم الاكتفاء بالحقوق المدنية والسياسية التي تروج لها الليبرالية من منطلق استعماري رأسمالي استغلالي، وإنما يجب أن ترتبط ارتباط لزوم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لصالح الشعوب التي تم قهرها واحتلالها تحت أكذوبة حقوق الإنسان التي لم تطبق يوما في الغرب إلا شكليا وبما يضمن مصالح القلة الرأسمالية وليبراليتها الشاذة المتوحشة.

مشتركات اليسار في العراق وآفاقه الممكنة

أ.د. أثير ناظم الجاسور

ما نقدمه هو جملة من الملاحظات التي قد تدخل ضمن عملية تنقيح وتفكيك الورقة الواردة من مجموعة الدراسات والابحاث، من حيث قراءة الورقة المفصلة حول اليسار، متميزة من حيث التناول النظري للفكرة التي تضمنها والمراجعات الفكرية والنظرية التي تستحق القراءة والتدقيق، بالمقابل هناك من الفقرات التي لا بد من مناقشتها بشكل مُفصل وتفكيك مضمونها بناء للمعطيات التي تفرض نفسها، تحديداً الواقع العراقي وما يعانيه من أزمات وإشكالية في إدارة وتنظيم الدولة بشكل عام، وهذا يُحيلنا قبل كل شيء أن نضع خطوات صحيحة والالتزام بالإجراءات الفعالة التي تساهم في تعزيز مكانة اليسار شكلاً ومضموناً.

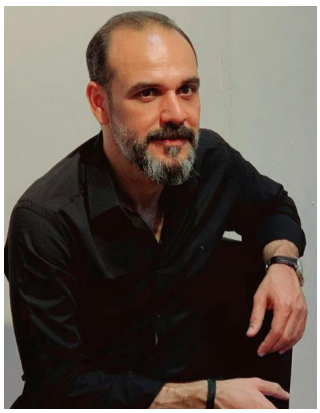

1. البداية لابد من أن تكون من اليسار نفسه من خلال فهم التوجهات والمسارات التي تُحدد الخطوات الأساسية التي تساهم في تقريب وجهات النظر بين القوى والشخصيات اليسارية، ووضع تعريف شامل لعمل اليسار يتوافق مع معطيات الواقع العراقي والأحداث والأزمات التي جعلت من اليسار صورة ومفهوم غامض في التفكير الشعبي العراقي.
2. مناقشة وتحليل وتفكيك التعارض والتناقضات التي أصابت القوى اليسارية مع وضع الحلول والمعالجات من خلال توظيف الأدوات الصحيحة المساعدة في لملمة شمل هذه القوى والشخصيات والوقوف على مكامن الضعف.
3. الاسئلة الواردة في متن التقرير بالرغم من أهميتها إلا أنها بالمحصلة تبحث في تفاصيل نظرية قد تكون موجهة للنخب، والمراد من هذا التشكيل الثقافي اليساري

النزول للشارع ومواجهة الأزمات من خلال الاستماع للناس ومحاولة إيصال أصواتهم بالرغم من الإهمال الحكومي المتعمد.

4. لابد من تسمية الأسماء بمسمياتها دون الخوض في مفاهيم علمية وأكاديمية قد يصعب للبعض فهما، على سبيل المثال الموقف من الملكية الخاصة لابد من توضيحها للعامة، لما يعانيه الناس من تبعات هذه الملكية، فضلاً عن التربح والتخمة التي أصابت الطبقة السياسية.

5. فهم أولويات الشارع العراقي خصوصاً وهو يواجه تحديات كبيرة رافقته منذ سنوات طوال.

6. مواجهة المشاكل والعراقيل بالأدوات الضاغطة التي تساعد على إظهار اليسار كقوة اولاً اجتماعية ضاغطة تعمل على تحقيق مصلحة المواطن، لأن الأخير بات غير مكترث للمسميات بقدر الاهتمام الكامل بالحياة الكريمة.

7. في أولاً أزمة اليسار نناقش تفاصيل التهميش السياسي، نعم الطائفية والمناطقية لعبت دورا كبيرا في عملية التهميش في كل تفاصيل الدولة العراقية، لكن لا ننسى أن هذا التهميش وما لآثاره دور في إضعاف شرعية النظام السياسي الذي بممارساته غير المنطقية أصبح عائقاً للتنمية السياسية والاجتماعية، ومع ذلك كان دور التنظيمات اليسارية في الجانب العملي ضعيفا جداً قد لا يذكر سوى التنديد ولم تكن هناك أي إجراءات عملية.

8. في ثانياً نحو إعادة التأسيس نركز هنا على فكرتين الأولى الشعارات التي نالت القسم الكبير من الأجواء العراقية مما ساعدت على وضع تابوات فكرية ومفاهيمية بين مصدر الخطاب والمجتمع مما أثر على تعاطي المجتمع مع الخطاب النخبوي غير المفهوم في الكثير من جوانبه، ولذلك بالضرورة أثر وبشكل فعال على علمية إدارة الصراع في العراق بعد أن تأطر اليسار بصورة التنظير لا الفعل العملي، الفكرة الثانية هو لمس المعاناة لا يتم من خلال البيانات والتنديد بقدر ما يحتاج المواطن الوقفة بوجه كل مخطط يساهم في عرقلة ديمومته ومعيشته وتهديد حياته.

9. أُركز هنا على العمل النقابي والمحاولة لتشريع قوانين تضمن حق شريحة كبيرة من ابناء هذا الوطن، لكن هناك تغاضيا عن دور الاتحادات والنقابات العمالية والفساد الدائر في هذه التشكيلات التي أصابت أصحابها أيضا التخمة لما يتم من

توزيع المبالغ الكبيرة وممتلكات الاتحاد بين الاعضاء وسرقة قوت العامل، لم تكن هناك وقفة حقيقية ولا حتى إشارة للفساد في هذه الاتحادات التي ضيعت حقوق الطبقة العالمية، بالمحصلة حتى وأن تم تشريع قانون سيكون حال كل القوانين التي شُرعت ولم يؤخذ بها طالما الفساد مستشر في جسد هذه الاتحادات والنقابات، لابد من وقفة وتحرك سريع وعاجل بوجه فساد هذه الاتحادات وتبديد هذه المبالغ الطائلة التي تعد حقا طبيعيا للطبقة العاملة.

10. الشرق الاوسط الجديد، سواء كان هذا المشروع هجين أم لا هو مشروع قوى كبرى متنفذة تعمل على تحقيق مصالحها على حساب الشعوب وفق متبنيات مصلحة تقترب من التنظير والواقع العملي يواجه ضعف كبير من خلال عمل الانظمة الرسمية العربية وغير العربية، مواجهة هذا المخطط لا يتم من خلا التحشيد بل وضع نهاية لمنابر السياسة والدين من زرع التفرقة والتشتت الذي أصاب العقل العربي على وجه الخصوص وباتت من معرقلات فكرة إعادة التفكير بما هو مشترك.

11. في النهاية لابد من الاعتراف بالخصوم في الداخل والخارج ومعرفة مكامن القوة والضعف وكيفية التعامل مع الاحداث لا وفق الممكنات والركون للخطاب والبيانات والتنديد بل ضمن العمل الجماعي التعاوني الذي يخلق أجواء التكامل اليساري السياسي والاقتصادي والاجتماعي الساعي لتحقيق العدالة الاجتماعية.

اليسار العراقي

الأستاذ فيصل لعيبي

أود في البدء أن أشكر هيئة تحرير مجلة الثقافة الجديدة على دعوتي لهذه الندوة الحوارية، وأعبر عن امتناني وتقديري للجهود التي تبذلها هذه الهيئة المناضلة، من أجل ان ترتقي بالمجلة إلى آفاق أرحب وأكثر التصاقا بالحالي والآني وما يحدث حولنا من تطورات على مختلف المجالات، بما يعود لشعبنا بالفائدة المرجوة.

من قراءتي للورقة المطروحة. أحسست أنها ورقة مفتوحة على قضايا واسعة وذات صلة بالواقع العراقي وكذلك بما يجري من حوله، إقليمياً ودولياً، وقد تطرقت إلى قضايا كثيرة وطرحت أسئلة مختلفة وتعرضت لمفاهيم ومقولات متعددة، لا أظن أن لقاءً واحداً يكفي لتغطيتها والخروج بخلاصات، قد تنفعنا في المرحلة القادمة من عملنا الفكري – الاجتماعي– الاقتصادي والسياسي كذلك.

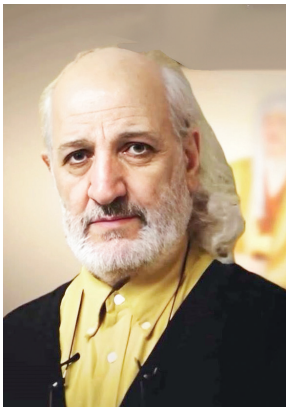

وأظن أو اعتقد أن تناول هذه المفاهيم والمقولات، تحتاج إلى تنظيفها وتخليصها مما علق بها من شوائب أو حمولات ليست لها صلة مباشرة بها وذلك قبل استعمالها عندنا، لأنها بصراحة تتكلم عن أمور نحن لا نزال في طور تعريفها او تحويلها إلى مفاهيم قابلة للاستعمال في مجتمعنا أو لها صدى إيجابي داخل الطبقات والشرائح الأجتماعية المعنية بها.

أقترح على الأصدقاء والزملاء الذين سيحضرون الندوة أن يقسمونها إلى ثلاثة محاور يناقش كل محور منها على إنفراد وفي وقت مختلف، فهناك قضية تدقيق المفاهيم مثلاً كمفهوم ”اليسار العراقي“، حدوده وملامحه وبرنامجه، وهل لدينا يسار عراقي يحمل برنامجاً يسارياً؟ والسؤال هنا قد يتعلق ببرامج الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه، إذ أن برامجه حتى هذه اللحظة، لا تتعدى برامج أحزاب الديمقراطيات الشعبية أساساً ولا يحمل حتى رائحة يسارية كما نفهم من معنى اليسار وأمامكم برامج المؤتمر الأول وحتى برنامج مؤتمر الحزب الأخير.

وهناك محور " الديمقراطية " التي لم يفهم منها العراقي حالياً غير عملية الإنتخابات والتي يشوبها الكثير من العقبات والعوائق. والورقة طرحت موضوعة "الطبقة " أيضاً وهذا المفهوم وحده يحتاج إلى بحث نظري جاد ومن زاوية غير إختزالية ولا نمطية. توجد كذلك مسألة "الملكية الفردية " و" الملكية الجماعية " وتعريفهما والتي لم يحصل لحد الآن، عالميا، على اتفاق حول طبيعتهما وامتداداتهما.

الورقة تطرح " أزمة اليسار" وكأنه شيء مفاجئ، لم يكن موجوداً- إذا أحسنا الظن - قبل إنهيار المعسكرالإشتراكي، فالأزمة هي أزمة عالمية في النهاية ونحن جزء من صناعها او الفاعلين في وصولها إلى هذا المستوى من التدهور وقد بدأت مباشرة بعد إحتكار الحزب البلشفي للسلطة في روسيا السوفياتية أساساً وليس في مكان آخر والفترة الستالينية خير مثال على تلك الأزمة والتي أغلقت كل السبل امام أي فرصة للخروج منها. ثم ماهي أزمة اليسار في العالم ومن هي القوى المحسوبه عليه وهل كان التوصيف السابق لليسار صحيحاً؟ ماذا عنا نحن العراقيين، كيف بدأت أزمة يسارنا وأين هي ملامحها. ومن هو الذي يمثل اليسار العراقي حالياً وعلى أي نظرية نعتمد في تشخيصه ؟.

الورقة تطرح أيضاً فكرة "التطور السلمي" لليسار العراقي وتعرِّف أهدافه:

- بعدالة جتماعية
- تغيير ديمقراطي
- الوقوف بوجه الإستبداد.

والتجربة العالمية لم تزك هذا التطور للوصول إلى السلطة، فالأحزاب الشيوعية في أوربا منذ الحرب العالمية الثانية قد أقرت هذا الطريق، لكننا لحد الآن لم نرَ حزباً واحداً منها قد وصل إلى السلطة حسب هذا التكتيك، رغم أن بعضها كان يحتل ثلث مقاعد البرلمان وفاز في الإنتخابات التشريعية ب (35 في المائة) من مجموع الأصوات مثل الحزب الشيوعي الإيطالي في السبعينيات، فهل الفعل الديمقراطي الممارس اليوم سيوصلنا إلى بر الأمان وتحقيق الأهداف المعلنة؟

تتناول الورقة أيضا موضوعة " الجيل الجديد "، وتضع انتفاضة تشرين كملمح من ملامحه الأبرز خلال الست سنوات الأخيرة، والتي اختلطت فيها المطالب الإجتماعية والإقتصادية بالمطالب السياسية وصلت إلى رفع شعار: " الشعب يريد إسقاط النظام ".

تتناول الورقة كذلك فيما يتعلق باليسار:

- إشكالية التمثيل طبقياً

- تعريف القوى الطبقية الأخرى وشرائحها الأبرز.

- الطائفية ودورها المدمر لبنية المجتمع طبقياً وفكرياً وسياسياً وتشتيت الأوليات ضمن موشور انفجاري غير جامع.

هناك إشكالية إدارة الصراع داخل كتلة اليسار من جهة وكتلة اليسار مع الكتل الأخرى، التي لها برامج ورؤى مختلفة. فأنا أرى أن انقسام الحزب الشيوعي العراقي إلى حزب عراقي وحزب كردي، علامة بارزة على تهافت الفهم الحقيقي لموضوعة الحقوق القومية داخل المجتمع العراقي الذي يضم عدة قوميات وأثنيات وطوائف وحتى لغات مختلفة. فهو ميل غير طبقي ولا مبدأي أساساً بل إنحياز لأهداف القوى القومية الكردية التي يشكل لها الحزب الشيوعي الموحد عقبة كأداء في المجتمع العراقي والكردي معاً، ولا يمكن معالجته إلا بالعودة إلى توحيد التنظيمين كما كان الحال قبل التقسيم. كما أن إنخراط الحزب في المشروع السياسي والدخول في مجلس الحكم التي كان بإمرة بريمروقبول النهج المحاصصاتي على أساس قومي وطائفي، بعد الإحتلال والدخول في علاقات مع قوى مشبوهة، هو مظهر من مظاهر الأزمة، إن لم يكن جزءا من الأزمة التي يعاني منها اليسار.

تطرح الورقة كذلك الأشكال التقليدية للمنظمات العربية كجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، لكنها (المشروع الإبراهيمي) وموضوعة تفكيك او توحيد دول المنطقة تحت تصورات ليس لها علاقة بطموحات شعوبها، ولم تطرح بديلا لها مثل وحدة اليسار العربي مثلاً خاصة بعد أن فشلت القوى القومية من تحقيق أهدافها التي راهنت عليها في صراعها مع الشيوعيين بالذات. الفرصة مواتية الآن لخلق تيار من الحركات و الأحزاب و العناصر التقدمية في مجتمعاتنا وعلى رأسها الأحزاب الشيوعية وتضم ممثلين عن النقابات العمالية والجمعيات الفلاحية والمنظمات المهنية والجماهيرية وجموع المثقفين التقدميين والديمقراطيين والمستقلين الوطنيين من مختلف الإختصاصات وتمتين العلاقات على مستوى أعلى و عقد اللقاءات الدورية التي لا تنتهي بإصدار بيان لتبرءة الذمة فقط او رفع العتب ، حول ما يجري حولنا، بل منظمة شعبية ديمقراطية ، لها كيان وهيكل ونظام داخلي وهيئة قيادية ناشطة وبرنامج مشترك ومحدد ، حسب كل مرحلة

من مراحل النضال، للتصدي لمهام مجتمعاتنا الوطنية والقومية معاً ضمن منظور تقدمي ديموقراطي شامل.

على الورقة كذلك ان تنظر بعين الجد للمحاور العالمية التي هي في طور التبلور والظهور للعلن بشكل لا لبس فيه.

وفي النهاية تصل الورقة إلى نتيجة تقول بضرورة التوجه للناس. للمضطهدين والمهمشين وأصحاب المصلحة الحقيقة في التغيير. ولا ننسى أخيراً أن نحدد بوضوح في هذه الورقة وفي غيرها ، إحتمالات الإرتداد او التحول العاصف نحو مشاريع لا قدرة لنا عليها. فنحن نعرف وقد كنا شهودا على احتلال العراق دون ان نستطع كبحه او الوقوف في وجه او صده كيسار، إذا إستعملنا هذه الصفة كما تذكرها الورقة في هذه القضية.

بالنسبة لليسار وتحديده فلا اظن أن ما أطلق على اليسار في الجمعية الوطنية الفرنسية قبل الثورة وخلال الثورة وبعد إجهاضها ينطبق على يسارنا الحالي، كما أنه لا ينطبق على اليسار الأوربي قبل الحرب العالمية الأولى او الذي أفرزته ثورة أوكتوبر في روسيا عام 1917. فهناك تمايز وفروقات وكذلك فأن اليسار العالمي بعد الحرب العالمية الثانية أخذ صفات وابعادا لا تشبه تلك التي اتصف بها قبل الحرب العالمية الأولى وأثناء معاركها الدموية المحتدمة، فاليسار مفهوم مطاط ومتموج وقابل للمد والشد والتبدل. أين منه يسارنا المقصود في هذه الورقة ومن هم ممثلوه؟

قد يفكر البعض بشمول القوى الديمقراطية كافة بمفهوم اليسار وهذا في رأيي إستسهال او قفز على الفروق العديدة وهي فروق أحيانا تصل إلى فروق جوهرية.

والورقة ترى ان " التغيير" سيكون " سلمياً " ويحدث في الظرف الحالي من خلال الضغط الشعبي والمظاهرات والإضرابات وكذلك من خلال عملية الإنتخابات. لكن التجربة التاريخية العراقية بالذات لا تزكي الوجهة ولا النظرة المتفائلة هذه ، وإليكم تاريخ نضال شعبنا فهو مرآة عاكسة لكل الطروحات التي جربتها الحركة الوطنية العراقية بكافة فصائلها. لأن مهمة " اليسار العراقي " – إذا إتفقنا على هذه الوصف – معقدة جداً وأعتقد أن عليه وضع كافة الاحتمالات ويدرسها بجدية بما فيها تحالف الجيش والشعب او الجبهة الوطنية المرتبطة أحزابها بالقوات المسلحة أولها إمتدادات داخلها. لأن المرحلة قد تعود بنا إلى صراع دموي تتمترس فيه كل القوى التي تقف خارج هذا اليسار بما فيها قسم من الأطراف الرخوة في اليسار نفسه وبين قوى التقدم والديمقراطية والسلام.

وهنا سنجد موضوعة ‘‘الطبقة ’’ كسؤال حقيقي علينا إيجاد مخرج له يجمع ولا يشتت، وأظن ان التجربة الصينية وثورة اكتوبر من خلال السوفيتيات، مهمة هنا ، ويجب الإستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها ، لكن دون إستنساخها و على ان لا نغفل عن مفهوم ‘‘الهيمنة ’’ الذي جاء به غرامشي في ثلاثينيات القرن الماضي ، فهو صالح في المجتمعات العربية والإسلامية ونجده أمامنا يومياً ولكن على شكل هيمنة ظلامية مليئة بالشعوذة والخزعبلات، ولكن هل هناك إمكانية واقعية حالياً للتنسيق بين الجمعيات الفلاحية والنقابات العمالية العراقية والمنظمات المهنية والجماهيرية وتنظيمات المجتمع المدني، تستطيع وضع خطة مشتركة للنهوض؟ ! خاصةً إذا ما أبدى الطرف الحاكم عناداً وتصلباً وعدم القبول بالهزيمة مثلاً – وهذا هو المتوقع – وذلك من خلال عملية إزالته بعصيان مدني عام يعم العراق من أقصاه إلى أقصاه او إضراب شامل يشل حركة النظام المحاصصاتي والطائفي البغيض!

والسؤال المهم هنا، هل يدرك ’’ العامل العراقي‘‘ بوضوح نفسه كذات طبقية واعية لمصالحها، وهذا ينسحب على الفلاح، الذي تتنازعه أكثر من رغبة وقوة وميل. هل وصل به الأمر، مثلاً إلى إدراك أهمية التعاونيات الزراعية؟، ليس التي تشكلت بعد ثورة تموز عام 1958 وما تلاها، بل ما تمخضت عنها التجارب النموذجية في المناطق التي تبنت ‘‘ الطريق اللارأسمالي ‘‘ حسب المصطلح الذي ساد وقتها. كما جرى في روسيا قبل إفساد الكوادر الثورية وتبقرط جهاز الحزب السياسي وتحوله إلى دولة لمواجهة دولة سوفيتيات العمال والفلاحية والجنود الثورية ومن ثم إجهاض كل محاولة للإصلاح، كانت تظهر إلى العلن آنذاك.

إن القرن التاسع عشر كان قرن الثورة الفرنسية بامتياز من روبسبير حتى بسمارك والقرن العشرين هو قرن ثورة أكتوبر أيضاً من لينين إلى يلتسن. ونحن الآن في العقد الثالث للقرن الواحد والعشرين . فما هي ملامحه وما هي التوجهات العامة التي يتصف بها؟

ختاماً، أتمنى ان تكون هذه الندوة بداية لندوات أوسع وذات توجه محدد لموضوع واحد، كي نشبعه درساً وتمحيصاً بناءً على الواقع الحي، الذي يجري من حولنا بسرعة لا تتناسب مع طريقة تفكيرنا التقليدية.

متمنياً للجميع نقاشاً جاداً يليق بالمهمة التي تعهدوا على القيام بها في هذا الظرف العصيب والمرحلة البالغة الحساسية والتعقيد.

قراءة في ورقة عمل مشتركات اليسار العراقي وآفاقه الممكنة

الأستاذ علي عباس خفيف

مدخل

لابد لنا أن نشكر القائمين على هذه المبادرة المهمة. إن الجهود في هذا المدى كبيرة وتوجب الشكر والامتنان، فقد وفرت لنا مراجعة للنفس وفتحت باب التساؤلات كي نتبين أين نقف.

لابدَّ أن ما يواجهه اليسار الماركسي؛ ونؤكد على اليسار الماركسي، بوصف الماركسية نظرة في الواقع تحفز البحث التاريخي، وتُجدده. فهي رؤية حية ومتطورة لسيرورة الظواهر الاجتماعية والتاريخية المستمرة. قلنا؛ إن ما يواجهه اليسار، هو ضعف أو غياب الممارسة العملية وفقا ”للخيارات النظرية“ التي يتأسس عليها معنى هذا اليسار ودلالته. وفي الحقيقة، لم يتوفر في ظل الظروف الذاتية والموضوعية الصعبة لأكثر من ستة عقود ماضية، تطبيقا عملياً لما قررناه في برامجنا السياسية. لكننا ونحن ننظر بعين فاحصة إلى الخلل في المسار العملي، الذي أوصت به النظرة الماركسية، والذي فقدنا بوصلته إلى حد ما، لا بدّ أن نبحث بصورة نقدية أولاً في سلامة خياراتنا النظرية والفكرية التي تأسس عليها العمل النضالي بشتى صور الممارسة العملية، وأشكال النضال، بدءاً من العمل على الدلالات والمعاني، وعبر إيجاد مقاربة لغوية واضحة، تمنح وعياً ما للجماهير وتقترب من تصوراتهم. هذا ما يجب أن نقوم به مخلصين ونضعه على أرض الواقع بلا تردد أو خشية، من دون أن نهجر المنابر الثقافية في صراعنا الفكري مع الآخر. إذن، لن يؤتي المشروع ثماره إذا لم ندرك أن ما نقوله للجماهير واضح بشكلٍ كافٍ، ومفهوم، وهو غاياتنا المخلصة، ونحن ماضون في تطبيقه عملياً بوصفه منبثقاً من غايات ورغبات الجماهير الملحة.

وقبل الدخول في المجال النظري علينا مراجعة المتغيرات على المستوى العملي الذي توفره الساحة السياسية واستخلاص الممكنات التي سيكون باستطاعة اليسار النفاذ إليها

وترتيب بيتنا من الداخل، كي نضع ما نؤمن به وما نخطط لإيجاده على أرض الواقع، خصوصا ونحن نهدف إلى الدخول في أكثر من ساحة وحيّز اجتماعي، من مثل فهم واقع ووعي الأجيال الجديدة والتدخل المنظم هناك، والتوفر على نشاطات إنسانية واجتماعية وعلمية وتقنية، تخدم الغرض النهائي من التوعية الطبقية والوطنية، ومعالجة عزلة النقابات، والبطالة، وما إليه من معضلات اجتماعية.

ونظرياً لكي نعرف إلى أين نسير وننتمي نؤكد، لتذكير أنفسنا؛ إن مشروع ماركس، كما يؤكد هو، مع شرف الانتماء إليه، يرتكز على قاعدة أساسية، يتطلب منا الإيمان بها بقناعة تامة؛ (إن التناقض المركزي سيبقى بين العمل المأجور ورأس المال) بوصفه رؤية طبقية اجتماعية، ولن يقيض للإنسانية النهوض، وتحقيق العدالة، من دون حل هذا التناقض. وفي موضوع تطور العمل المأجور والعمل المنتج أثبت ماركس وإنجلز رؤيتهما في ''البيان الشيوعي'' وفي الصفحات الأولى منه بالقول؛ (إن الطبقة العاملة سوف تتطور مع كل تطور للبرجوازية، ''تطور الرأسمالية''، ولن تتخلف عن ذلك)، وهو ما نلمسه اليوم في جوهر تقدم الظواهر الطبقية وظهور ''عادات عمل'' جديدة، مرتبطة بطبيعة الآلة والتقدم التقني الهائل الذي سحب معه الطبقة العاملة إلى حيّزه، ومنحها وعياً تقنياً وعلمياً حديثاً، وطوّرها على مستوى الوعي الطبقي أيضاً. وفي العمل المنتج أثبت ماركس في رأس المال (إن العمل المنتج هو العمل الذي ينتج ''فائض القيمة'' للمستثمر الرأسمالي)، ومن أمثلته عن العمل المنتج وتحقيق فائض القيمة الذي منه يكدّس المستثمر الرأسمالي أرباحه، كان (مدير المدرسة، والخيّاط، والبغي)، فيما هو يضع للعمل المنتج دائرتين لإدراك طبيعته، هما؛ (دائرة الإنتاج المباشر ودائرة الإنتاج غير المباشر) ليشمل هيكل المؤسسة بصورة كاملة. ومن دون هذه البساطة النظرية لن يعود مشروع ماركس اشتراكياً، وهو حتما ما لا يختلف عليه الماركسيون.

هذا الموجز للتذكير فحسب. فالكل كما أظن، يعرف هذا وأكثر حتماً. ومن منطلق نظري آخر أثبته إنجلز أنه شدّد على أهمية النظرية للحركة الاشتراكية، مؤكداً أنّ أشكال النضال ثلاثة؛ سياسي واقتصادي ونظري، حيث لا يمكن أن تنفصل هذه الأشكال عن بعضها، وهي معاً تدعم الموقف النضالي للاشتراكية. فيما يؤكد، وهذا هو المهم هنا؛ إن النضال النظري تتقدمه محاربة ''الدوغمائية'' والغفلة الفكرية التي يتشربها المناضلون، بتأثير الثقافة البرجوازية التي تبثها وتذيعها المنابر الإعلامية للرأسمالية الواسعة الانتشار، في حربها المستعرة ضد الحريات والإنسان.

وفي هذه الحال نحن نسأل كما يسأل الشاعر بمرارة: –

''إلى أين نسعى يا مرشد؟

جاء بالهاونِ والأعشابِ

بينما يقشرُ موزةً
أسحقُ وأدقُّ
أسحقُ وأدقُّ"[1]

في ورقة العمل

تطالعنا ورقة العمل بالدعوة لعمل جماعي جاد يَعِدُ أن يكون مثمراً. هذه فضيلتها الأهم والأولى. وهي تنطوي على آمال عريضة وبهيّة. لكن هذا لا يعفيها من استدعاء رؤى أخرى، وسنجدُّ لكي نقرأها بود وحرص وأمانة.

مُرَحَّبٌ جداً بـ "مجموعة الدراسات والابحاث" وعملها الجماعي، لكن التأهيل النظري، بلا أدنى شك، يتطلب إدراك مشروع ماركس، وملاحقته، وقراءة التجارب السابقة في شرق أوروبا بوصفها محاولات خاما وأولية لم تسبقها تجارب يمكن مضاهاتها معيارياً، بتجارب أوروبا الشرقية، لكي نفهم طبيعة التطبيق. ونحن ندرك ايضاً أن البرجوازية البيروقراطية تمكنت من تلك التجارب مبكراً، حسب تعبير لينين، وحادت بها بعيداً عن الهدف الاشتراكي. إن طرحنا هذا الموضوع يأتي من تأكيد الورقة على "تجديد المشروع الماركسي"**.

نحن نثق أنَّ المجموعة وهي مكوّنة من أساتذة هم منتجو فكر، ومدرسو كليات متخصصة، ومعنيون بالنتاج الثقافي، قادرة على وضع أيّ مشروع في حيّز من الوضوح كافٍ، وأن تتوخى الدقة. وفي ذلك نجد أنه من المفيد التذكير، أن "التجديد" بوصفه دلالة؛ في نص الجملة "تجديد المشروع الماركسي"، يؤدي ويشير إلى أنّ خللاً ما، أو فشلاً أكيداً قد أصاب "المحمول النظري"، وعليه يتطلب النظر فيه وتجديد مساراته ورؤاه. وهذا ما لم يحدث للمحمول النظري في مشروع ماركس، وما لم يقل به أحد عبر العالم أيضاً، الاّ البعض ممن يحفرون في فراغ النص، في محاولة لدفن ثورية الماركسية، من مفكري الرأسمالية العالمية وأعلامَها البغاة، الذين يضعون العربة أمام الحصان معتبرين التطبيق العملي، رغم أهميته القصوى، هو النظرية بكل تجلياتها. فيما ينقد ذلك (ديفيد هارفي) لأنه يجد أن التطبيق العملي للنظرية يختلف من مكان إلى آخر تضاريسياً وفقا لماركس، ولا يمكن حصره بتجربة سوفيتية أو شرق أوربية أو آسيوية.. الخ. ومنه، لكي يكون الموضوع ضمن السياق، يمكن أن نقترح إعادة لصياغة النص كما يلي؛ (في تجديد الممارسة العملية للمشروع الماركسي).. الخ. وهذا يؤكد ما جاء في الورقة عن "تجديد العلاقة بين الفكر والعمل"ص1، الذي يأتي في سياق منطق ورقة العمل التي أشّرت بيقين على (.. أن الصراع الفكري لم يعد شأناً نخبوياً، بل بات في صلب المعركة الاجتماعية والسياسية ضد العسكرة، وهيمنة رأس المال -المحلي والعالمي – مني- **، والهيمنة الإمبريالية العالمية... وكيف نعيد التأسيس –العملي والنظري– مني– على أسس أكثر قوة وتماسكاً واتصالاً

بالناس –بالجماهير الشعبية– مني– وبالزمن).

ولأن ورقة العمل قدمت مواضيعاً وأسئلة كبيرة فإنها تحتاج إلى الكثير الكثير، للوصول إلى الغاية. لكننا هنا نقدم ملاحظاتنا المبدئية فحسب لكي نستبين الفرص المتاحة للعمل على نحو يحقق أهدافنا بوصفنا اشتراكيين.

اليسار

إن السؤال الملح فعلاً؛ ماذا يعني مفهوم اليسار، وماهي مكوناته في الظروف الوطنية والعالمية الحالية؟ إنه السؤال الذي يستثير مداركنا بقوة ويستفزها، فهو يؤدي إلى النتيجة التي ستقف عندها خياراتنا النظرية، مطالبةً لنا بالعمل. إن هذه الخطوة، والإجابة، سوف يستند إليها العمل النضالي الذي نتوخاه ونطلب عبره حلولاً لانحسار دورنا. إن تعريف اليسار ذاته يتطلب منا الفرز المبدئي على أسس نظرية وعملية، ونحن هنا نتحدث عن مشروع سياسي — اجتماعي، وفي لاحقية بعضهما لبعض على المستويات الطبقية والنفسية والفكرية والثقافية كلها.

إن اليسار بلا مبالغة، هو الأحزاب والجماعات والنخب والشخصيات التي تعمل من أجل التغيير الاقتصادي/ الاجتماعي للمجتمع، وفقا لبوصلة حماية مصالح فقراء الشعب ونهوض المجتمع وتقدمه، وهي تعمل أيضاً لتوحيد صفه، وتحريره من الهيمنتين الداخلية[2] والخارجية، والتصدي لمصادرة الحريات العامة من قبل البرجوازية المحلية، والسلطة التي تدير لها مشروع الهيمنة، ومحاربة القوى الرجعية، مع مواجهة قوى الهيمنة الأجنبية، التي تحكم قبضتها على حقوق الشعب وثرواته، وتثلم استقلاله السياسي والاجتماعي وتصادر سيادته الوطنية.

وفي تحديدنا لمكونات اليسار وفقا لتجارب النضال العملية؛ نجد أن الشيوعيين والاشتراكيين الحقيقيين والوطنيين التحرريين الديمقراطيين، أحزابا وشخصيات، هم اليسار الذي يمكن التعويل على خياراتها في هذا النمط من التغيير، في المستويين النظري والعملي. على ذلك، لا يمكن إضافة منظمات (المجتمع المدني) التي تدور حولها الشبهات والشكوك، فيما يتعلق بارتباطاتها الدولية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، وفي الباب العملي لقوى اليسار المذكورة آنفاً، يمكن لأحزاب اليسار وقواه هذه أن تلجأ لتأسيس أو تقوم بدعم (المنظمات الجماهيرية) التي تعمل بأشكال وبرامج مختلفة على نحوٍ جماعي وعلى هيئة جمعيات مهنية، أو على نحو نقابي، لها أهداف اجتماعية وطنية واضحة. أي ليست نخباً تقوم بأعمالها على صورة تقدمات الإحسان التي يجري تقديمها لأبناء الشعب، وتقدَّم بمَنَّةٍ المحسن، فتذل الفقراء والمعوزّين وتمتهن كرامتهم، وفقاً لنظام المعونة البغيض، الذي هو أيضاً محاولة لقتل النهوض الاقتصادي الوطني وعرقلة النمو. إن منظمات الإحسان هذه، هي في حقيقتها منظمات إذلال، وذاك كما يبدو على وجه العموم، هو ما تقوم به منظمات المجتمع المدني في بلادنا.

ويدعم صورة اليسار هذه، ما جاء في ورقة العمل ذاتها، إن لم يدفع به القصد الى منحى آخر؛ إذ تقول الورقة"... يطرح هذا النص مراجعة نقدية لمسار اليسار العراقي، ويقف على أبرز مظاهر أزمته: من ضرورة التوقف عند الجذر الطبقي، إلى تهميشه في المشهد السياسي، وانكفائه الفكري! وتراجعه التنظيمي. لكنه لا يكتفي بالتشخيص، بل يرسم ملامح طريق آخر: يسار جديد يتجذر في هموم الناس –الشعب.. مني–، وينطلق من النضال اليومي، ويطرح بديلاً، واقعياً للرأسمالية، والتبعية، والاستبداد". ص2.

قبل أن يشوب مفهوم اليسار ضبابية ما، وتلحق به معانٍ غريبة، في موضوع "تطور مفهوم اليسار" الذي جاءت به الورقة، ووفقا للنص آنف الذكر، وفي تحديد طبيعة مهامه، وواجباته المجتمعية والاخلاقية، من المفيد ان نعيد فكرة النص التي تؤكد أن مهمة اليسار استبدال مجتمعٍ بالٍ أثخن في الظلم الاجتماعي بمجتمع جديد حر، ضد الرأسمالية، والتبعية والهيمنة. والسؤال هنا؛ هل الحركات والمنظمات المناهضة للحروب هي حركات ومنظمات تطالب بتغيير الأنظمة الرأسمالية في بلادها؟ في الحقيقة ليس في مشاريعها أيَّ توجّه بهذا الشأن. وفي الغالب هي منظمات منسجمة مع الخيارات الاقتصادية للرأسمالية ومع الليبرالية الغربية قديمها وجديدها، كينزية أو تاتشرية، فهي لا تعادي النيوليبرالية، لعدم توفرها على المبادئ الاجتماعية القائمة على خيار التغيير الاقتصادي– الاجتماعي. لكن، في نظرة موسعة، وإن بدت مهلهلة، وغير عقلانية؛ يمكن شمول الأمم المتحدة ضمن صفوف اليسار، لأن ميثاقها يناهض الحروب بصورة صريحة، مع أن الدول الرأسمالية الاستعمارية كلها، وقعت على ميثاقها.

أما فيما يتعلق بالحركات المدافعة عن البيئة والعدالة، السؤال؛ أيّة عدالة ترد في مفكرتها السياسية؟ أعدالة اجتماعية طبقية هي؟ قطعا لا، لأن العدالة الطبقية تتطلب، بلا أدنى شك، تغيير النظام الرأسمالي، (أو القضاء عليه). ثم في الحديث عن حماية البيئة، أيمكننا أن نقول أنّ (معاهدة كيوتو عام 1993) التي وقعت عليها الأنظمة الرأسمالية كلها، عدا أمريكا– مع أنها وقعت عليها بعد مرور سنوات– وكانت المعاهدة فعالية كبيرة ومهمة ومثلى في مكافحة الاحتباس الحراري، هل نعتبرها الصورة الأمثل لحماية البيئة؟ خصوصاً وقد تأسس صندوقٌ لحماية البيئة، تدفع نفقاته هذه الدول، واتجهت البلدان تلك جميعها إلى البحث عن طاقة نظيفة، مذ ذاك الوقت وإلى اليوم. فهل دول معاهدة كيوتو، تدخل في التصنيف اليساري لأنها تكافح التلوث البيئي؟ أي ضمن حركات البيئة اليسارية! وفقاً لمفهوم اليسار الذي "يرسم ملامح طريق آخر" في مواجهة الرأسمالية والتبعية؟ إن الأمر شديد الالتباس قطعاً.

في الحقيقة، إن هذه الحركات تقوم بمهام إنسانية كبيرة، وعظيمة ربما، مهام سبق لليسار أن وضعها في جدول نضالاته، غير أنّها اليوم تقوم بها نيابة عن اليسار، وهذا شيء عظيم، وعملها يشبه إلى حد ما عمل (بسمارك) في توحيده ألمانيا، على الرغم من

شعاره الدموي؛ ''القضايا الكبرى تُحلّ بالحرب وليس بالكلمات''، لكن ما قدمه بعمله ذاك للطبقة العاملة من إنجاز كان كبيراً. وقد لا يتيسر للطبقة العاملة إنجازه يوماً ما، على حد تعبير ماركس. مع ذلك نحن سعداء جداً لأن هذه الحركات تعمل في هذا الحيز المهم والخطير، لكنها لم يتيسر لها أن تكون قوة تغيير اجتماعي جذري ضمن فصائل اليسار، وفقاً لمفهوم اليسار الذي نعرف خياراته.

وسنكون أكثر سعادة فعلاً لو انضمت هذه الحركات إلى مسيرة اليسار الذي نعرفه، وسارت في ركب التغيير الذي يعتمده اليسار. ولابد أننا أيضاً سنكون سعداءً لو أنها قامت بالتصدي لمخاطر الاقتصاد الرأسمالي الاجتماعية الكبيرة، وهو يقوم بخلق الفوارق الطبقية التي يصنعها الاستغلال والجشع الرأسمالي. لكنها لم تشخّص خطر هذا الاقتصاد على هذا النحو الجذري، ولا يعنيها تغييره، أو أنّ تغييره ليس على جدول أعمالها بالضرورة. فيما مشروع اليسار قديماً وراهناً يعني الدعوة إلى تغيير مجتمع اللّا مساواة جذرياً والسير به نحو المساواة بين أفراده جميعهم.

وقد شخّصت الورقة بشكل رائع الارتباط الجدلي لليسار بالتطورات الاجتماعية والتاريخية، وأكدت بلا لبس أنّه ''يتجلى كقوة تغيير حيّة، تعيد تعريف ذاتها باستمرار، عبر وعي نقدي..''، نعم، عبر وعي نقدي ومباشر وبلا تردد. وهذا يضع مفهوم تغيير النظام الذي يحكم المجتمع، الذي حددت الورقة ضرورة استبداله بالبديل الواقعي، قبل أيّ تعريف آخر لذات اليسار.

من هم الحلفاء؟

ومن تساؤلات ورقة العمل؛ ''من هي القاعدة الاجتماعية لليسار، من هم حلفاؤه الواقعيون؟'' ولابد من إضافة؛ من هم أعداء هذا اليسار الذين يتطلب فضحهم وكشف خياناتهم الاجتماعية والسياسية؟

إنه من باب التذكير أن نقول؛ إنّ المفقرين جميعاً، فقراء الكادحين من شغيلة، وأجراء، وفلاحين معدمين، ومعطلين عن العمل، ومضطهدين على أسس طائفية وعنصرية وشوفينية، هم حلفاء اليسار الواقعيون. ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء الحضن الاجتماعي والسياسي لليسار. وأنه من الضروري أن نجد لهذا التنوع من المضطهدين واختلاف مطالبهم وحاجاتهم، من رسالة توعية وعمل أو رسائل تتبنى معالجة ما هم فيه، ليس على نحو إصلاحي ترقيعي، بل بصورة جذرية تنهي أو تعالج حالة العوز والفقر المادي والروحي الذي هم فيه. وهذا يعني أن نرى المجتمع بصورة كاملة، وأن نتوجه إليه بحلولنا بلا تردد، وأن نتدخل بوصفنا قوى لها برنامج للتغير، بلا تردد، حتى في صفوف الجماعات المغلقة، نفك الحصار عنها، ونحطم الستارة الحديدية من حولها، بما فيها المؤسسات التي تحاول الحكومة أن تحتكر وجودها الايديولوجي بقوة داخل منظوماتها، من مثل الحشد الشعبي ومؤسسات الأمن والجيش، والمؤسسات الحكومية الإدارية والتنظيمية كلها. لابد

من معالجة النظام على نحو جذري. فالكل أبناء شعبنا، وهم فقراؤه الدائمون. إن وعينا الطبقي هو المسبار الذي يجد الخلل ويتقدم اليه بثبات ليعيده إلى الجادة. لابد أن نعمل من أجل أن نكون أغلبية في المجتمع، من دون ذلك لا شيء يستقيم.

أما في حقيقة الأمر فإن البحث عن جماعات أو حركات وطنية ديمقراطية مستقرة مبدئياً، غير التي مرَّ ذكرها آنفاً، ولها برنامج نضالي، تعمل وفق المعايير المجتمعية، ولها وسائل وطرق لمعالجة المشاكل والأزمات التي تفتك بالمجتمع وتمنع نهوضه وتقدمه واستقراره، فإنه يكاد يكون مستحيلا في الساحة العراقية. أما القوى والتيارات الدينية، فقد تشكلت ضمن تحصيناتها الطائفية والمذهبية، وبنت متاريسها وتسلحت خلفها، واعلنت العداء لكل مغاير. وهي لا تعرف العمل أو لا تستطيع العمل خارج هذه التحصينات السلبية، التي إضافة لكل الخراب الذي تخلقه، لا تعنى بموضوعات الوطن والوطنية والحقوق الاجتماعية للشعب. وفي الغالب توفر لها هذه التحصينات فرصاً مثالية لممارسة الفساد الإداري والمالي، وتحميها من المسائلة القانونية.

تفاصيل أخرى وتعزيز موقفنا..:

لا يفوتنا أن نذكر، إن الكثير من التفاصيل التي جاءت بها ورقة العمل تتطلب مناقشة مفرداتها وتوضيح المبنى الفكري لكل موضوع وقضية تستدعي الكشف. خصوصاً أن بعض المذكور له دلالات متباينة إن لم تكن مختلفة. فضلاً عن استخدام لغة تحتمل مبنيين ومعنيين أو أكثر.

نجد في موضوع ''أزمة اليسار''، إن ''تغيّر ملامح الطبقة العاملة واتساع مساحة العمل الهش وغير المنظم، وارتفاع معدلات البطالة''، يستدعي ذلك تطوير أدوات تنظيمية مرنة وواقعية، نعم وهذه ضرورة. فيما يواصل النص ليقول إنّ العامل الذاتي يبقى مرتبطاً بفوضى العلاقة بين القاعدة الاقتصادية والبنية الفوقية للنظام، ونحن ندرك أن هذه الفوضى والعلاقة المضطربة لا توفر كيانَ دولةٍ، ولا فرصَ تقدمٍ لأي منهما. لكن من الغريب قولُ الورقة أنّ هذا يعمل كابحاً لتطور العامل الذاتي، فيما العكس هو الصحيح. وفي الحقيقة، إن العامل الذاتي لليسار إذا عجز في هذه الحال، عن استقطاب الجماهير حول مشروعه في التغيير الذي توفره هذه الأرضية موضوعياً، فهو غير مؤهل لعملية التغيير التي يدعو إليها.

ماذا لو؟

في موضوع التهميش، نحن نعرف أن التهميش عملت على تأسيسه سلطة المحتل بدراية، مذ وضعت الدولة كلها في سلة التنازع والصراع الطائفي والقومي، وتركت الباب مشرعاً للفوضى. لكن كان من الممكن هزيمة المخطط وكسره منذ اللحظة الاولى. فلو أن الحزب الشيوعي العراقي، بوصفه تنظيماً له تاريخ طويل وتجربة عميقة، ويملك ذراعاً مسلحاً قوياً، مدرباً ومنظماً، وذا رؤية وطنية واضحة، دخل المدن برؤيته السلمية، بسلاح

الأنصار المبدئي بوصفة قوة شعبية لحفظ الأمن والاستقرار، لصنع توازناً على الأقل، وسيطر على انفلات الشارع والقتل العشوائي، ومنع النهب إلى حد ما، وهذه حقيقة شيوعية. لكن ما يؤسف له أن الحزب دخل المدن كما لو أنه غير معني بالحياة اليومية للشعب، ولا بتنظيمها. وبذلك فاتته فرصة الاستقطاب السلمي للجماهير والقوى الوطنية الديمقراطية. الأمر الذي أتاح للجهل المليشياوي أن يأخذ موقعه، ويتصلب عوده بمرور الوقت، ويتحول إلى عصابات وأداة للتخريب وخدمة الأجنبي، وقتْل الوطنية العراقية. لو أن الأنصار بسلاحهم دخلوا بغداد كما دخل الآخرون الذين كانوا أضعف بكثير من قوة الأنصار المنظمة والمبدئية، وكانت أغلب المليشيات لم تتشكل بعد. لو حدث ما امنيناه فعلاً لكان المتغيّر السياسي والاجتماعي، في العراق، مختلفاً اليوم. ولوجد الحزب أن فصائل اليسار الأخرى ترحب بهذا الدخول، وتسانده، وقد ترى أنها مستعدة للعمل في صفوف الأنصار أو بمعيتهم، لحماية البلاد.

وتيمناً بالقول الحاذق لـ (انطونيو غرامشي) الذي أكَّد؛ "إن على هذا الموقف البسيط او ذاك والموقف اليومي والمتكرر يتوقف مستقبلاً بناء أعمدة الاشتراكية". نذكر ما فات الحزب مرة أخرى في فرصة ثانية. فقد فات الحزب الحضور الفاعل للأنصار في الحرب على الإرهاب ضد داعش، ولو أنّه حضر في تلك المواجهة الوطنية، لرأينا صورة أخرى لوضع العراق وتوازناته السياسية. ربما ما تزال الفرصة متاحة لحضور الأنصار في ساحة السياسة العراقية، فالمخبوء في الحياة السياسية العراقية كبير وهائل، على أن يتبنى الحزب مشروعه الأنصاري. وفي الأحوال كلها كان الموقفان السلبيان انسحاباً لا مبرر له. ربما حدث هذا الانسحاب بسبب الغمامة الزائفة للديمقراطية التي علقها المحتلون يافطة لدكانهم الرديء والعدائي، لفرض الضبابية على عيون الجميع، وهذا ظن من جملة ظنون أخرى. لكننا نأمل أن يتحمل نقدنا الرفاق في الحزب.

جوهر اليسار

في باب آخر، لنا أن نقول؛ إن اليسار كان دائماً ديمقراطياً، وإنسانياً، ووطنياً. وهذه ليست صفات تُكتسب، فهي من سنخ اليسار وفي جوهر وجوده وخياراته الاجتماعية والسياسية. لذلك لابد أن يكون حاضراً في صفوف الجماهير، وفي وسط فقراء الكادحين وأن يمسوا مركزاً لاهتمامه. ومن المفروغ منه، حينما يكون اليسار هناك فعلاً؛ فإن إدارة الصراع طبقياً واجتماعياً وأخلاقياً وثقافياً سيصبح متيسراً وفي اليد. هذا ما يجب أن ندفع به إلى أمام في مسيرة صعبة ما زالت أمامنا مساراتها الثرة، الغنية بالفرص.

وفي اللغة الشعبية نعثر على المباشرة الكبيرة والكشف الملفت للنظر، لغة غير مداهنة، وليست سياسية بمعنى ما، وتُسمِع بصوت عالٍ، وفي الغالب الأغلب، هي حقائق ترتبط بوجود الجماهير إنطولوجياً؛ تؤكد بالمجمل أن البلد المحتل، لا يستطيع النهوض إلى الأبد، مهما خطط وعمل، ولن يكون هنالك أملٌ في الحياة الكريمة، إن لم يتخلص من المحتل

المستثمر المستعمر. نعم، نحن نسمع هذا دائماً، وكل عام تذكرنا منابر المناسبات الحسينية، بواجبنا السياسي الوطني هذا. نعم، هو واجبنا ومهمتنا. وليس هنالك شعور أعمّ من الشعور المبثوث في القصائد، والمزجى نحو أذهان العراقيين التي تلتهب جمرات قلوبهم.

الشفافية.. وفضح الخيانات

نحن نعرف أن اللغة وسيلتنا المهمة، الآن تحديداً، وكلما كانت واقعية وقريبة من وعي الجماهير ومعرفتهم، كلما وضعتنا في مركز اهتمام هذه الجماهير، وأدارت آذانهم وعقولهم صوب ما نقوله صادقين، في ما يجري، وما نروم تطبيقه في حياة الشعب. عليه؛ أ ليس من باب المسؤولية السياسية، والاجتماعية، والمبدئية، أن نسمّي الأشياء بأسمائها بلا تردد، بل بقوة وثبات.

وباختصار إن كسب ثقة الجماهير الشعبية العريضة، وجعلها حصناً للتغيير، يأتي حتماً عبر ترصين وعيها والثقة بها. ويأتي أيضاً من شعورها أنّ هنالك من يمثلها فعلاً ويتدخل في معالجة مشاكلها ويُعنى بهمومها. وهذا لن يحدث إلّا حين تكتسب لغتنا، التي نخاطب بها الجماهير، العنفوان الشعبي الذي تتلمسه الجماهير الشعبية بحسها الوطني والاجتماعي والطبقي السليم.

وعلى اليسار أيضاً لكي يكون بين الجماهير، ويوثق الصلة بهذه الجماهير ويقويها، ويتخطى الضعف التنظيمي تحديداً، ويستعيد قوته النضالية، ويعيد للبلد قوته، أن يقوم بدراسة تجربة الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين السابقة، ويكتشف أساليبها وخططها، ويعمل على تنظيم وتقوية صلته بتبني الحقائق الاجتماعية والسياسية، المحلية والدولية والتصريح بها ونشرها بين الجماهير علنا، بتحدٍ عبر منابر متعددة، وعلى نحو يومي، كما كان اليسار يفعل سابقاً. وتقديمها إلى وعي الجماهير بواقعيتها المفرطة، وكشفها على نحو يومي، وإذاعتها وإشاعتها بلا خشية. وأن نتجنب قول نصف الحقيقة أو تغطيتها بلغة متهاونة.

مثلاً علينا أن نسمي الوجود الأمريكي البريطاني الصهيوني في العراق وجوداً استعمارياً وإمبريالياً؟ خصوصاً وقد سيطرت شركات هذه البلدان، وتحت قوة الاحتلال العسكرية، على ثرواتنا الوطنية. وهيمنت سياسياً على قراراتنا السياسية والاقتصادية. ثم، لماذا لا ندين حل جيش العراق في 2003 وقواه الأمنية، ونسمي الضالعين بإضعاف قدرات العراق الدفاعية والأمنية، في ظروف شديدة الاضطراب والصعوبة، كجلال الطالباني الذي قدم شكره لبريمر عن حل الجيش العراقي بوصفه فخراً لسياسته؟ ونحن ندرك أن هذا الأمر كان واحداً من الأسباب المركزية في ترك العراق ملعباً بلا ضوابط ولا أمن ولا دفاع، مع استشراء القتل المجاني والنهب الذي ذاع وشاع في مدن العراق كلها حتى الساعة. لماذا لا نطالب بحقوق العراقيين، وندين السياسة الأمريكية بوصفها دولة احتلال امبريالية على ما كان يجري وما جرى منذ لحظة الغزو الأولى إلى الآن، بالاستناد إلى (تقرير تشيكلوت) الذي

كشف النوايا الاستعمارية المعبأة بالأكاذيب وبخطط الإذلال والنهب.

لماذا لا نسمي الأشياء بأسمائها، ونذكر الرجعية، وخيانتها وخذلانها للشعب، وهي تقوم بخنق فرص النهوض، فيما هي تحتل مواقع سيادية في الحكومة والبرلمان، فضلاً عن أنها معادية للتغيير والتقدّم؟ لماذا لا نؤكد على جرائم الرجعية الخليجية، من دول وإمارات ومحميات، ونفضح جرائمها وندينها، وهي مجرد كيانات وظيفية تنفذ بمال النفط العربي خططَ وجرائمَ الغرب العدوانية، وتحارب التقدم والنهوض في البلاد العربية، وتواجه نقصها القيمي بالعدوان والإساءة للعراق. لنسمها؛ قطر والسعودية والكويت والبحرين والإمارات بأسمائها لنمنح الشعب الحقيقة التي عليه الوقوف معها، وننبه ذاكرته الى ضرورة الحذر من التعامل معها؟

لماذا لا نسمي حكم الإقطاع السياسي الذي أسسه الحاكم المدني "بريمر" على أسس طائفية وعنصرية، وندين أدواته بأسمائهم، بوصفهم يعملون على تكريس هذا الإقطاع مثل حزب الدعوة ورؤسائه وحلفائه في الحكم؟ وندين تصرفاتهم ولصوصيتهم التي يعرفها أبناء الشعب لكنه لا يجد من يقوده في هذا الاتجاه؟

لماذا لا نسمي الإقطاع الديني بمسمياته، ونتسقط خياناته وتجبره ومصادرته لوعي الجماهير وإغراقهم بالخرافة والتفاهة؟ سيبقى الشعب العراقي يرانا ضالعين في جرائم النظام، طالما سكتنا عن هؤلاء وتنازلنا عن الشفافية وعن تشخيص الأشياء الواضحة له ولنا التي سببت كل هذا الخراب مجتمعة. لابد أن نقوم بتذكيره كل يوم وبتكرار مستمر، بما هي عليه الأوضاع والأشخاص دونما مواربة. إن كشف الحقيقة بلا تردد أو تهاون سيجعل الجماهير حصننا أبداً.

هذه أمثلة فحسب والساحة السياسة حبلى بالغرائب التي تجترحها القوى الحاكمة بلا استثناء، فتمنح برنامج اليسار قوة وصدق.

الهوامش:

** – تستخدم العلامة هذه "..." للتنصيص من ورقة العمل ونصوص أخرى أيضاً.

– والعلامة (.....– منّي) يرد هذان القوسان ومفردة "منّي" في مواضع التنصيص، وهي اضافة توضيحية من قبلي لوصف ما أجده مناسبا في فهم نصّي المختلف بحدود ما.

(1) – من قصيدة الشاعر العراقي (عادل مردان) – ديوانه: إنشاد حامل الجمر. – الأردن – دار أزمنة– ط1 2008.

(2) – الهيمنة الداخلية: التسلط عبر المنصب أو بواسطة السلاح مع الفساد والإثراء غير المشروع والإجرامي، عبر اللصوصية وسرقة مال الشعب. لكنها بشكل عام تعني هيمنة الإقطاع السياسي، عبر سلطة المليشيات والكيانات العسكرية وشبه العسكرية، والدولة العميقة، والقوى الرجعية، وهيمنة الإقطاع الديني، وجميع القوى المحلية التي تعمل لكسر ترقب الجماهير للحرية والكرامة.

ملاحظات على ورقة
«يسار متجدد لعالم متغير»

الأستاذ فارس يوسف ججو

تحياتنا واحترامنا الكبيرين للفريق العامل في مجلة "الثقافة الجديدة" على هذا الجهد الكبير في إعدادها وطرحها لبلورة حركة يسارية متجددة عراقية متميزة في عالم معقد وشديد التقلب والتغيير ....

مشروع "يسار متجدد لعالم متغير" يحمل بعدا فكرياً وتنظيمياً وثقافياً مهماً وغايته يجب ان تنتهي بتغيير سياسي في إدارة الدولة برأينا (كفلسفة عمل وانجاز) ... بطرح سؤال مهم وهو:

ماذا نريد من هذه المبادرة او هذه الحاجة إلى يسار متجدد يجمع كل من تعز عليه قضية شعبه ووطنه في حاضره ومستقبله...؟

علينا ان نحدد الهدف مباشرة لهذه المجموعة ...؟ إلا وهو تحقيق حركة سياسية يسارية متجددة فاعلة يكون لها دور واضح ومهم في طرح الجديد من الأفكار والبرامج والرؤى والعمل في إدارة الدولة وقيادة المجتمع بطريقة تختلف وتتقاطع مع ما يجري لتحقيق دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية والسلام والاستقرار وضمان الحريات بشكل كامل ومحترم للمواطنين دون ان يكون هناك إخلال بالعلاقة بين الأطراف الممثلة باليسار المتجدد والمجتمع العراقي وذلك عبر انجاز هذه الرؤى والطروحات..

سنوجز هنا بعض إشكاليات الوقع السياسي للبلد كمشاكل جدية يستوجب التصدي لها وفق محاور أساسية يعتمدها اليسار المتجدد في عمله اللاحق...

يعاني الواقع السياسي للدولة العراقية من صراعات متعددة تطرح إشكالات ومفاهيم مختلفة حول قضايا مهمة جديدة– قديمة تستوجب التوقف عندها في النشاط الفكري والسياسي المفاهيمي من قبيل:

- الاقتصاد الريعي.

- الديموقراطية التوافقية التي تحولت إلى ديمقراطية الفاسدين والاوليغارشيات والتزوير.
- الحشد الشعبي وإشكالاته.
- تراخيص جولات عقود النفط والغاز.
- قوانين الانتخابات وإشكاليتها التي لم تنته.
- قانون المجلس الاتحادي للعراق.
- الغموض والفوضى في محاولات تشريع قانون النفط والغاز.
- الصراع في البرلمان بين الكتل المتحاصصة (بالأحرى المتلصصة) حول فقرات قانون الموازنة كل سنة.
- المزايدة في تشريع قانون الحشد الشعبي لخلق منظومة أمنية وعسكرية واستخبارية ذات هوية طائفية. كيف يعالج اليسار ذلك؟
- الاستثمار في العراق وقانون الهيئة الوطنية للاستثمار الذي يبخس في كثير من فقراته قيمة الأرض لصالح المستثمر.. بحجة جذب الرساميل. وهو ما يدفعنا للتفكير جدياً في كيفية تحويل هذا القانون من ملكية خاصة بخسة تعطى للمستثمرين الأجانب والعراقيين إلى ملكية للمواطن العراقي؟ إنه أحد اهم التحديات أمام اليسار المتجدد ان يركز على هذه الموضوعة وهو جوهر الصراع السياسي والاقتصادي في العراق حيث يتماشى مع ما تريده الأحزاب الحاكمة والفاشلة والمستغلة وامتداداتها الإقليمية والدولية صوب استغلال موارد العراق وأرضه وثرواته مقابل استثمار لا يطور من المواطن بشيء ملموس ويمنح الثقة له بالدولة لحمايته من الاستغلال والاستغفال بل بالعكس تزيد من معاناته. هذا الملف بالإمكان التركيز عليه وإغناؤه بكثير من المعطيات الملموسة مثل عقود الاستثمار في القطاع النفطي والصناعي والتجاري والتعليم الأهلي .... إلخ.
- ملف الفضائيين الذين يعدون بمئات الآلاف من الموظفين غير الحقيقيين، كيف نعرف الرقم الحقيقي وأين يتركزون ومن قام بذلك ومن هي الجهة المسؤولة عنهم في الدولة؟

إنهم يستنزفون المال العام دون وجه حق لصالح الطغم الحاكمة.

- مسالة المصارف التي كثرت مثل الفطر السام في جسد القطاع المالي كنوافذ صرف العملة، من يملكها؟ وبأي شروط وصفقات تمنح لهم الاجازات؟ وماذا أضافت للاقتصاد العراقي من تحسن؟ هناك معلومات عن 76 مصرفا منحت لهم إجازات كنافذة صرف العملة حتى من دون الالتزام بالشروط الواجب توفرها في المصارف لتنفيذ الالتزام بشروط. البنك المركزي (مثلاً بناية المصرف وتأثيثه والخدمات المتوفرة فيه؟) أصبحت مصادر تهريب كبيرة للعملة الصعبة. كيف يجب وقف هذه الانتهاكات للمنظومة المالية

والنقدية للبلد؟

- اوضاع ضحايا الإرهاب وخاصة الأقليات الدينية مثل الإيزيدية والمسيحية والصابئة المندائية والكاكائية والبهائية والزرادشتية؟ كيف تتعامل الطبقة الحاكمة معهم بخصوص حرياتهم الشخصية والدينية؟ هل يتم الاعتراف بديانتهم ام لا؟

- الاستفتاء لاستقلال كردستان العراق وعواقبه على الشعب في كردستان العراق.. والعراق.

- وكذلك العلاقة الدستورية بين الإقليم وبغداد وإشكالات العقود النفطية وأزمة الموازنات السنوية والرواتب التي ازدادت سوءا على المواطن في اقليم كردستان العراق.. وهو أحد الملفات المهمة ان يكون لليسار المتجدد رؤيته الواضحة والحلول التي يطرحها لمعالجة اوضاع المواطنين وفضح تخبط واستغلال السياسيين الحاكمين في الجهتين بغداد وأربيل دون ان يتنازلا عن تخبطهم بسبب تشبثهم وتمسكهم بمصالحهم ومواقعهم الوظيفية بشراسة غير عادية، مما انعكس سلباً على مجمل حياة المواطنين في إقليم كردستان العراق.

هذه هي ملخص الاسئلة الأكثر الحاحا لما أنتجه الواقع العراقي بعد 2003 للجواب عليها من قبل اليسار المتجدد ... والتي تحتاج إلى عمل وعقل جماعي منظم لأجل تهيئة خارطة طريق واضحة لعمل اليسار لأجل دولة ناجحة في العراق ... هذا المشروع يمكن توظيفه في الانتخابات مثلاً لاقناع الجمهور بالتصويت لكتلة اليسار المتجدد؟

المشروع لكي نبدأ بإنجازه يحتاج خارطة عمل وصبر واناة وحكمة وشكيمة ومتابعة وتدقيق وتحليل لأمور شتى في مفاصل الدولة والمجتمع ... وهذا يتطلب تشكيل فرق عمل تختص كل منها بملف للمعالجة للمشاكل التي سيتصدى لها اليسار المتجدد ....وهذه الملفات او (المهام) تطرح تساؤلاتنا بالشكل التالي:

1- كيفية بناء جديد للمنظومة الاقتصادية العراقية؟

2- ما هو شكل البناء السياسي المطلوب للدولة ارتباطاً بالبناء الاقتصادي في النقطة (1)؟

3- ماذا بشأن الدستور، هل نذهب إلى تعديل مواد الدستور المصوت عليه عام (2005)؟ أم نذهب إلى إعداد دستور جديد من وجهة نظر الحركة اليسارية؟

4- هل نحتاج تأسيس منظومة دبلوماسية مقتدرة تربط حاجة العراق وشعبه للتواصل مع العالم الخارجي.؟ كيف إذا كان الجواب نعم؟

5- حركة اليسار المتجدد عليها طرح مفاهيم اخرى عن الديموقراطية.. مختلفة عن نموذج ديمقراطية بعد 2003 التي تديرها الطغم المالية الطفيلية. ما هو محتوى هذه الديموقراطية، وما هي رافعاتها الاجتماعية؟

6- هل نحتاج تأسيس منظومة أمنية وعسكرية جديدة للدولة ام لا؟ ما هي مهامها؟

7- اتباع سياسة مالية ونقدية وطنية عقلانية تهدف إلى فك الارتباط من الهيمنة الأمريكية عبر سلسلة من التفاهمات مع المجتمع الدولي والمؤثرين في القرار الامريكي. من الآن وبسنوات (10) قادمة.

8- لتحقيق النقاط أعلاه نحتاج إلى تنظيم عالٍ لقوى وطاقات اليسار الكامنة فيه عبر نظام داخلي يحكم أعماله وقراراته ويكون ملزم للجميع بالالتزام به والمشاركة إعداد هذا النظام المهم بعد الاتفاق على. برنامج اليسار المتجدد

ندخل هنا بشيء من التفاصيل حول كل نقطة من هذه النقاط أعلاه المقترحة لتكون خارطة عمل لقوى وحركة اليسار المتجدد العراقي.

المحور الأول

1- بناء جديد للمنظومة الاقتصادية للعراق:

ترى ماذا يتوجب على قوى اليسار أن تطرح وتعمل لانتاج سياسة فاعلة ونشطة وجاذبة للمواطن وهمومه؟ وليس استقبال سياسة كرد فعل؟ إنتاج سياسة تسهم في التغيير الشامل الذي نسعى اليه لتغيير ظروف المواطن العراقي نحو الأفضل دوماً بتلبية احتياجاته المادية الضرورية اولاً وتأمين حريته بما ينسجم مع التطور الملازم لهذا التغيير... وذلك عبر التحول أولاً وبالأساس نحو منظومة اقتصادية متطورة يكون فيها لكل مواطن عراقي مشاركة ونسبة من ناتج المنظومة الاقتصادية والتي اسميها كموديل يلائم برنامج اليسار المتجدد ويلائم الواقع العراقي المتشابك التعقيد بتسميته:

(**الاقتصاد التشاركي العلمي**) ...ويضمن المحور الأول في التقرير أعلاه والذي هو:

كيفية بناء جديد للمنظومة الاقتصادية العراقية

ماذا نقصد هنا بالاقتصاد التشاركي العلمي؟

هو مفهوم ملموس معناه ان كل مواطن يجب ان تكون لديه شراكة وحقوق بالاقتصاد العراقي المنتج للسلع والخدمات سواء كانت المشاركةً بقوة العمل او بأسهم من الأموال او بجزء من مداخيل او بتقديم الخدمة لهذا الاقتصاد يحكمه قانون (قوة عمل – رأسمال – تلبية حاجات) (لأن ما دمر الاقتصاد العراقي ومنظومة العمل والإنتاج هو فقدان قدرة المواطن العراقي على العمل والإنتاج مقابل ما يستلمه من رواتب او اجور... وهناك دراسات تؤكد ان الناتج الحقيقي لكفاءة عمل المواطن العراقي في الدولة مقابل ما يستلمه من اجر لا يتجاوز 18 دقيقة عمل وآخرون يقولون 43 دقيقة عمل ليوم عمل يمتد من الثامنة والنصف صباحا حتى الثانية والنصف ظهرا''. بمعنى آخر تستنزف موارد الدولة والمجتمع على شكل رواتب ومنح لا يكون مقابلها انتاج او تغطية لحاجة السوق او العمل

الحقيقي او السلع بالقدرات الوطنية بل بالاستيراد).

يجري توزيع المعادلة (قوة عمل – رأسمال– تلبية حاجات) للجمهور العامل والمساهم في الاقتصاد ويتم تحديد ذلك عبر إحصاءات توفرها وزارة التخطيط تخص الموارد البشرية والعدد القادر على العمل والملكيات التي بحوزتهم وخاصة الأموال وكذلك معرفة تامة بكل الثروات والموارد الطبيعية التي تملكها كل محافظة عراقية ليجري توزيع الثروات والموارد في المحافظة على عدد السكان وتطبيق ذلك بكل محافظات العراق والأقاليم ليتم من خلالها التكامل الاقتصادي بين المحافظات والأقاليم على قاعدة (**الاقتصاد التشاركي العلمي**).

ويستخلص من هذه الإحصائيات نسبة السكان غير القادرين على العمل والمتقاعدين والأطفال والذين لا معيل لهم سوى الدولة وقوانين الدولة حالياً مثل التقاعد لا باس بها وبالامكان تطويرها وذلك لتامين عيشهم جميعاً بشكل لائق وضمان مستقبلهم بشكل افضل...كل هذا سيتم عبر تغيير نمط الإنتاج وإدارة العمل والتسويق والتدوير لعجلة الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات والتكنولوجيا بخطط تضعها الحكومة وتنفذها القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي ستصب جميعها في خدمة وتطوير المنظومة الاقتصادية و ناتجها الطبيعي هو تلبية حاجات المواطنين بشكل مدروس وعلمي.

الملاحظ اليوم كما يعلم الجميع في شكل منظومة الاقتصاد العراقي من وجهة نظر الدولة والمتابع والواقع هو اقتصاد ريعي وهو ما يعني:

- الدخل المستمد من ملكية أصل دون جهد إنتاجي مباشر او مساهمة نشطة في العملية الاقتصادية،
- وهو ايضاً دخلاً غير مكتسب بمعنى آخر هو الدخل الناتج عن امتلاك شيء نادر مثل الأرض في السابق والثروات الطبيعية اليوم.

وفي قراءة سريعة لقانون الموازنة للسنوات التي اعقبت سقوط الدكتاتورية عام 2003 نلاحظ ان الاقتصاد الريعي المعتمد بشكل شبه كامل على بيع النفط الخام قد وصلت نسبته حسب الجدول التالي إلى:

السنة	نسبة الريع في الموازنة
2010-2003	اعتماد كلي على إيرادات النفط الخام بنسبة بلغت 90% من اجمالي ايرادات الدولة. ملاحظة: عام 2009 بلغت النسبة 95%.
2014-2011	بلغت النسبة الإيرادات النفطية لتغطية نفقات الموازنات بين 93% -97%

السنة	نسبة الريع في الموازنة
2017-2015	أزمة انخفاض أسعار النفط إلى اقل من 30 دولار تراوحت ايرادات النفطية من الموازنة بين 85% - 90%.
2022-2018	تراوحت الإيرادات النفطية في الموازنة بين 90%-95%.
2025-2023	الموازنة الثلاثيصة كرست الريعية وبلغت نسبة ايرادات النفط الخام من الموازنة 88%.

ما العمل بالنسبة لليسار ليلعب دوره الفاعل في تغيير شكل ومضمون المنظومة الاقتصادية التي تسير برجل واحدة عرجاء: -

إذا كانت الموازنات السنوية تشغل نسبة عالية من الموازنات التشغيلية والتي تصل إلى معدل يصل إلى 88 في المائة من حجم ايرادات الموازنة سنوياً.

وهذا ما تثبته سنوات بعد سقوط النظام الدكتاتوري عبر دراسة وتفحص لقوانين الموازنات السنوية للعراق ...

المحور الثاني

2- ما هو شكل البناء السياسي المطلوب للدولة ارتباطاً بالبناء الاقتصادي في النقطة (1)؟

ستفرض عملية تغير المنظومة الاقتصادية الريعية إلى منظومة "الاقتصاد التشاركي العلمي" تغييرات سياسية في شكل النظام السياسي الذي سيكون بلا شك نظاما ديمقراطيا مستندا إلى مصالح المواطنين والعاملين والكادحين وليس النخب التي تستثمر وتستغل وجودها في الدولة للإثراء غير العادل والموجه نحو نزعة الغطرسة والهيمنة والتسلح المنفلت وفرض نمط وسياق تفكير متخلف في أجهزة الدولة قائم على المحاصصة الطائفية والمذهبية والتقاسم السلطات وفق تسميات ممزقة للمجتمع العراقي وليست جامعة له (شيعي- سني- كردي) فأفقدته المواطنة العراقية أية قيمة لها في الواقع وأصبح المواطن يعرف بمذهبه وعنصريته واثنيته ودينه وليس بالانتماء إلى الأرض والأمة والشعب الذي يسمى به في وثائقه الرسمية العراقية، وساهم ذلك بلا شك في تحلل القيم الاجتماعية المعروف بها المجتمع العراقي وانتشار المحسوبية واللامبالاة والعدمية تجاه الناس والوطن والارض ... وظهر ذلك جليا في فترة الحرب الطائفية (2006-2009) وكذلك الحرب والقتال ضد ارهاب داعش (2014-2017) حيث برزت السمات المذهبية والقومية بين كلا الأطراف المتصارعة والمتقاتلة من أجل السيطرة والسرقة لأكبر كمية من

الموارد والأموال في الدولة التي اصبحت فاشلة ورثة بسبب هذه الممارسات الناتجة عن تخلفها السياسي وضيق افقها، وتفكيرها بمصالحها الضيقة الشخصية والحلقات التي تحيط بها المتخادمة كزبائن عندها .

لهذا شكل النظام السياسي سيكون بتسمية البلد "بجمهورية العراق الديمقراطية " ويتمسك بها اليسار كخطاب يميزه والتي تستند بحق على تنوع قدرات وثقافات الشعب العراقي بمختلف مشاربه من قوميات وأديان وأعراق ومذاهب دون تسلط إحداها على الأخرى لتكون الصفات هذه ثانوية لأنها تخص المواطنين ولا تعم مثل صفة " المواطنة العراقية "، وبتعزيز صفة المواطنة في النظام الاقتصادي أعلاه سينتج لنا مجتمعاً يتمتع بعدالة التوزيع وعدالة المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي للجميع بما يوازي عدالة توزيع الخيرات كلها ستاتي بدولة وشعب محترم مبدع وسعيد في حياته وحاضره وحتى مستقبله يكون بين يديه..

المنظومة السياسية العادلة تشمل الحريات السياسية وتشكيل الأحزاب الوطنية غير الدينية او المتطرفة مذهبياً او الشوفينية القومية.. وكذلك شكل الانتخابات التي تضمن بحرية تامة مشاركة الجميع وفق قوانين وتعليمات عادلة يستخدم فيها التكنولوجيا بشكل يمنع التزوير والتلاعب بإرادات الناخبين .... وهذا ممكن تحقيقه.

المحور الثالث

3- ماذا بشأن الدستور، هل نذهب إلى تعديل مواد الدستور المصوت عليه عام (2005)؟ ام نذهب إلى إعداد دستور جديد من وجهة نظر الحركة اليسارية؟

وهذه المسالة يمكن عقد لقاء حولها بطرح اسئلة مهمة لتحديد اما الذهاب إلى تعديل الدستور بمواده الخلافية والمتناقضة او طرح مشروع اليسار المتجدد لدستور جديد يجري التثقيف به وعمل ورشات للمطالبة بالتصويت عليه بشكل ديمقراطي وسيكون ذلك ممكناً ان فازت القوى اليسارية والوطنية بأغلبية برلمانية للعمل عليه حيث تسمح كل دورة انتخابية طرح هذه الموضوعة (تغيير مواد الدستور) بتهيئة تلك المواد مسبقاً في دورة انتخابية جديدة يعقدها البرلمان في اول جلسة له ولمدة 6 أشهر لتنفيذ ذلك...

التغيير سيكون محكم طالما اليسار المتجدد سيتخذ التغيير منهجاً لسياسته لانتشال البلد والشعب من التدهور والخراب الذي يعيشه.

نطلب تحديد جلسة بهذا الخصوص لمجموعة اليسار المتجدد لاحقاً ولا بأس ان يكون قبل نهاية السنة الحالية؟

سيكون أهم تغيير متفق عليه هو تغيير جمهورية العراق الاتحادية ...إلى جمهورية العراق الديمقراطية ... وذلك لفصل الدين عن الدولة وهو ما يميز خطاب اليساريين والديمقراطيين والوطنيين الحقيقيين.

المحور الرابع

4- هل نحتاج تأسيس منظومة دبلوماسية مقتدرة تربط حاجة العراق وشعبه للتواصل مع العالم الخارجي.؟ كيف إذا كان الجواب نعم؟

هذا المحور هو مكمل لبناء الدولة الناجحة.. وهنا تتطلب الحاجة إلى معرفة تفاصيل ودهاليز الدبلوماسية العراقية سواء في وزارة الخارجية او في سفارات العراق في الخارج وذلك بإجراء تقييم حقيقي لها بما أنجزته وفق حاجات البلد والشعب وايضاً فحص العاملين في هذا المجال من تاريخهم الشخصي والسياسي وقدرتهم على تمثيل العراق خير تمثيل والاستفادة من خبرات البلدان التي يعمل فيها السفراء لما يحتاجه العراق وتوثيق الصلات بين المواطنين العراقيين في دول العالم والمهجر مع ابناء الوطن والدول التي يوجد فيها السفارات العراقية ... وهذا ملف يحمل الكثير من العمل والنظر اليه لما له من أهمية لعكس قيمة البلد في نظر الآخرين ..؟ وهنا ايضا يجب ان نضع معايير ممتازة للعاملين في هذا السلك ليكونو خير من يعكس احتياجات وقيمة مواطني بلدهم العراق في دول الخارج وفق برنامج تعده الخارجية لهم ليكون العاملين فاعلين ومتابعين ومجدين في عملهم وأدائهم ... ويتم تحديد أجورهم ايضا وفق المعادلة (قوة عمل- رأسمال- تلبية حاجات) بما يضيفونه من تراكم ناجح لبناء البلد من مختلف الجوانب الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والحضارية.

المحور الخامس

5- حركة اليسار المتجدد عليها طرح مفاهيم اخرى عن الديموقراطية.. مختلفة عن نموذج ديمقراطية بعد 2003 التي تديرها الطغم المالية الطفيلية. ما هو محتوى هذه الديموقراطية، وما هي رافعاتها الاجتماعية؟

الديمقراطية ليست كلمة طافية فوق الجميع كهالة غير واضحة او خيال سارح في ذهن الناس يفهمه كل إنسان بما يمتلكه من قدرات عقلية وثقافية وفكرية وسياسية مختلفة ومتباينة..

في عصرنا الراهن تم تدجين الديمقراطية وفق منطق ومصالح الأوليغارشية الطفيلية أصحاب الأموال التي كثرت بأيديهم بسبب اللصوصية والرشوة والصفقات المشبوهة وخداع الأغلبية بان هناك نظام سياسي يمارس الديمقراطية سيبني عراقا آخر غير عراق الدكتاتورية والحروب والعوق والاضطهاد والعقوبات والاعتداءات المتكررة سواء على الشعب العراقي ام شعوب المنطقة..

لمسنا أن للديمقراطية تمثلات متعددة وفقا لمصالح الأقوى مالياً تسير بجانبه ويلوي رقبتها باتباع مختلف الحيل من شراء الذمم بالتوظيف الفضائي وغير الفضائي وتكييف قوانين الانتخابات كل مرة لما يناسب الحكام الفاسدين وممارسة التزوير والتهديد والإبعاد

لمن ينافس الطبقة السياسية الفاسدة ووصولا إلى القتل أحياناً...ناهيك عن ممارسة التزوير باقبح اشكاله مثل عدم الثقة بالعد إلكترونيّ واللجوء إلى العد اليدوي وبالعكس وتغيير أجهزة العد والفرز والطبع والبصمة وحرق الصناديق وغيرها من ألاعيب مارسها القائمون على الحكم لا لشيء فقط لكي لا يفقدوا مواقعهم في الدولة وتجري محاسبتهم لاحقاً لما اقترفوه من ظلم واجرام بحق المواطن.

هذه هي ديمقراطية المافيات ... اما اليسار المتجدد فعليه طرح ديمقراطية الشعب التي له مصلحة بصياغة قوانين وتشريعات تحسن من مستواه المادي والمعنوي والصحي والتعليمي والتربوي وكذلك زيادة رفاهيته وهي حق طبيعي للمجتمعات الصحية غير المبتلية بأمراض الجهل والفقر والتخلف والتدين المريض ... ديمقراطية الناس المهمشة والمستغلة والمحرومة تاتي بأناس يمثلون هؤلاء لتغيير أوضاعهم البائسة إلى أوضاع واعدة بالتحسن والتطور.. وهذا بحاجة إلى جهد كبير وعمل منظم تستحث فيها كل الطاقات بتغيير فهمنا للديمقراطية من جعلها فقط ممارسة الانتخابات المعروفة النتائج للمافيات المالية إلى ممارسة تكشف زيف وخداع من كانوا يقودون الحكم طيلة 22 سنة وأكثر.. محور الديمقراطية يحتاج إغناء وإضاءة وفق تجربة العراق التاريخية.. تجربته لا تشبه تجارب الآخرين لكثرة ما ذبحت الديمقراطية بأسماء جلاديها وهي الدين والمذهب والشوفينية والهويات الفرعية المريضة وترسيخ الجهل واستغلال عوز المحتاجين والمهمشين ببيع اصواتهم وتسليم بطاقات التصويت للقوى الفاسدة لتضمن النتائج دوما لصالح القوى المتحكمة بالدولة.... كل ذلك يطرح أسئلة مهمة مثل كيف ننتقل من ممارسة المافيات المالية الطفيلية للديمقراطية السيئة وتشويهها للديمقراطية حتى أصبح المواطن يستخف بها وبصوته الذي يعطيه إلى حيث لا يدري لمن يذهب كل ذلك يستوجب وضع حلول ورؤى لليسار المتجدد ونخبه الفاعلة في كيفية توظيف ممارسة الديمقراطية لتصبح قوة ووعي للمواطن المهمش والمحروم من كرامة العيش وممارسة الحرية بشكل يليق به كأنسان والشعور بذاته كقيمة اجتماعية وسياسية مهمة واحترام عقله ووجوده... كل ذلك سينتج خطاب يميز اليسار المتجدد عن الآخرين الذين يعجزون عن طرح بدائل حقيقية لهذا الوضع المتردي لاوضاع المواطنين.

وهذا الموضوع أيضاً يستحق تخصيص جلسة من نخب اليسار المتجدد لوضع رؤية حول اي ديمقراطية يريدها اليسار المتجدد لشعب العراق؟

المحور السادس

6- هل نحتاج تأسيس منظومة أمنية وعسكرية جديدة للدولة ام لا؟ ما هي مهامها؟

معروف لنا جميعاً ان الدول الناجحة تقوم على مرتكزين أساسيين هما الاقتصاد الديناميكي والنشط والقوة العسكرية والأمنية المنضبطة وطنياً وما جرى في العراق

تاسيسا منذ 2003 هو شيء آخر لم تتعود له البلاد منذ تأسيسها وهو تقسيم وتجزئة القرار الأمني والعسكري بحيث جعلت منه هذه التجزئة أساساً لتمزيق البلد وتشظيته وبدأه الأمريكان عندما تولى الحاكم المدني الأمريكي بريمر حل الجيش والبدء بتشكيلات جديدة تناسب رؤية المحتل في تأسيس دولة جديدة مناسبة لسياساته ومصالحه في المنطقة فكانت المنظومة العسكرية والأمنية أهم شيء احتاجت تغييرا وبدأت بتشكيلات تخص المحافظات سميت ب (قوات عمليات باسم المحافظات مثل بغداد وقوات عمليات البصرة والموصل.... الخ ولها صلاحيات واسعة تخصها وهكذا حسب عدد السكان لكل محافظة تم تشكيل قوات العمليات) وصادف ان تحتاج المحافظات تدخل للجيش لمساعدتهم في التصدي للعصابات الأجرامية والميليشيات وقوى التطرف الديني المسلحة مثل جيش المهدي والقاعدة وفصائل ثورة العشرين وعصابات أبو مصعب الزرقاوي وغيرها من تسميات دينية وعشائرية عملت لحساب اجندات اجنبية وخاصة بها ... كانت قرارت المحافظة تمنع تدخل الجيش بحجة انها من مهامها للتصدي للإرهاب ... ولكن لم يتم التصدي ولم يتدخل الجيش فكانت الكارثة التي حلت بالبلاد.

هذا الشكل من التنظيم العسكري سهل ظهور الميليشيات والقاعدة وداعش والسرقات والفساد والطائفية ولا زالت هناك إلى اليوم ميليشيات وعصابات منظمة تحت عناوين رسمية في الدولة والحشد الشعبي مما زاد في خطورة مهامهم هل هي لصالح المواطنين العراقيين؟ أم لصالح أجندات خاصة بهم وبحث عن مكاسب بحيلة شرعية موهة؟ مستثمرين وجود عناصر داعش قليلة هنا وهناك وكأنه لا يوجد غير هذه الميليشيات والتشكيلات لمحاربة الإرهاب الداعشي او غيره.. حتى بتنا نراهم وجهين لعملة واحدة ...

اما الجيش والشرطة الاتحادية فهما أيضا أصبحا أسرى علاقات عشائرية ومذهبية ودينية أكثر من كونهم يمثلون درع الشعب الحامي لهم من تدخلات الآخرين... ونفس الشيء ينطبق على إقليم كردستان حيث يتقاسم الحزبان الرئيسان الديمقراطي الكوردستاني والوطني الكردستاني المنظومة الأمنية والعسكرية بينهما ولا يسمحان لأحد بالتدخل في شؤونهما، اي ان القرار الأمني والعسكري ممزق ومشتت في الإقليم وظهر ذلك جليا في فترة الاستفتاء على استقلال كردستان عام 2017.. اذ تركت قوات البيشمه ركه الكثير من مواقعها في كركوك وجنوب كركوك حتى وصلوا إلى آلتون كوپرى شمال كركوك باتجاه أربيل بحوالي 45 كم..

وايضاً لاحظنا تاثير التشتت للقرار العسكري والأمني حين استباحت عصابات داعش عام 2014 مناطق الموصل وسهل نينوى وسنجار اذ لم تفعل شيئا قوات الجيش والشرطة والبيشمه ركه ومكافحة الإرهاب وعمليات قوات نينوى وتكريت والأنبار للتصدي لهذه المجاميع الإرهابية رغم كثرة تسليح الجيش وعدده وبرامج تدريبه والأموال

التي صرفت لرواتب منتسبيه وضباطه وجنوده، وكذا الحال البيشمركة گه والشرطة الاتحادية لم تفعل شيئاً تجاه هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – داعش-.... كل ذلك يدعو للتساؤل تحت اية قواعد وقيم ومفاهيم يتم قبول عشرات الآلاف سنويا في المؤسسة العسكرية وفي وقت الحاجة لا يؤدون دورهم بشكل صحيح بل بالعكس يحبطون المعنويات وتنتشر اللابالية والضياع والتحلل من القيم الوطنية الصادقة التي يفترض انهم تعلموا وتربوا عليها، ماذا يدل ذلك؟ يدل على ان هذه المؤسسة هي نتاج مؤسسة سياسية خربة لا تبالي بمسؤوليتها الجسيمة.. اصبحت مرتعا خصبا للفساد وشراء الضمائر والذمم والتحلل والانتماء للهويات الفرعية الثانوية على حساب الانتماءات الوطنية والقيم العسكرية الرفيعة التي تعكس احتراما لشعبها واستعدادها للدفاع عنه في وقت الخطورة والهجمات والتطاول من قبل عصابات لا تمت بصلة إلى الشعب او الوطن...

سيكون من واجب اليسار المتجدد ان يطرح رؤاه مكملاً لرؤاه السياسية والاقتصادية تجاه المنظومة العسكرية التي نرى أن أهم ما تحتاجه لإعادة الهيبة والثقة والتربية الوطنية السليمة والنظيفة لمنتسبيها ان يكون هناك قانون خدمة العلم يشرع لتجميع المواطنين العراقيين من الشباب والشابات لاعادة اللحمة الوطنية والإنسانية بينهم في خدمة إلزامية تتراوح بين السنة والسنتين يتم توظيف جهودهم نحو التدريب العسكري ونحو تطوير المنظومة الاقتصادية وأيضاً تقديم الخدمات الطارئة ان احتاجت اي محافظة او اقليم ذلك...

إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية بضوابط وطنية وإنسانية رفيعة سيكون بمثابة درع للعراق وعامل تقارب بين جميع مواطنيه ويدخل بذلك أيضاً البيشمه ركه الذين نرى أن اسم البيشمه ركه يجب ان يطلق فقط على الذين ناضلوا ضد النظام الدكتاتور المباد ولا يمتد إلى أناس آخرين من أجيال لاحقة لم يعرفوا ذلك فضاعت قيمة البيشمه ر گه بسياسات فاشلة في الإقليم تجاه المنظومة العسكرية له ... لتكن جميع القوات العسكرية في العراق تحمل اسم واحد ومسمى واحد وان اختلفت مهامهم وصنوفهم واختصاصاتهم ومناطقهم ... كان تحمل اسم (قوات الجيش للدفاع عن الشعب العراقي وارضه) .

ليس سهلا تغيير مهام وعمل المنظومة العسكرية.. لكن طالما بقي وضعها بهذا الشكل... بقي وضع العراق ومن ضمنه اقليم كردستان عسكريا هشاً وأمنيا ضعيفاً ... لان الجميع يبدو ضد الجميع بهذه الترتيبات التي أسس لها الأمريكان منذ البداية واثبتت التجربة العراقية انها كانت مدمرة وغير مناسبة لاوضاع العراق الذي يراد منه تقسيمه وتمزيقه وهناك من يرغب بذلك من السياسيين تحت حجج ومسميات لا تنسجم مع مصالح الشعب العراقي بأجمعه تناسب جشعهم وشيطنتهم وعمالتهم.

المحور السابع

7- اتباع سياسة مالية ونقدية وطنية عقلانية تهدف إلى فك الارتباط من الهيمنة الأمريكية عبر سلسلة من التفاهمات مع المجتمع الدولي والمؤثرين في القرار الامريكي. من الآن وربما سنحتاج 10 سنوات قادمة.

كان المفروض ان نضع هذا المحور بعد محور المنظومة الاقتصادية ... لما له من علاقة وثيقة بها... هذه الموضوعة إلى اليوم لا يجري التطرق لها من قبل الاحزاب والقوى الحاكمة كونها تنسجم مع مصالحها ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية ...

لو سألنا سؤالا بسيطا.. رغم تحليلات الكثير من متابعي المشهد العراقي بمختلف المجالات كلهم يتنبؤون بأن الوضع سينهار مالياً واقتصادياً وخاصة مع ربط السياسة المالية بالريع النفطي الذي قد تتعرض أسعاره إلى الانخفاض لكثرة المعروض في السوق العالمي... والتوتر الدولي وأسباب أخرى إضافة إلى أشياء أخرى تهم الوضع الداخلي للعراق مثل استفحال الفساد وتهريب العملة والاستئثار بالتجارة الداخلية والخارجية من قبل الأحزاب الحاكمة إضافة إلى المشاريع التي ترسى على اتباع الاحزاب غالبا ويكتنفها الكثير من الصفقات والسرقات... والرشاوى والفساد ، اقول رغم كل ذلك لم ينهار الوضع في العراق لا اقتصادياً ولا مالياً ولم يشعر المواطن به بشكل واضح حتى في إقليم كردستان العراق رغم أزمة الرواتب المستفحلة لديهم في هذا الانهيار فما السبب بذلك؟

ممكن ان نحيل السبب جوابا على هذا السؤال إلى:

- كثرة رواتب العاملين والمتقاعدين في الدولة (حوالي 7 مليون يتقاضى راتبا من الدولة كموظفي خدمة او منتسبين إلى الجيش والشرطة او المتقاعدين باستثناء الذين تشملهم رواتب الرعاية الاجتماعية وعددهم يصل إلى 2 مليون)

- وجود احتياطي نقدي كبير للعراق في البنك الفدرالي الأمريكي وهو ما يمنح الثقة بالتعامل المالي مع العراق بنجارته او تصديره او الاستيراد لحاجاته المختلفة... بمعنى آخر الشروط الأمريكية واستفادتها من هذا المبلغ في مصالحها جعلها تفرض ما تريده على التعاملات المالية مع العراق وفق الضوابط الرسمية الأمريكية وهذا مصدر اطمئنان للمتعاملين مع العراق حتى إيران رغم عدائها الواضح تجاه أمريكا إلا أنها مطمئنة بخصوص حقوقها من الغاز الذي تبيعه إلى العراق ويتم دفع المستحقات من خلال نظام الدفع الأمريكي.

- كثرة طرح الدولار في الأسواق والمنافذ ساعد على بقاء العملة العراقية صامدة بقيمتها رغم وجود التهريب والفساد إلا انه وفر مرونة في تسيير وتدوير النقود في الأسواق والتجارة والبيع والشراء ....

لكن ذلك برأينا لن يدوم، الجميع هنا يدافعون عن مصالحهم الحزبية والشخصية

والمافيوبة ... فلو جاءت فترة ما قريبة او متوسطة او بعيدة انخفضت فيها اسعار النفط او جرت حماقة معينة من سياسيين موتورين واصحاب ميليشيات وحمقى متطرفين مذهبيا ودينياً وسلكوا سلوكا طائشا ضد المصالح الأمريكية كان خطرا بالنسبة لهم.. يقرر الرئيس الأمريكي بنصيحة مستشاريه او الكونغرس اتخاذ اجراءات عقابية ضد العراق كمنع دفع ما يحتاج من الدولار للسوق المحلية او للتبادل التجاري او لدفع الرواتب فكيف سيكون الحال عندها بالنسبة للبلد؟

لهذا نحن نسير على حبل حذر وخطر يربط بين جبلين شاهقين في السياسة المالية.. ماذا لو وقع العراق في المحظور؟ كيف سيتصرف العراق وحكومته؟ ومن سيتحمل نتائج ذلك المحظور؟

من هذه التساؤلات وغيرها يفترض بنا كيسار متجدد ان تضع حلولا مستدامة.. وأول الاشياء المهمة ان كيف يستعيد العراق حريته في بيع نفطه ليعود وأرده إلى خزانته الوطنية وليس إلى خزانة الولايات المتحدة الأمريكية؟ كيف نفك الارتباط؟ في هذه الظروف وجود الأموال النفطية في البنوك الأمريكية هو أفضل للشعب العراقي من وجوده في العراق حيث لصوص السياسة لا يبقوا شيئاً في خزانته كما فعلوا في أموال التأمينات الخاصة بالتجار في قضية نور زهير المعروفة بسرقة القرن...؟

تحررنا المالي من سطوة الفدرالي الأمريكي ليس بالأمر الهين في هذه الظروف وتحتاج عقل سياسي ناضج وكبير يستطيع وضع خطة لذلك تكون مطمئنة ان الاموال تذهب إلى المواطنين العراقيين والمنظومة الاقتصادية التي نسعى لتطويرها بتظافر جهود عديدة ... ومن ضمنها كيف نستفاد من التطور الاقتصادي الأمريكي لتطوير اقتصاد العراق وفق عقود مشاريع مهمة تكون من شروطها السماح للعراق بالتعامل بشكل مباشر مع الدول الأخرى في بيع نفوطه واستلام وارداته بإرادة الدولة الناجحة.

وهذا ايضاً محور مهم من محاور فكر وسياسة وعمل وتنظيم اليسار المتجدد الذي ينبغي تسليط الضوء عليه ليرسم له مساراً وطنيا عقلانياً عادلاً واقعيا لبناء دولة ذات اقتصاد تشاركي بين المواطنين وبنى دستورية وأمنية وقانونية ومالية ناجحة متناسقة معه.

ولكم ولنا النجاح الدائم للمهام المرسومة أمامنا...

ملاحظات على نص
« يسار متجدد لعالم متغير»

الأستاذ فلاح علوان

ملاحظة ... جاء في الفقرة الاولى السطر الثالث تعبير ” تجديد المشروع الماركسي“ هذا التعبير يحيلنا إلى مسألة ذات أبعاد فلسفية ونظرية وبالتالي ليس من المناسب طرحها ضمن السعي لتأسيس ما عرف بمظلة لقوى اليسار. ومن جانب آخر تطرح المسألة بشكل غير محدد يترك الباب مفتوحاً أمام التأويلات. لقد جرى طرح مسألة التجديد تاريخياً في أكثر من مناسبة على مدى عقود، وفي كل مرة تسفر العملية عن تيار سرعان ما يتحول إلى فرقة معزولة.

الفقرة الثانية ... يرد تعبير ” تفكك العقد الإجتماعي“ إن هذا يعني ضمنياً إن المجتمع يسير وفق عقد اجتماعي، في حين ان التفسير المادي للتاريخ يرى إن الطبقة المسيطرة هي من يفرض شكل النظام السياسي والتنظيم الإجتماعي وليس الإتفاق بين الطبقات والقوى الإجتماعية. أي إن نظرية العقد الإجتماعي تتجاهل الصراع الطبقي وتعمم التصور البرجوازي عن المجتمع. لقد تصدى لينين لهذه المسألة في أكثر من مناسبة وبالأخص في «الدولة والثورة».

في فقرة الأسئلة غير المرقمة في الصفحة الأولى.. السؤال الرابع يرد تعبير العدالة بشكل مطلق أو مفتوح.. فهل المقصود بالعدالة المساواة؟ العدالة بالمفهوم القضائي او الحقوقي؟. إن كل نظام اجتماعي يرى العدالة فيما يتطابق مع تنظيمه للمجتمع. بدءا بالنظام العبودي وانتهاءً بالنظام الرأسمالي. لقد ناقش ماركس في «نقد برنامج غوتا» مفهوم الأجر العادل أو يوم العمل العادل، ومنه فسر العدالة والنظام العادل بالنسبة للرأسمالية. وكذلك يرد تعبير مواطنة فاعلة في نفس الفقرة، وهو تعبير غير محدد. فما معنى الفاعلية؟ ومن يحدد الفاعلية؟ وما هي معايير الفاعلية وبأي اتجاه.. الخ؟

السؤال السادس: **كيف نعيد تعريف النضال الطبقي في زمن تتآكل فيه الروابط التضامنية ويتشوه فيه عمل النقابات؟**

في الحقيقة إن تاريخ النضال الطبقي في العراق يرتبط بالتجمع العام والإضراب وليس بالعمل النقابي بالمفهوم الرسمي أو التنظيم المرخص قانونياً. وهذا الواقع يمكن متابعته منذ العشرينيات والثلاثينيات وصولا إلى أواخر القرن العشرين. تتواصل اليوم حركة عمالية واسعة في العراق أغلبها خارج النقابية الرسمية أو النقابات التقليدية، وهي تعبر عن نفسها في إعتصامات وتجمعات واسعة وحية.

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=5296

الرابط أعلاه هو لمقال بخصوص نفس الموضوع.

الفقرة الأخيرة في الصفحة الاولى : الرأسمالية لم تنتصر بل تعرت. برأيي هذه المقولة ليست مقولة نظرية أو تعبير عن واقع تاريخي بقدر ما هي تعبير جدالي. فمن الناحية السياسية والعسكرية تعتبر الرأسمالية منتصرة ومتفوقة اليوم ولكن هذا ليس دليل حقانيتها أو ضرورتها التاريخية، إذ يمكن أن يكون الظالم منتصراً ومتفوقاً ولكن هذا لا يعني أن يكون هو الأرجح أو الأحق بقيادة المجتمع. إن حقابية الإشتراكية لا تأتي من تفوقها على القوى الرأسمالية اليوم بل من كونها جواباً على معضلات البشرية.

الصفحة الثانية : تطور مفهوم اليسار

الفقرة الأولى " لقد تطور..... من موقع ايديولوجي صارم إلى فضاء سياسي – اجتماعي مفتوح **يتشكل مضمونه** في تماس مباشر مع الشروط السياسية والإقتصادية والإجتماعية الملموسة... الخ

هنا يجري الحديث عن اليسار عموماً كطيف واسع لا صلة له بالماركسية أو الصراع الطبقي. ويجري وصف الاستقلال السياسي والطبقي كموقف آيديولوجي صارم. وعبارة يتشكل مضمونه غير دقيقة، ففي الحقيقة يتشكل موقفه النقدي تجاه المسارات السياسية من موقع نقد للأوضاع القائمة لا أن يتكيف مع ما هو سائد.

الفقرة الخامسة نفس الصفحة: تناقض مع المنطلقات النظرية التي يقترحها المنشور في المقدمات، فهنا يجري التوجه نحو منهج تحالفي أكثر مما هو توجه لبناء موقف سياسي متماسك.

الصفحة الثالثة السطر الأول والثاني: خاصة بعد الدور الذي أداه في انتفاضة تشرين 2019 .... الخ. في الحقيقة إن الجيل الجديد جرت قولبة أهدافه ومصالحه في إطار ما أصبح يعرف بإنتفاضة تشرين وهي عملية قامت من خلالها قوى سياسية بالألتفاف على حركة طلابية عمالية ممتدة لسنوات، وقد وصلت حد الصدام مع السلطات، ووضعوها في قالب سياسي محدد ضمن أهداف حركة سياسية لها اجندتها التي لا ترتبط بمصالح الجمهور وبالكادحين والمفقرين والطلاب.

إن الحراك الشعبي وخاصة العمالي متواصل، وسيكون من الخطأ عدم الإنطلاق منه كتعبير عن الحركة الشعبية الصاعدة، ثم الإكتفاء بتكرار تعابير تشرين التي تسعى إلى وضع كل جهود وطاقة الجماهير في إطار مصالحها ومصالح القوى التي تقف وراءها.

الصفحة 3 : **اليسار العراقي إرث نضالي واستحقاقات كفاح وطني شعبي**

الفقرة الرابعة : خلال الحقبة الديكتاتورية .... في تآكل القاعدة الإجتماعية لليسار.

في الحقيقة إن الظلم والإستبداد يقوم بتوسيع القاعدة الإجتماعية لليسار والحركات التحررية بسبب اتساع وتشديد القمع الذي يطال فئات متسعة من المجتمع. وهنا تكون المسألة الأهم هي كيف يستطيع اليسار تمثيل هذه الفئات الواسعة والتعبير عن مصالحها. إن المشكلة أنه خلال الحقب الديكتاتورية كان مجال التواصل مع الجموع مسدودا، عدا عن المناسبات ذات الطابع الديني والتي تديرها أوساط وفئات معينة.

الصفحة 4 أولا/ **أزمة اليسار: مظاهر وتجليات**

السطر الأول : يواجه اليسار اليوم مهمة معقدة في إعادة وصل ذاته بالتحولات الجارية.... الخ

إن هذا التعبير يعطي الإنطباع بأن اليسار مولود خارج الصراع الإجتماعي، أو انه يريد الإنطلاق من خارج الصراع الإجتماعي ثم يقوم بلصق نفسه بالسياسة الجارية. إن المهمة هي تحليل ديناميات الصراع الإجتماعي وكشف المصالح المادية والجذور الطبقية الكامنة، ودور الطبقات الإجتماعية في الصراع، وبالتالي التعرف على شكل ظهور وبروز ممثلي الطبقة العاملة في الصراع.

الصفحة الرابعة ثانياً/ **نحو إعادة التأسيس**

2- مشروع تحرري لا شعارات عامة. ترد عبارة إقتصاد منتج لا ريعي باعتباره هدفاً.

هنالك إقتصاد منتج في العراق، ولكنه غير مركزي وغير موحد كذلك، هنالك شركات منتجة في إقليم كردستان ولكن لا صلة لها باقتصاد المركز، وهناك شركات تابعة للعتبة ولها مشاريعها الخاصة والمنتجة والمعلن عنها والتي توازي بعضها الشركات العالمية خاصة في مجال انتاج الأغذية. وكذلك يوجد اقتصاد الصفقات والمشاريع التي لا ترتبط بالإقتصاد الرسمي، هذا عدا عن الإقتصاد الرسمي.

كل هذه ميادين منتجة، ويعيش العمال في أغلبها أوضاعاً معيشية صعبة..

الخلاصة: ليست مشكلة البلاد في وجود "اقتصاد منتج" بل في توجيه الثروة نحو متطلبات حياة المجتمع والتخلص من السياسة الإقتصادية التي انتهجتها الحكومة بالإرتباط مع المؤسسات المالية الرأسمالية العالمية.

3- يسار ديمقراطي ومتجدد: لا بد من يسار متحرر من المركزية الصارمة منفتح على التجريب، افقي في التنظيم.

في الحقيقة إن مفهوم المركزية والديمقراطية جرى استخدامه أولاً في كراس ما العمل، ولم يكن المقصود منه إجراءً إدارياً أو انضباطيا كما روج الكثير. فالمركزية كانت تخص البرنامج والخط السياسي للحزب، وكان لينين يشدد على الإلتزام بالخط النظري والسياسي للحزب وعدم التهاون مع محاولات تمييع الحدود الفاصلة مع التيارات الاخرى. في حين كانت الديمقراطية تخص الممارسة السياسية، القرارات المحلية، الإجتهاد في الممارسة وغيرها. فمفهوم المركزية والديمقراطية هو التعبير التنظيمي عن فلسفة الحزب الثوري وتماسك بنائه وليس إجراءً قمعياً أو تسلطياً كما يروج أعداء الحزب البروليتاري. لذا يفضل الإبتعاد عن مثل هذه التعابير التي جرى الترويج لها من قبل أعداء الإشتراكية.

الصفحة 5

السطر الأول الفقرة -4 **خطاب شعبي لا نخبي: الخطاب اليساري يجب أن يخاطب الناس بلغتهم، بتجربتهم، لا بلغة نخبوية أو نثرية باردة.....**

يجري هنا استخدام تعبير الخطاب وهي من تعابير ما بعد الحداثة وهي لا تتطابق مع مفاهيم اليسار، لأن مفردة خطاب غير موجهة أو محددة طبقياً أو منهجياً وهي ضمنيا في تعارض مع مفهوم الطرح الذي يستخدمه الإشتراكيون عادة.

هذا من جانب ومن جانب آخر تقول العبارة " يجب أن يخاطب الناس بلغتهم،

بتجربتهم ... " إن العبارة تفترض إن مستوى وعي الناس متأخر عن مستوى الخطاب لذا يجب أن ينزل الخطاب إلى مستوى التجربة اليومية. وهذه المسألة تعرضت للنقد منذ أكثر من قرن حيث قال لينين ما معناه "يجب أن نرفع مستوى وعي الجمهور إلى مستوى الثورة لا أن ننزل إلى مستوى ما هو سائد". وحتى لو لم تكن الأوضاع ثورية، فإن تطوير مستوى الوعي إلى درجة اكتساب الوعي الثوري بين جمهور الناس، هو التوجه الذي يمكن أن يضمن تواصلا عميقا ومتجذرا مع الجموع. إن اللغة الثورية لا تعني لغة المصطلحات المتعجرفة او اللغة المصطنعة، بل لغة عميقة في مضمونها وسلسة في استخدامها.

الصفحة –6 الفقرة الثانية حول النظام القانوني ما قبل الفقرة خامساً.

إن النضال الدستوري أو النضال في إطار المؤسسات الدستورية والقانونية هو أمر مشروع، ولكنه ليس بديلا للنضال الإجتماعي. فالقانون هو البناء الفوقي الحقوقي للطبقة السائدة، وهي تشرع وفق ما يخدم مصالحها الطبقية وضمان سيطرتها السياسية. وهي تخالف تشريعاتها وقوانينها في كل فرصة سانحه، فهي لم تقر التشريعات رغبة في العدالة بل تحت ضغط المجتمع.

وعليه فإن وظيفة اليسار هي كشف المحتوى الطبقي للتشريعات القانونية للنظام السياسي السائد. وهذا لا يمنع من استخدام التشريعات كوسيلة للضغط على السلطات التي لا تلتزم بالتشريعات التي وضعتها طبقتها هي بالذات.

الصفحة 6 – سؤال اليسار. مشروع المواجهة – من المقاومة الثقافية إلى بناء البديل.

إن الفقرة بمجملها تؤكد على النشاطوية وإزدراء النظرية تحت مسمى الخطابات. إن ما ينقص اليسار هو النظرية، فالأنشطة قائمة ومتواصلة وهي لا تتوقف لانها جزء من دينامية المجتمع. إن إزدراء النظرية هو توجه برجوازي، لأنه من خلال النظرية تجري صياغة الأفكار المعبرة عن المصالح المادية للطبقة، والفصل بينها وبين أفكار وأهداف وشعارات الطبقات الاخرى.

إن بناء النظرية ليس مسألة ثقافية أو معلوماتية، كما أنه ليس استخدام المعارف والمفاهيم كوصفة أو مجموعة ارشادات أو تعاليم.

«مداخلة»

الدكتور فارس كمال نظمي

ما فهمته من الدعوة الموجهة لي لحضور هذه الندوة، اننا هنا لسنا بصدد تقديم أفكار أو إجراء نقاشات نظرية حول "اليسار المتجدد" إذ إن الوقت المخصص للندوة لا يكفي لذلك بسبب سعة الموضوع وشموليته، وإنما افترضت إننا هنا لإنضاج الجانب التنظيمي من مشروع الأبحاث والدراسات وكيفية وضعه في سياقات عملية مفيدة من أجل أن يتحول الى مشروع فكري وسياسي حقيقي.

ومن هذا المنطلق أقول إنني أشعر بتشوش وخلط، إذ ليس واضحاً هل المشروع سياسي أم حزبي أم فكري؟ فمن خلال ما طُرح من مداخلات قبلي، ومن خلال ورقة العمل التي قرأناها، ومن خلال الأسماء المذكورة في لجنة الأبحاث والدراسات المنبثقة عن مجلة الثقافة الجديدة، أرى إن هنالك خلطاً وغموضاً في محتوى المشروع وغاياته وبالتالي وظيفته وآلياته.

كما تعلمون فمفهوم "اليسار" مفهوم واسع، فهناك يسار سياسي ويسار حزبي ويسار اجتماعي ويسار أكاديمي ويسار ليبرالي ويسار شعبوي، بمعنى إننا لسنا بصدد قضية محددة مفاهيمياً ومحسومة سلفاً، بل بصدد قضية فكرية وسياسية واسعة ومتشعبة ومتداخلة جداً. فاذا كان الهدف اليوم من هذه الندوة هو تحقيق لقاء عمومي بين السياسي والحزبي والأكاديمي والمفكر والمثقف للنقاش فلا بأس في ذلك، ولكن إذا كان الهدف هو تأسيس مشروع يراد له أن يستمر، فنحن بحاجة إلى تحديد المشتركات بدقة، وإلى نظام داخلي مقنن، وإلى تحديد هوية المشروع من خلال تحديد الرؤية وصولاً الى الآليات. وبخلاف ذلك فأنا متأكد إن المشروع سيتلاشى بعد فترة شأنه شأن عشرات أو مئات المشاريع التي تلاشت سريعاً في هذا البلد خلال العقدين الماضيين، السياسية منها والانتخابية والفكرية وتلك المتصلة بمنظمات المجتمع المدني.

من جانب آخر، أود التوضيح إن مفهوم "اليسار" في العلوم الاجتماعية له منهج نظري مختلف عن اليسار السياسي والحزبي، وإنْ كانت هناك نقاط اقتراب عامة بينهما على مستوى فهم الظاهرة. فاليسار مثلاً في علم الاجتماع السياسي وعلم النفس السياسي

له تعريفات ترى فيه بنية عقلية ذات منهج تطوري في الحياة البشرية، بصرف النظر عن كونه يتحول الى حركة سياسية أو لا. فالبشر انقسموا الى يساريين ويمينيين تطورياً Evolutionary ضمن عملية الانتخاب الطبيعي عبر مئات آلاف السنين (مع مراعاة وجود طيف واسع من أنماط اليسار واليمين)، وأيضاً هم منقسمون الى يساريين ويمينيين اجتماعياً ونفسياً وتأريخياً. لذلك، هذا المشروع لابد من تنقيته ووضعه على أسس تكون سليمة وواضحة منذ البداية.

وهنا، ومن جانب عملي، أسأل: لماذا على المشروع أن يكون مرتبطاً بمجلة الثقافة الجديدة تحديداً، وهي مجلة عريقة ذات هوية شيوعية؟ فلربما يبتعد بعض اليساريين عن المشروع بسبب ارتباطه بهذه المجلة، أو يشعر آخرون بالحذر أو تقييد الحرية بسبب ذلك. ولذلك أنا أدعو إلى تأسيس كيان مستقل تنظيمياً هو النادي أو الملتقى الثقافي اليساري العراقي كي نتجنب الارتباط بمؤسسات حزبية خاصة قد تقف خلف المشروع.

وعموماً، إذ ما تمت عملية التنسيق والتنقية والفلترة وإيجاد هوية ثابتة للمشروع، وفك هذا الاشتباك بين الحزبي والسياسي والأكاديمي والفكري والثقافي، فعندها سنكون بحاجة الى تنشيط ثلاثة عناصر: أولاً، أن يكون هناك نشاط شهري أو شبه شهري ثابت في مكان معين من بغداد، ليصبح نوعاً من تقليد سياسي وفكري يستقطب جمهوراً مهماً وتقدم فيه محاضرات أو ندوات أو حلقات نقاشية؛ ثانياً، إصدار مطبوع أو كتيب دوري فكري عميق وليس كتيب لآراء حزبية أو سياسية تقليدية؛ وثالثاً، الاستعانة بالاستبيانات، فهذا النادي اليساري الذي أدعو اليه يفترض أن تكون فيه وحدة أبحاث ميدانية كي نستكشف طريقة تفكير الناس في هذا البلد، أي نذهب الى دراسة المجتمع بعينات نوعية، ومن خلال هذه المعلومات والأرقام يمكننا أن نؤسس لدراسات وتصورات لاحقة.

في الحقيقة ليس لدي أي تطيّر من السياسة، انما لدي رأي واضح وصريح بأننا بحاجة الى تحديد هذا المشروع، فليكن سياسياً أو حزبياً، أي تحديد هويته من أجل أن لا يكون هناك خلط. فخلال السنوات الماضية تأسست تحالفات وتيارات وقوائم انتخابية عديدة في العراق كالتحالف المدني الديمقراطي وسائرون وقيم والبديل، وكلها فيها ملامح يسارية، ولكن هؤلاء كان لديهم نشاط وغايات تختلف عما يفترض إننا نعمل عليه هنا، ولذلك فما الجدوى من تأسيس مشروع مشابه لتلك التحالفات أو القوائم؟ ومع ذلك أقول، فليكن مشروعنا اليوم مشروعاً سياسياً يتبناه سياسيون لكونهم يحتاجون الى الفكر والنظرية، بينما الأكاديمي أو المفكر ليس بالضرورة أن يكون سياسياً أو حزبياً؛ بمعنى إن أعضاء مجموعة الأبحاث والدراسات يمكن أن يكونوا سياسيين وحزبيين يساريين يعملون من خلال التنسيق مع بورد أكاديمي، في سبيل إنضاج الأفكار التجديدية التي تطرحها ورقة العمل لتتحول إلى آليات تنفيذية وإجرائية. في النهاية نحن بحاجة الى تحديد هوية هذا المشروع لكي ينجح.

«مداخلة»

الأستاذ كامل عبد الرحيم

في البدء كل الشكر لمن كتب الورقة ولمن قام بالدعوة .

وسأختصر القول بملاحظة بسيطة. أزمة اليسار ليست نظرية ولا فكرية، لدينا جبل هائل من النظريات والمراجع وهذا الجبل يكاد يتحول إلى مقبرة للنظريات.

أزمة اليسار تتجلى بالأفعال والأعمال وأساليب النضال والتكيفات مع واقع جديد أصبحنا بعيدين من اللحاق به.

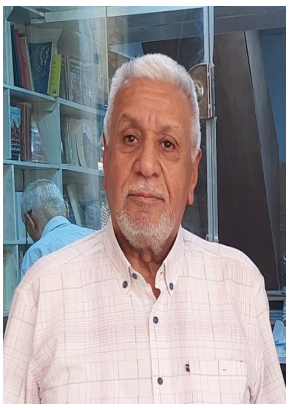

وهذه الأزمة تتمثل بالتعارضات بين ما نقف عليه وما وصلنا إليه وبين ما يجب أن نفعله وهل نحن جديرون أو قادرون بالقيام بما هو لازم.

تظهر قوة اليسار أو ما تبقى من قوته أثناء الانعطافات وخلال أحداث بسيطة لكنها رمزية، مثل موت زياد الرحباني أو إطلاق سراح جورج عبد الله لتعود مؤقتا هالة اليسار أو لنقل جاذبيته ولا نتمكن بالإمساك بتلك اللحظات فتتبخر لتعود هيمنة الأفكار التقليدية حيث مهيمنات السلطة بكل بشاعاتها ، محليا وعالميا.

الإمساك بتلك اللحظات والعمل على استدامتها يحتاج لآليات وديناميات حركية وتكيفات تنظيمية متجددة ومتحررة من الأنساق القديمة و البيروقراطية والتي للأسف رغم تكلسها وموتها سريريا فهي التي تسود وهي التي تقود.

ما يخشى على هكذا عمل أو لقاء هو دافعيته، فالخشية أنه يكون مجرد إسقاط فرض تقوم به الجهة المعنية لتمرير صفقة ما قد لا تستحق كل هذا العناء وقد لا تستحق أو تستوجب التبرير ، أو أن تكون تحت ضغط قاعدي أو تنظيمي من أجنحة أو جماعات تتم المحاولة لاعادتها أو عدم تكريس ابتعادها أو انشقاقها وبالتالي سيكون العمل مجرد

قضم وقت واضاعة فرص وتمويه.

أما إذا كان الأمر جادا فعلينا طرح كل الأسئلة ، بصوت عال أو خفيض، لا لعرض شو أو إقامة كرنفال، بل بكل ما نستطيع عليه من تجرد في الحديث والاستماع.

مناقشة أزمة اليسار عالميا مهمة لكن الأهم البحث في أزمته هنا في العراق . أثناء الخسارات والمصائب والهزائم تتم العودة للداخل.. للذات، نستطيع كتابة تأريخ جديد واقرب للواقع للثورة الروسية وكذلك الثورة الصينية ونستطيع العودة متحررين ومسلحين بروح النقد الذاتي إلى ماركس نفسه وإعادة الاعتبار لباكونين وبلانكي وغيرهما، وكذلك نعيد قراءة غرامشي وسواه، وكل هذا مهم، لكن الأهم حاليا العودة للعراق ومناقشة أسباب نكوص وتراجع اليسار العراقي وتعريف من هو هذا اليسار وهذا يستوجب قطعا العودة للذات أكثر وأقرب، أي العودة للحزب الشيوعي نفسه، وبسؤال بسيط ومهم، هل الحزب الشيوعي يمثل اليسار، كله أو جله، وهل الحزب هو الحل، أو أحد الحلول أم هو المشكلة والعائق أمام عودة اليسار وازدهاره كفصيل مؤثر في المجتمع وعلى هراءاته، فهذا ما تبقى تقريبا من العراق.

السؤال هل يستطيع الحزب إصلاح نفسه وتثوير دوره وهويته وبالتالي كأي ثورة داخل الثورة ستنتقل حلقاتها كتسونامي لتطال كل الجزر الآمنة بتخلفها والمتطامنة مع قاتليها وسارقيها، فينتبه العراقيون ليبحثوا عن حلول، واليسار أهم الحلول وأقواها إن تناولنا منشطات الذاكرة الثورية ومقويات فيتامينات الثقة بالنفس.

هل يعترف الحزب بذلك أولا وهل يستطيع فعلها لوحده ثانيا أم سيفتح الأبواب للآخرين، شيوعيين سابقين تركوه لهذا السبب أو ذاك يساريين من مشارب أخرى، تروتسكيين وماويين وعماليين وقيادة مركزية وقوميين وغيرهم، وهل سيترك درفة بابه مفتوحة لوهلة للفصل بين السياسي والأخلاقي فيفسح المجال أمام من أخفقت روحه وخارت إرادته تحت التعذيب أو مباذل الحياة والمناصب، لتبكيت ذنوبه وغسيل أدران ما لحق به في المسيرة الطويلة لاجتياز الصحراء العراقية، صحراء الديكتاتورية والبطش، أم سيغلق تلك الأبواب تحت شعار شان داخلي، والواقع أن في داخلنا شأنه.

كيف نقرأ «رأس المال»؟

لوي ألتوسير*

ترجمة وإعداد: نجاة تميم

ظهر كتاب «رأس المال» منذ (أكثر) من قرن (1867). ومازال آنيا، وأكثر أهمية وحداثة من أي وقت مضى.

الأيديولوجيون البرجوازيون، وإن كانوا «اقتصاديين» أو «مؤرخين» أو «فلاسفة»، أمضوا وقتهم طوال قرن من الزمان في محاولة «دحض» «رأس المال». وأعلنوا أن نظريات قيمة – العمل، وفائض – القيمة، وقانون القيمة هي أطروحات «ميتافيزيقية» لا علاقة لها بـ «الاقتصاد السياسي». وفي الواقع، لا علاقة لها بـ «اقتصادهم السياسي».

إن البروليتاريين الذين يقرأون كتاب «رأس المال» يمكنهم فهمه بسهولة أكبر من جميع المتخصصين البرجوازيين، مهما كانوا «متعلمين». لماذا؟ لأن هذا الكتاب يتحدث ببساطة عن الاستغلال الرأسمالي الذي هم ضحيته. يفكك ويوضح آليات هذا الاستغلال الذي يتحمله البروليتاريون كل يوم، بجميع الأشكال التي تنفذها البرجوازية: زيادة ساعات العمل، تكثيف الإنتاجية، معدلات العمل، تخفيض الأجور، والبطالة، وما إلى ذلك. كتاب «رأس المال» هو في الواقع كتابهم المدرسي.

إلى جانب البروليتاريين، هناك قراء آخرون يأخذون كتاب «رأس المال» على محمل الجد: عمال بأجر، موظفون، ومدراء تنفيذيون، وبشكل عام بعض أولئك الذين نسميهم العاملين المثقفين (المعلمين، والباحثين، والمهندسين، والفنيين، والأطباء، والمهندسين المعماريين، وما إلى ذلك)، ناهيك عن طلاب المدارس الثانوية والجامعات. كل هؤلاء القراء، المتلهفين للمعرفة، يريدون فهم آليات المجتمع الرأسمالي، وذلك لتوجيه أنفسهم في الصراع الطبقي. لقد قرأوا «رأس المال»، وهو العمل العلمي والثوري الذي يفسر العالم الرأسمالي؛ كما قرأوا لينين، الذي يتوسع في فكر ماركس، ويوضح أن الرأسمالية قد وصلت إلى أعلى وأسمى مراحلها، وهي الإمبريالية.

صعوبتان

ومع ذلك، ليس من السهل على الجميع قراءة وفهم "رأس المال". ومن المهم أن

نعرف، في الواقع، أن هذه القراءة تطرح صعوبتين كبيرتين: الصعوبة رقم 1، سياسية، وهي حاسمة؛ والصعوبة رقم 2 نظرية وهي تابعة.

الصعوبة رقم 1 هي سياسية

لـ "فَهمِ كتاب "رأس المال"، يجب على المرء إما أن تكون لديه خبرة مباشرة (مثل العمال) في الاستغلال الرأسمالي، أو (مثل النشطاء الثوريين، سواء كانوا عمالا أو مثقفين) الذين بذلوا الجهد اللازم للوصول إلى "مواقف الطبقة العاملة". أما أولئك الذين ليسوا عمالًا أو نشطاء ثوريين، حتى لو كانوا متعلمين جدًا (مثل "الاقتصاديين" و"المؤرخين والفلاسفة")، فيجب أن يعلموا أن الثمن الذي يجب دفعه مقابل هذا الفهم هو ثورة في وعيهم، الذي تهيمن عليه، وعلى نطاق واسع، الأحكام المسبقة للأيديولوجية البرجوازية.

الصعوبة رقم 2 هي نظرية

إنها ثانوية بالنسبة للصعوبة رقم 1، ولكنها حقيقية. إن أولئك الذين اعتادوا على العمل من الناحية النظرية، قبل كل شيء العلماء، على الأقل العلماء في العلوم الحقيقية (العلوم الإنسانية هي علوم زائفة بنسبة 80 في المائة، وهي بناءات للأيديولوجية البرجوازية)، يمكنهم التغلب على الصعوبات الناشئة عن حقيقة أن "رأس المال" هو كتاب نظرية خالصة. ويجب على الآخرين، على سبيل المثال العمال، الذين لم يعتادوا على النظرية البحتة، أن يبذلوا جهدًا مستدامًا ويقظًا وصبورًا لتعلم التقدم في النظرية. وسنساعدهم في ذلك. وسوف يرون أن هذه الصعوبة ليست فوق قواهم على الإطلاق.

دعْهم يعرفون فقط، في الوقت الحالي:

1. إن "رأس المال" هو كتاب نظرية محضة: فهو يخلق نظرية "نمط الإنتاج الرأسمالي، وعلاقات التبادل الخاصة به" (ماركس)؛ وبالتالي فإن "رأس المال" هو كائن "مجرد"؛ وأنه بالتالي ليس كتابَ تاريخ ملموس أو اقتصاد تجريبي، كما يتصور المؤرخون والاقتصاديون.

2. إن كل نظرية تتميز بتجريد مفاهيمها، والنظام الصارم لهذه المفاهيم. ولذلك يجب علينا أن نتعلم ممارسة التجريد والصرامة؛ مفاهيم مجردة وأنظمة صارمة ليست ترفا فكريا، ولكنها أدوات إنتاج المعرفة العلمية، تمامًا مثل الأدوات والآلات وضبطها الدقيق، هي أدوات إنتاج المنتجات المادية (السيارات، مكاتب البريد، الترانزستورات، إلخ.)

بعد اتخاذ هذه الاحتياطات، إليك بعض النصائح العملية الأساسية لقراءة الكتاب الأول من "رأس المال".

إن أعظم الصعوبات النظرية وغيرها، التي تعيق القراءة السهلة للكتاب الأول من "رأس المال"، تتركز لسوء الحظ (أو لحسن الحظ) في بداية الكتاب الأول، وبالتحديد في القسم الأول منه، الذي يتناول "السلعة والنقد".

القيمة المضافة والعمل الإضافي...

ولهذا السبب، أقدّم على الفور النصيحة العملية التالية: ابدأ بقراءة القسم الثاني من

الكتاب الأول: ”تحويل المال إلى رأس مال“.

في رأيي، لا يمكننا أن نبدأ (ونبدأ فقط) في فهم القسم الأول إلا بعد قراءة وإعادة قراءة الكتاب الأول بأكمله بدءًا من القسم الثاني. هذه النصيحة هي أكثر من مجرد نصيحة: إنها توصية أود أن أقدمها كتوصية حتمية. يمكن للجميع تجربة ذلك في الممارسة العملية.

إذا بدأنا قراءة الكتاب الأول من بدايته، أي من القسم الأول، فإما أن نتعثر ونستسلم؛ أو نعتقد أننا فهمنا، لكن الأمر أكثر خطورة، هو أن هناك فرصة قوية لفهم شيء آخر غير ما يجب فهمه.

وابتداءً من القسم الثاني الموسوم ”تحويل المال إلى رأس مال“، تبدو الأمور مشرقة. ثم ندخل مباشرة إلى قلب الكتاب الأول. فقلب هذا الكتاب يتضمن نظرية القيمة – الزائدة، التي يستطيع البروليتاريون فهمها دون أي صعوبة، لأنها ببساطة النظرية العلمية لما يعيشونه من تجربة يومية؛ الاستغلال الطبقي.

يتبع ذلك على الفور قسمان كثيفان للغاية، لكن واضحان للغاية وحاسمان للصراع الطبقي حتى يومنا هذا؛ القسم الثالث والرابع. إنهما يتعاملان مع الشكلين الأساسيين لفائض– القيمة، المتاحين للطبقة الرأسمالية لدفع استغلال الطبقة العاملة إلى أقصى حد، وهو ما يسميه ماركس فائض – القيمة المطلقة وفائض – القيمة النسبي.

وتتعلق القيمة الزائدة المطلقة (القسم الثالث) بطول يوم العمل. يشرح ماركس بأن الطبقة الرأسمالية تدفع بلا هوادة إلى زيادة طول يوم العمل، وأن نضال الطبقة العاملة، منذ أكثر من قرن، يهدف إلى تحقيق تقليص طول يوم العمل، من خلال مكافحة هذه الزيادة.

تاريخياً، نعرف مراحل هذا الصراع الشرس، 12 ساعة يومياً، 10 ساعات، ثم 8 ساعات، وأخيراً في ظل الجبهة الشعبية أربعين ساعة في الأسبوع. ولسوء الحظ، فإننا نعلم أيضًا أن الطبقة الرأسمالية تستخدم كل قواها وجميع وسائلها، القانونية وشبه – القانونية، لتمديد يوم العمل الحقيقي، حتى عندما اضطرت إلى تحديده على المستوى القانوني، بعد نضال مرير للطبقة العاملة للحصول على قوانين اجتماعية (مثال: عام 1936).

حالياً تتراوح مدة أسبوع العمل بين 45 و54 ساعة. وأرباب العمل وجدوا خدعة ”الساعات الإضافية“. هناك أيضًا ”العمل الأسود“، بالإضافة إلى ”العمل المنتظم“.

فيما يخص ”الساعات الإضافية“؛ اعتمادًا على الجدول الزمني، يتم الدفع للعمال بنسبة 25 في المائة و50 في المائة وحتى 100 في المائة أعلى من معدل ”الساعة العادية“. يبدو أن هذه الساعات الإضافية وكأنها ”تكلف“ أصحاب العمل الشيء الكثير. في الواقع، فهي مفيدة لهم. لأنها تسمح للرأسماليين بتشغيل آلات باهظة الثمن بدون انقطاع، على مدار الساعة، والتي يجب الاستفادة منها لأقصى حد، قبل أن تتفوق عليها آلات جديدة، أكثر تطورا، من التكنولوجيا الحديثة التي يتم طرحها باستمرار في

السوق. بالنسبة للبروليتاريا، ''الساعات الإضافية'' لا تشكل ''هبة'' من أصحاب العمل. وذلك لإن هؤلاء، بلا شك، يمنحون دخلاً إضافيًا للعمال الذين يحتاجون إليه، لكنهم يدمرون صحتهم. لذا، فإن ''العمل الإضافي''، في ظل مظهره الخادع، ليس أكثر من استغلال إضافي للعمال.

دعنا ننتقل الآن إلى القسم الرابع من ''رأس المال'' تحت عنوان ''إنتاج فائض – القيمة النسبي''. إنه سؤال ملح.

القيمة – الزائدة النسبية (القسم الرابع) هي النموذج رقم 1 للاستغلال المعاصر. إنها خفية جدا. إنها تهتم بزيادة المعدات الميكانيكية للصناعة (والزراعة)، وبالإنتاجية التي تُنتج عنها. إن زيادة الإنتاجية (المذهلة منذ 10 15– سنة) تتم، ليس فقط من خلال إدخال المزيد والمزيد من الآلات الأكثر تطورا التي تسمح بإنتاج نفس الكمية من المنتجات في وقت اقل مرتين أو ثلاث أو أربع مرات، ولكن أيضًا من خلال تكثيف وتيرة العمل (المعدلات).

هذا ما تناوله ماركس في القسم الرابع. إنه يبين آليات الاستغلال من خلال تطوير الإنتاجية بأشكالها الملموسة؛ ويبين أن تطور الإنتاجية لا يمكن أبدا أن يفيد، بشكل عفوي، الطبقة العاملة، لأن ذلك يتم على وجه التحديد لزيادة استغلالها.

فما على الطبقة العاملة، كما سبق، فيما يخص ساعات العمل، إلا أن تناضل ضد أشكال الاستغلال التي تخص تطوير الإنتاجية، وذلك للحد من آثار هذه الأشكال (النضال ضد المعدلات، ضد تكثيف الإيقاعات، ضد إلغاء بعض الوظائف المعينة، وبالتالي ضد ''البطالة الإنتاجية''، وما إلى ذلك). إن ماركس يوضح بشكل لا يقبل الجدل أن العمال لا يمكنهم أن يأملوا في الاستفادة بشكل مستدام من تطور الإنتاجية قبل استيلاء الطبقة العاملة وحلفائها على السلطة؛ وأنه حتى ذلك الحين، لا يمكنهم النضال إلا للحد من آثاره، بمعنى النضال، في صراع طبقي شرس، ضد الاستغلال الذي هم هدفه.

يمكن للقارئ بعد ذلك، إذا لزم الأمر، تأجيل قراءة القسم الخامس الموسوم ''بحوث مستفيضة حول فائض – القيمة'' مؤقتًا وهو نص تقني محض، والانتقال مباشرة إلى القسم السادس حول الأجور.

الإنتاجية والصراع الطبقي

وهنا مرة أخرى، هذا الموضوع يخص العمال بامتياز. وذلك لأن ماركس يفحص، متجاوزا الغموض البرجوازي الذي يعلن أن العامل ''يتقاضى أجرا مقابل قيمة عمله''، الأشكال المختلفة للأجور؛ الأجر مقابل مدة العمل، ثم الأجر حسب القطعة؛ أي الفخاخ المختلفة التي تحاول البرجوازية من خلالها الإمساك بالطبقة العاملة من أجل تدمير إرادتها في الصراع الطبقي.

وهنا أيضا، سوف يدرك البروليتاريون أن مسألة الأجور أو كما يسميها الأيديولوجيون البرجوازيون، مسألة ''مستوى المعيشة''، هي في نهاية المطاف مسألة صراع طبقي (وليست مسألة تطور ''الإنتاجية'' التي يتطلع العمال للاستفادة منها).

في خاتمة القسمين الثاني – السادس، سوف يدرك البروليتاريون أن صراعهم الطبقي في المجال الاقتصادي لا يمكن أن يكون إلا صراعا طبقيا ضد الشكلين الرئيسيين للاستغلال اللذين يمثلان الاتجاه الحتمي للنظام الرأسمالي:

1- زيادة طول يوم العمل

2- تخفيض الراتب.

إن الهدفين الأساسيين (والشعارات) للنضال الطبقي البروليتاري الاقتصادي ضد الاستغلال الرأسمالي يتعارضان بشكل مباشر مع أهداف النضال الطبقي الرأسمالي:

1- ضد الزيادة في ساعات العمل

2- ضد تخفيض الأجور.

إذا أكدنا أن صراع الطبقي الاقتصادي كان صراعًا ضد زيادة ساعات العمل وضد انخفاض الأجور، فإن ذلك يعني التأكيد بوضوح على هذه المبادئ الأساسية الثلاثة:

1- الوهم الذي يتبناه الإصلاحيون بأن الأجور يمكن أن ترتفع في ظل الرأسمالية، وذلك، ببساطة، بسبب زيادة الإنتاجية. فهذا فقط لإخفاء الاتجاه الحتمي للرأسمالية الذي هو مع خفض الأجور. وعلى الشيوعيين أن يذكروا زملاءهم العمال بهذا؛ ففي النظام الرأسمالي، أي صراع حول الأجور هو صراع ضد هذا الميل إلى تخفيضها. وبطبيعة الحال، فإن أي نضال ضد تخفيض الأجور هو أيضا في الوقت نفسه، نضال من أجل زيادة الأجر القائم.

2- إذا كان الإصلاحيون يخفون هذه الحقيقة فذلك لأنهم يتجنبون الصراع الطبقي. إن مسألة النضال ضد زيادة طول يوم العمل وضد تخفيض الأجور ليست مسألة تطور الإنتاجية، بل هي مسألة صراع طبقي؛ وبالتحديد صراع الطبقات الاقتصادي.

3- إن الصراع الطبقي الاقتصادي محدود في آثاره لأنه صراع دفاعي ضد الميل نحو تفاقم الاستغلال الاقتصادي، وهو الاتجاه الحتمي للرأسمالية. إن الصراع الطبقي الوحيد الذي يمكنه، (ضد معدلات الإنتاج، وضد تخفيض الوظائف، وضد تخفيض الأجور، وضد تعسف المكافآت، وما إلى ذلك)، تحويل النضال الاقتصادي الدفاعي إلى صراع هجومي، هو الصراع الطبقي السياسي. فالصراع الطبقي السياسي يجعل من الثورة الاشتراكية هدفه النهائي. الصراع الطبقي السياسي الذي يشمل النضال الاقتصادي هو نضال الشيوعيين، النضال من أجل الثورة الاشتراكية.

كل هذا واضح تماما في ''رأس المال'' نفسه، برغم من أن التمييز بين الصراع الطبقي

الاقتصادي والصراع الطبقي السياسي لم يتم تطويره في حد ذاته. ونجد هذا التمييز معبرًا عنه بوضوح شديد لدى أتباع ماركس، وقبل ذلك عند لينين (في سلسلة Que faire?) وعند جميع القادة الثوريين (موريس توريز Thorez أصر على ذلك كثيرًا).

لا يوجد منظور ثوري ممكن دون أسبقية النضال السياسي على النضال الاقتصادي البسيط. إن النضال الاقتصادي "غير السياسي" البسيط يؤدي إلى (l'économisme) الاقتصادوية، أي إلى التعاون الطبقي. ومن ناحية أخرى، فإن أولوية النضال السياسي الذي يحتقر النضال الاقتصادي ويهمله، من شأنه أن يؤدي إلى الطوعية volontarisme –، أي إلى المغامرة.

يجب خوض هذا الصراع الطبقي على المستوى الوطني، مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات الوضع الوطني، ولكن كجزء من الصراع الطبقي الدولي. علما أنه في عام 1864، أي قبل ثلاث سنوات من صدور كتاب "رأس المال" أسس ماركس والمناضلون الثوريون في ذلك الوقت الأممية الأولى، وهي استجابة بروليتارية للأممية الرأسمالية الفعلية، التي تهيمن على "السوق العالمية".

"كرة الثلج" والمجازر

بعد القسم السادس المتعلق بالأجور، يمكن للقارئ الانتقال إلى القسم السابع الموسوم "تراكم رأس المال"، وهو واضح جدا. يشرح فيه ماركس بأن اتجاه الرأسمالية يكمن في التحويل المستمر لفائض القيمة المنتزع من البروليتاريين إلى رأسمال يتشبه بِ "كرة الثلج"، أي إعادة الإنتاج على قاعدة واسعة، وذلك من أجل ابتزاز المزيد من العمالة الفائضة (فائض القيمة) من البروليتاريين.

لقد تم توضيح هذه الأطروحة بواسطة المثال الرائع لإنجلترا من عام 1846 إلى عام 1866. نعلم، منذ لينين، أن إعادة الإنتاج هذه للرأسمالية، قد اتخذت منذ نهاية القرن التاسع عشر شكل الامبريالية؛ تداخل رأسمال مصرفي ورأسمال صناعي، تشكيل رأسمال مالي، واستغلال مفرط ومباشر "لبقية العالم" على شكل الاستعمار، مما أدى إلى الحروب الاستعمارية، ثم الحروب ما بين الدول الإمبريالية؛ وهذا أظهر للجميع، بطريقة مدوية، أن الإمبريالية دخلت في مرحلة محنتِها وذلك لأن من بين عواقب الحربين العالميتين، قيام "الثورة الروسية" (1917)، تأسيس الديمقراطيات الشعبية، ثم "الثورة الصينية" (1949).

أما القسم الثامن المعنون "التراكم البدائي"، الذي يختم الكتاب الأول من "رأس المال"، فإنه يحتوي اكتشافا بالغ الأهمية. يدين فيه ماركس الغموض البرجوازي الذي يفسر بهدوء ولادة الرأسمالية من خلال... مدخرات الرأسمالي الأول الذي سيعمل ويضع المال جانبا ليشكل رأس المال الأول! يوضح ماركس أن الرأسمالية، في الواقع، لم تنشأ في المجتمعات الغربية إلا بعد "تراكم هائل للأموال" في أيدي عدد قليل "من أصحاب الأموال"، وأن هذا التراكم كان نتيجة وحشية لقرون من قطع الطرق والحملات

الاستكشافية والسرقة والنهب ومجازر لشعوب بأكملها (على سبيل المثال، أحفاد الإنكا وغيرهم من سكان بيرو الرائعة الغنية بمناجم الذهب).

ومع ذلك، فإن هذه الأطروحة الماركسية حول الأصول التاريخية للرأسمالية لا تزال تشغلنا حتى اليوم. لأنه إذا كانت الرأسمالية اليوم تعمل نسبياً دون تنفيذ مجازر في البلدان ''الحضرية''، فإنها لا تزال تمارس نفس أساليب السرقة واللصوصية والعنف والمجازر في ما نسميه الدول ''الهامشية''، وهي بلدان ''العالم الثالث''؛ أمريكا اللاتينية، أفريقيا، آسيا. إن المذابح الأمريكية في فيتنام هي حتى اليوم دليل على الحقيقة التي أوضحها ماركس في الباب الثامن حول الأصول البعيدة للرأسمالية.

لكن الوضع تغير تماما. لم تعد الشعوب تسمح لنفسها بالتعرض للذبح. لقد تعلمت كيف تنظم نفسها وتدافع عن نفسها. وذلك يعود من بين أمور أخرى، إلى ماركس ولينين وخلفائهما، الذين ساهموا بتثقيف المناضلين الثوريين حول الصراع الطبقي. ولهذا السبب حقق الشعب الفيتنامي النصر على الأرض ضد عدوان أعظم قوة عسكرية في العالم، وذلك بفضل حرب الشعب التي خاضها تحت قيادة المنظمات التي تدعمه.

إذا أردنا أن نقرأ ''رأس المال''، فسنقرأ لينين (ولا سيما ''الاستنتاجات القليلة'' التي تختم ''مرض ''اليسارية'' الطفولي''، والتي تتناول ظروف الثورة الاشتراكية في البلدان الرأسمالية الغربية)، وسنكون بذلك قادرين على تعلم الدرس ونخلص إلى أن الكثير منا سوف يعيش ويشهد انتصار الثورة في بلداننا.

هذه القاعدة الذهبية... ولذلك فإنني سألخص نصائحي العملية لقراءة ''رأس المال'' على النحو التالي:

1- ترك القسم الأول جانبًا بشكل منهجي؛

2- ابدأ بالقسم الثاني؛

3- اقرأ الأقسام؛ (الثاني، الثالث، الرابع، والثامن بعناية شديدة (لذا اترك الباب الخامس جانبًا؛

4- حاول أن تقرأ، عندها فقط، القسم الأول. مع العلم أنه في كل الأحوال صعب للغاية ويتطلب شرحًا مفصلاً (1).

ومع ذلك، يمكنني أيضًا تقديم المشورة لقراء ''رأس المال'' بأن يبدأوا أولا بقراءة النصين التاليين، اللذين يمكن أن يكونا بمثابة مقدمة ممتازة، قبل دراستهم لعمل ماركس الرئيسي:

(1) ''العمل المأجور ورأس المال'' (1847) بقلم ماركس.

(2) ''رأس المال''، مقال بقلم إنجلز (1868)، أعيد نشره في المجلد الثالث من كتاب ''رأس المال''، الذي نشرته Editions Sociales (الإصدارات الاجتماعية) (ص 219-225)، وهو عرض رائع للأطروحات الأساسية للكتاب الأول.

إذا أراد القراء أن يروا، في نص بسيط وواضح، بعض النتائج المهمة للكتاب الأول، فيمكنهم، بعد دراسة الكتاب الأول، أن يقرؤوا عن كثب كتاب "الأجر والسعر والأرباح" لماركس (1865)، الذي نشرته الإصدارات الاجتماعية في نفس المجلد" العمل المأجور ورأس المال". وأشير إلى أن هذين النصين قدمهما ماركس بالتتالي في مؤتمرات، ألقى بعضها في وقت مبكر جدًا (1847)، والبعض الآخر في وقت لاحق (1865)، أمام جمهور عمال، وأمام المجلس العام للأممية الأولى.

ومن خلال قراءة هذه النصوص، سنعلم اللغة التي استخدمها ماركس أمام العمال ونشطاء الحركة العمالية. إنه يعرف كيف يتحدث بلغة بسيطة وواضحة ومباشرة، لكنه في الوقت نفسه لم يقدم أي تنازلات بشأن المحتوى العلمي لنظرياته. كان يعتقد أن العمال لديهم الحق في العلم، وأنهم يستطيعون التغلب تمامًا على الصعوبات الخاصة بأي عرض علمي حقيقي. وهذه القاعدة الذهبية كانت وستظل درسًا لنا أكثر من أي وقت مضى.

الهوامش

(1) – لا يسعني إلا أن أخصص ملاحظة مختصرة للصعوبات النظرية التي تعيق القراءة السريعة للكتاب الأول من «رأس المال» (إلى جانب هذا، لقد أعاد ماركس تحريره حوالي عشر مرات قبل إعطائه شكله النهائي: ليس فقط لأسباب العرض). سأوجز في كلمة مبدأ الحل:

1. لا يمكن فهم نظرية قيمة – العمل إلا كحالة خاصة لما أسماه ماركس وإنجلز قانون القيمة. هذه التسمية قانون القيمة، كتسمية في حد ذاتها تجعل الموضوع صعبا.

2. إن نظرية فائض – القيمة هي في حد ذاتها مجرد حالة خاصة من نظرية أوسع: وهي نظرية العمل الفائض الموجودة في جميع المجتمعات، ولكن يتم ابتزازها في جميع المجتمعات الطبقية. في عموميتها، لم يتم تناول نظرية العمل الفائض هذه، في حد ذاتها، في الكتاب الأول.

لذلك يقدم الكتاب الأول هذه الميزة المحددة حيث أنه يحتوي على حلول معينة للمشكلات التي ظهرت فقط في الكتب الثاني والثالث والرابع وبعض المشاكل التي قدمت حلولا لها في الكتب التالية.

في الأساس، هذه السمة من «التشويق» أو «الترقب» هي التي تفسر الصعوبات الموضوعية للكتاب الأول. يجب أن نعرف ذلك، ونستخلص النتيجة، أي أن نقرأ الكتاب الأول مع مراعاة الكتب الثاني والثالث والرابع.

ثانيًا، وهذا الجانب لا يمكن إهماله، بأي حال من الأحوال؛ بعض الصعوبات في الكتاب الأول، ولا سيما تلك التي قدمها الفصل الأول من الباب الأول ونظرية «الفيتشية» Fetisjisme(الإعجاب المبالغ فيه وغير المشروط – الصنمية)، ترجع إلى المصطلحات الموروثة عن هيجل التي استخدمها ماركس «مجاملة»، (Kokettieren)، باعترافه الشخصي.

*فيلسوف فرنسي (1918– 1990) يعتبر أحد أهم المنظرين الماركسيين في القرن العشرين.

الترجمة من الفرنسية عن كتاب:

Louis Althusser, Comment lire "Le Capital" ? in : Positions (19641975-), Paris, Éditions Sociales, 1975, pp.49--60.

الماركسية والصراع الطبقي

لوي ألتوسير*

ترجمة وإعداد: نجاة تميم

اسمحوا لي أن أقدم لكم الطبعة الجديدة لكتيب مارتا هارنكر Marta Harnecker **وأن أذكركم بأنها تحتوي على فكرة بسيطة جدا؛ لكن عواقبها النظرية والسياسية مهمة.

هذه الفكرة هي نظرية ماركس برمتها، أي العلم الذي أسسه ماركس (المادية التاريخية) والفلسفة التي افتتحها ماركس (المادية الديالكتيكية)؛ والصراع الطبقي الذي هو مركزهما وجوهرهما.

إن الصراع الطبقي هو «الحلقة الحاسمة»، ليس فقط في الممارسة السياسية للحركة العمالية الماركسية ولكن أيضا في النظرية الماركسية والعلوم والفلسفة.

نعلم جيدا، منذ عهد لينين، أن الفلسفة تمثل الصراع الطبقي من الناحية النظرية: وبشكل أكثر دقة، فإن كل فلسفة تمثل وجهة نظر طبقية في النظرية ضد وجهات نظر طبقية أخرى متعارضة. ولكن ليكن الصراع الطبقي هو أيضاً «الحلقة الحاسمة» في نظرية ماركس العلمية، ربما يكون فهم هذا الأمر صعبا.

سأكتفي بمثال واحد فقط: «رأس المال». هذا كتاب يحتوي على العلوم الماركسية، المبادئ الأساسية للعلوم الماركسية. ومع ذلك، يجب أن نبعد عنا الأوهام. لا يكفي أن يكون أمامك كتاب، بل يجب أن تعرف كيف تقرأه. وهناك طريقة «لقراءة» «رأس المال»، طريقة «لفهم» و»كشف» نظرية ماركس العلمية، والتي يمكن أن تكون برجوازية تماما. «برجوازية»؛ بمعنى أنها متأثرة وموسومة ومخترقة بالإيديولوجية البرجوازية، وعلى وجه التحديد من قبل الإيديولوجية الاقتصادية أو الاجتماعية البرجوازية.

على سبيل المثال، يمكن قراءة «رأس المال» كنظرية الاقتصاد السياسي لنمط الإنتاج الرأسمالي. سنبدأ بالبنية التحتية، وسندرس «عملية العمل»، وسنميز بين «قوى الإنتاج» و»علاقات الإنتاج»، وسنحلل السلعة، والمال، وفائض القيمة، والأجور، وإعادة الإنتاج، والإيجار، والربح، والفائدة، والاتجاه التنازلي في معدل الربح، وما إلى ذلك. باختصار، سنكتشف في «رأس المال» «قوانين» الاقتصاد (الرأسمالي). وعندما ننتهي من هذا التحليل للآليات «الاقتصادية»، سنضيف: الطبقات الاجتماعية، والصراع الطبقي.

أليس هذا الفصل الصغير غير المكتمل عن الطبقات الاجتماعية موجودًا في نهاية كتاب «رأس المال»؟ ألا ينبغي أن نتحدث عن الطبقات الاجتماعية فقط بعد تفكيك آلية الاقتصاد الرأسمالي برمتها؟ ألا يدعونا ماركس إلى اعتبار الطبقات الاجتماعية (وبالتالي الصراع الطبقي) هو نتاج لبنية الاقتصاد الرأسمالي؟ أليست الطبقات الاجتماعية مجرد أثر بسيط للاقتصاد الرأسمالي، والنضال الطبقي مجرد أثر بسيطة لوجود الطبقات؟

تعتبر هذه القراءة، وهذا التأويل لكتاب «رأس المال» تشويها خطيرا للنظرية الماركسية: تشويه اقتصادي (برجوازي)، الطبقات الاجتماعية ليست في نهاية كتاب «رأس المال»، بل هي موجودة من البداية إلى نهاية الكتاب. إن الصراع الطبقي ليس نتيجة (مشتقة) من وجود الطبقات الاجتماعية: الصراع الطبقي ووجود الطبقات هما الشيء نفسه. إن الصراع الطبقي هو «الحلقة الحاسمة» في فهم «رأس المال».

عندما وضع ماركس لكتاب «رأس المال» العنوان الفرعي نقد الاقتصاد السياسي، لم يكن قصده انتقاد الاقتصاديين الكلاسيكيين فقط، بل الوهم الاقتصادي (البرجوازي). لقد أراد أن ينتقد بشكل جذري الوهم البرجوازي الذي يفصل بعناية بين نشاط الإنتاج والتبادل (الاقتصاد) من جهة، والطبقات الاجتماعية والنضالات السياسية، وما إلى ذلك، من جهة أخرى. أراد ماركس أن يبين أن جميع ظروف الإنتاج والتداول والتوزيع الرأسمالي (وبالتالي ما يسمى بالاقتصاد السياسي برمته) يهيمن عليها ويخترقها وجود الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي.

دعونا نشرح في بضع كلمات المبدأ الأساسي لأطروحة ماركس.

لا يوجد إنتاج اقتصادي «خالص»، ولا يوجد تداول (تبادل) «خالص»، ولا يوجد توزيع «خالص». كل هذه الظواهر الاقتصادية هي عمليات تحدث في ظل علاقات اجتماعية هي، في المقام الأخير، أي تحت مظهرها، علاقات طبقية، وعلاقات طبقية متضادة، أي علاقات صراع طبقي.

لنأخذ الإنتاج المادي للأشياء ذات المنفعة الاجتماعية (القيم الاستخدامية)، كما يبدو للعين المجردة، في وحدات الإنتاج (المصانع، الحيازات الزراعية، إلخ). يفترض هذا الإنتاج المادي وجود «قوى إنتاجية»، حيث تقوم «القوى العاملة (العمال) باستخدام أدوات الإنتاج (الأدوات والآلات) التي تحول المادة الخام. إن «الاقتصادي» البرجوازي، أو القارئ «الاقتصادي» لكتاب «رأس المال» سوف يرى أنها عملية procès عمل فنية بسيطة. لكن يكفي أن نفكر مع ماركس لنجد أن هذا تناقض. لا بد من القول، أن قوى الإنتاج تنفذ في عملية العمل تحت سيطرة علاقات الإنتاج، وهي علاقات الاستغلال. إذا كان هناك عمال، فذلك لأنهم أجراء، وبالتالي مستغلون؛ إذا كان هناك عمال مأجورون يملكون قوة عملهم فقط ويضطرون (بسبب الجوع: لينين) إلى بيعها، فذلك لأن هناك رأسماليون يمتلكون وسائل الإنتاج ويشترون قوة العمل لاستغلالها، ولاستخراج منها فائض

القيمة. ومن ثم فإن وجود الطبقات المتناحرة متغلغل في الإنتاج نفسه، وفي قلب الإنتاج نفسه؛ إي في علاقات الإنتاج.

وعلينا أن نذهب إلى أبعد من ذلك؛ إن علاقات الإنتاج ليست شيئا يضاف إلى القوى المنتجة باعتبارها «شكلها» البسيط. إن علاقات الإنتاج تخترق قوى الإنتاج، وذلك لأن قوة العمل التي تنفذ «قوى الإنتاج» هي نفسها جزء من «قوى الإنتاج»، وعملية الإنتاج الرأسمالية تتجه باستمرار نحو أقصى استغلال للقوى العاملة. وبما أن هذا الاتجاه هو الذي يهيمن على كل شيء في عملية الإنتاج الرأسمالي، فلا بد من القول إن الآليات التقنية للإنتاج تخضع للآليات (الطبقية) للاستغلال الرأسمالي. إن ما نسميه القوى المنتجة هو القاعدة المادية («القاعدة التقنية»، كما يقول ماركس) والشكل التاريخي لوجود علاقات الإنتاج، أي علاقات الاستغلال. لقد أظهر ماركس بشكل مثير للإعجاب في الكتاب الأول (الباب الرابع، الفصلين 14 و15) أن القواعد والأشكال المتعاقبة لتنظيم عملية الإنتاج (من التصنيع إلى الصناعة الكبيرة) لم تكن سوى القواعد والأشكال المتعاقبة للوجود المادي والتاريخي لعلاقات الإنتاج الرأسمالية. ولذلك، فإن فصل قوى الإنتاج عن علاقات الإنتاج يعتبر خطأ اقتصاديا وتكنوقراطيا. فما هو موجود هو وحدة (الاتجاه) في أشكال الوجود المادي، قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج تحت سيطرة علاقات الإنتاج.

إذا كان الأمر كذلك، فلا يوجد إنتاج «خالص» ولا اقتصاد «خالص». وفي علاقات الإنتاج، فإن الطبقات المتصارعة متواجدة من بداية عملية الإنتاج. مع هذه العلاقة الطبقية المتضادة يتم وضع أسس الصراع الطبقي؛ فالصراع الطبقي متجذر ماديا في الإنتاج نفسه.

ولكن هذا ليس كل شيء. لا يوجد مجتمع، أي أنه لا يستمر في التاريخ، إلا إذا قام، أثناء إنتاجه، بإعادة إنتاج الظروف المادية والاجتماعية لوجوده (لإنتاجه). بينما شروط وجود المجتمع الرأسمالي هي شروط الاستغلال التي تفرضها الطبقة الرأسمالية على الطبقة العاملة؛ ويجب على الطبقة الرأسمالية أن تعيد إنتاجها بأي ثمن.

لِفهم «رأس المال»، يجب علينا إذن أن نرتقي إلى وجهة نظر إعادة الإنتاج؛ ومن ثم نرى أن البرجوازية لا يمكنها أن تضمن استقرار ومدة الاستغلال (الذي تفرضه في الإنتاج) إلا عن طريق شن صراع طبقي دائم ضد الطبقة العاملة. فإنها تقود هذا الصراع الطبقي من خلال إدامة أو إعادة إنتاج الظروف المادية والأيديولوجية والسياسية للاستغلال. إنها تقوده في الإنتاج (تخفيض الأجور بهدف إعادة إنتاج القوة العاملة؛ القمع، العقوبات، الفصل من العمل؛ النضال ضد النقابات، وما إلى ذلك). وفي الوقت نفسه، تقود الصراع خارج الإنتاج. وهنا يأتي دور الدولة، وجهاز الدولة القمعي وأجهزة الدولة الأيديولوجية (النظام السياسي، المدرسة، الكنائس، الإعلام)، لإخضاع الطبقة العاملة من خلال القمع والأيديولوجية.

إذا قرأناه بهذه الطريقة، فإن كتاب «رأس المال» لن يكون نظرية «الاقتصاد السياسي» للرأسمالية، بل يصبح نظرية الأشكال المادية والقانونية – السياسية والأيديولوجية لأسلوب إنتاج مبني على استغلال قوة العمل بأجر– لكي يصبح نظرية ثورية.

إذا قرأناه بهذه الطريقة، فإننا نضع كل من الاقتصاد السياسي، وقوى الإنتاج، والتكنولوجيا، وما إلى ذلك في مكانه.

لكن إذا كان الأمر كذلك، فيمكن أن تكون لدينا فكرة أخرى عن الصراع الطبقي، وننبذ بعض الأوهام، مثل الأوهام «الإنسانية» (مذهب الإنسانية)، التي هي جزء من الأيديولوجية البرجوازية – الصغيرة (والتي هي مكملة للأوهام «الاقتصادية». نحن في الواقع مجبرون على التخلي عن فكرة أن المجتمع الرأسمالي كان موجودا، بطريقة ما، قبل الصراع الطبقي، وأن الصراع الطبقي الذي نعرفه سيكون من عمل البروليتاريا (وحلفائها) في الثورة ضد الظلم في المجتمع. في الواقع، إن الصراع الطبقي الخاص بالمجتمع الرأسمالي هو جزء لا يتجزأ من المجتمع الرأسمالي؛ لقد كانت البرجوازية هي التي قادته منذ بداياتها بشراسة لا مثيل لها ضد البروليتاريا المنزوعة السلاح. وبعيدًا عن مجرد التمرد ضد «الظلم»، قاومت البروليتاريا في البداية الصراع الطبقي البرجوازي، قبل أن تنظم نفسها وتطور وعيها وتنتقل إلى الهجوم المضاد، ثم إلى الهجوم حتى الاستيلاء على السلطة.

وإذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت نظرية ماركس العلمية تعطينا الدليل على أن كل شيء يعود إلى الصراع الطبقي، فإننا سنفهم بشكل أفضل أسباب هذا الحدث غير المسبوق في التاريخ؛ وهو «اندماج» النظرية الماركسية والحركة العمالية. لم يتم التفكير بشكل كاف في هذه الحقيقة؛ لماذا وكيف تمكنت الحركة العمالية، التي كانت موجودة قبل أن يكتب ماركس وإنجلز «البيان الشيوعي»، من التعرف على نفسها في عمل صعب مثل «رأس المال»؟ لقد تم ذلك انطلاقا من نقطة مشتركة؛ الصراع الطبقي. لقد كان في قلب الممارسة اليومية للحركة العمالية. إنه في قلب «رأس المال»، في قلب النظرية الماركسية. لقد أعاد ماركس، في نظرية علمية، إلى الحركة العمالية ما تلقاه منها في خبرة سياسية.

وكما قال ماو تسي تونغ: «دعونا لا ننسى أبدا الصراع الطبقي».

الهوامش

* فيلسوف فرنسي (1918– 1990) يعتبر أحد أهم المنظرين الماركسيين في القرن العشرين.

** مقدمة لكتاب:

Préface à la deuxième édition du manuel de Marta Harnecker : « Principes élémentaires du matérialisme historiques», Mexico, Siglo , Janvier 1970, XXI.

ترجمة من الفرنسية عن كتاب:

Louis Althusser , «Marxisme et lutte de classe», in : Position, (19641975-), Paris, Éditions Sociales, 1976, pp.6166-.